الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

التقرير البرلماني العالمي ٢٠٢٢

إشراك الجمهور في عمل البرلمان

يمكن تحميل التقرير الكامل من الموقع الإلكتروني التالي: www.ipu.org/GPR22

© الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام محتويات المصنف. ويعدّ هذا المنشور نتاج شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآراء المعرب عنها في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الاتحاد البرلماني الدولي.

صورتا الغلاف:

رواندا: نواب يحدثون المواطنين عن قضايا تنظيم الأسرة إبّان نشاط مجتمعي.

© Jean-Marie Mbonyintwali

بنغلاديش: أفراد من المجتمع المحلي يشاركون في زيارة توعية برلمانية إلى سيراجغاون.
وكان الهدف من الزيارة التوعية بأضرار زواج الأطفال.

© Mosta Gausul Hoque

ردمك: ٧-٨٤٢-٩١٤٢-٩٢-٩٧٨

التصميم: Samuel Saad

المحتويات

تمهيدان ٤

تعاريف ٦

ملخص عملي ٧

المقدمة: رسم مستقبل المشاركة ١٠

الباب ١: أهمية إشراك الجمهور في عمل البرلمان ١٢

١- الحفاظ على الديمقراطية في عالم سريع التغير ١٣
١-١ مواجهة انعدام ثقة الجمهور ١٣
١-٢ جعل البرلمان أكثر وجاهة ١٤
١-٣ حماية الساحة المدنية للنقاش العام ١٤
١-٤ ضمان سماع جميع الأصوات ١٥

٢- إشراك الجمهور مفيد للطرفين ١٧
٢-١ الوصول إلى المزيد من المعلومات والأفكار ١٧
٢-٢ بناء توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة العامة ١٩

الباب ٢: سبل إشراك الجمهور في عمل البرلمان ٢١

١- الإعلام ٢١
٢- التثقيف ٢٥
٣- التواصل ٢٨
٤- التشاور ٢٨
٥- المشاركة ٢٩
٦- الاتجاهات الرئيسيةفي طريقة إدارة المشاركة العامة ٣١
٦-١ الاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية ٣١
٦-٢ الاستماع وليس الإعلام فقط ٣٣
٦-٣ وضوح الرؤية في دوامة المعلومات ٣٤
٦-٤ الطلب العام المتزايد على التأثير في عملية صنع القرار ٣٤

الباب ٣: بناء مشاركة أفضل ٣٧

١- الاعتراف بتحديات المشاركة العامة ٣٧
٢- الصدق يحدث فرقاً ٣٧
٣- التعقيب على النتائج يبني الثقة ٣٩
٤- الوصول إلى جميع المجتمعات ٣٩
٥- استخدام التقييم للتعلم والتحسين ٤١
٦- المشاركة الفعالة تتطلب استثماراً أولياً ومستمراً ٤٢

الباب ٤: الأولويات الاستراتيجية للمشاركة ٤٤

١- تعزيز الالتزام بالمشاركة ٤٤
١-١ ترسيخ ثقافة المشاركة ٤٤
١-٢ تحديد نهج المشاركة ٤٦
١-٣ تحديد أهداف المشاركة ٤٨
١-٤ الاستثمار في المهارات من أجل تحسين المشاركة ٤٩

٢- توسيع فرص المشاركة ٤٩
٢-١ تشجيع المشاركة المجتمعية ٤٩
٢-٢ استخدام مجموعة متنوعة من القنوات ٥٠
٢-٣ فتح البرلمان ٥١

٣- التواصل مع مجموعة متنوعة من الناس ٥٢
٣-١ تقريب البرلمان من الشعب ٥٢
٣-٢ جعل المشاركة شاملة للجميع ٥٤
٣-٣ ضمان أن تكون المشاركة مراعية للاعتبارات الجنسانية ٥٥

٤- إشراك المجتمع المحلي بنشاط ٥٧
٤-١ المشاركة في القضايا المهمة ٥٧
٤-٢ التعاون مع المجتمع المحلي ٥٨

٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة
لتحقيق النتائج ٥٩
٥-١ وضع خطة عمل ٥٩
٥-٢ التقييم من أجل تحقيق نتائج أفضل ٥٩

الباب ٥: التركيز المستقبلي على المشاركة ٦١

١- أخذ الشباب على محمل الجد ٦١
الهدف الرئيسي: زيادة مشاركة الشباب عن طريق نهوج أكثر جرأة يشارك فيها الشباب ٦١
مبادرة الشباب التعاون مع الشباب للمشاركة في تصميم ميثاق لمشاركة الشباب ٦٣

٢- عدم إغفال أحد ٦٤
الهدف الرئيسي: جعل البرلمان أكثر إتاحة وشمولاً للمجتمع بأسره ٦٤
مبادرة الإدماج إنشاء خطة عمل للإدماج ٦٥

٣- التحول عن طريق التكنولوجيا ٦٧
الهدف الرئيسي: تنشيط المشاركة العامة بالتركيز على التفاعل الرقمي ٦٧
مبادرة رقمية: وضع محفظة من الأدوات الرقمية للتفاعل مع المجتمع ٦٨

٤- تشجيع الابتكار ٦٩
الهدف الرئيسي: زيادة الابتكار في المشاركة العامة ٦٩
مبادرة من أجل الابتكار: إنشاء فريق عمل معني بالابتكار ٧٠

٥- العمل معاً ٧١

التوصيات ٧٢

المنهجية ومصادر البيانات ٧٨

شكر وتقدير ٧٩

البرلمانات المشاركة في عملية البحث الخاصة بهذا التقرير ٨٠

أمثلة على المشاركة

مثال على المشاركة ١: حملة *Ik stem ook* (أنا أصوت أيضا) في هولندا ١٦
مثال على المشاركة ٢: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في نيوزيلندا ١٨
مثال على المشاركة ٣: سياسة الأسرة في بولندا ١٨
مثال على المشاركة ٤: العدالة البيئية في الولايات المتحدة ١٨
مثال على المشاركة ٥: إصلاح قانون العمل في جورجيا ٢٠
مثال على المشاركة ٦: مركز التعليم البرلماني في أوكرانيا ٢٧
مثال على المشاركة ٧: التفاعل عبر البث المباشر في فنلندا ٢٨
مثال على المشاركة ٨: التفاعل عبر الإذاعة في زامبيا ٢٨
مثال على المشاركة ٩: السياسة البيئية في صربيا ٢٩
مثال على المشاركة ١٠: الالتماسات الإلكترونية في جمهورية كوريا ٣٠
مثال على المشاركة ١١: جمعية المواطنين في أيرلندا ٣١
مثال على المشاركة ١٢: ميثاق المواطنين من أجل المناخ في فرنسا ٣١
مثال على المشاركة ١٣: تحالف مكافحة الفساد في هندوراس ٣٥
مثال على المشاركة ١٤: حملة «ليس صغيراً على الترشح» في نيجيريا ٣٥
مثال على المشاركة ١٥: تحالف شباب المملكة المتحدة من أجل المناخ ٣٦

الأشكال

الشكل ١: الإشراك عن طريق الإعلام ٢٢
الشكل ٢: استخدام البرلمانات لوسائل التواصل الاجتماعي ٢٣
الشكل ٣: الإشراك عن طريق التثقيف ٢٦
الشكل ٤: الإشراك عن طريق التواصل ٢٨
الشكل ٥: الإشراك عن طريق التشاور ٢٨
الشكل ٦: الإشراك عن طريق المشاركة ٢٩
الشكل ٧: كيف تشرك البرلمانات الجمهور: إحصاءات موجزة ٣٣
الشكل ٨: البرلمانات وأوجه الإشراك الهادفة ٥٤
الشكل ٩: التعاون مع الشركاء الخارجيين ٥٨

تمهيدان

الاتحاد البرلماني الدولي

هلّ علينا القرن الحادي والعشرون بوصفه عصراً من الأمل الكبير، شجعه الاتصال والإبداع والتعاون. وبعد عقدين من الزمن، نواجه تحديات عالمية تهدد استقرارنا وازدهارنا في المستقبل.

ويركز هذا *التقرير البرلماني العالمي* الثالث، الذي يشترك في نشره الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الحفاظ على قدرة أنظمتنا الديمقراطية على الصمود ونحن نواجه العديد من القضايا التي تتطلب اهتمامنا. وهو يشجع البرلمانات على التواصل مع الأشخاص الذين تمثلهم وتمكينهم ليصبحوا مشاركين نشطين في العمليات التي ستساعد على تشكيل مستقبلنا.

والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، ملتزم بتعزيز العلاقة بين المنتخبين والناخبين. ويقدِّم هذا التقرير خريطة طريق لتحقيق ذلك الهدف المهم.

وتتطلب المشاركة العامة الفعالة توحيد جهود النواب والإدارات البرلمانية والمجتمع المحلي. ويقدِّم هذا التقرير، الذي يتضمن مجموعة من التوصيات، إرشادات عملية بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها للتقريب بين الشعوب وبرلماناتها.

والهدف النهائي هو تنشيط وإثراء نهوج وأساليب إشراك الجمهور في البرلمانات، بحيث تتاح للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم فرص أكثر وأفضل لإسماع أصواتها في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتها. وسيقاس نجاح هذا التقرير بالإجراءات التي ستُتخذ في السنوات المقبلة لجعل البرلمانات أكثر استجابة وشمولاً لجميع أطياف المجتمع المحلي.

وقد ساهمت البرلمانات والشعوب من جميع أنحاء العالم بخبراتها وتجاربها في هذا التقرير. وقد أظهرت بوضوح درجة الالتزام بالمشاركة العامة حالياً. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي أن يتسنى الارتقاء بهذه المشاركة إلى المستوى التالي عن طريق القيادة والتفكير الاستراتيجي والمهارة والحماس.

ويمكن للبرلمانات الكبيرة والصغيرة أن تستفيد من المعلومات والتوصيات الواردة في هذا التقرير. ويمكن للبرلمانات التي تمتلك قدرات وموارد أقل أن تستعين بمجتمع البرلمانات والشركاء الدوليين لمساعدتها على تحقيق نتائج جيدة. إذ ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب.

وقد نُشر هذا التقرير في ظل الأزمات والصراعات التي اجتاحت العالم. وفي هذه الفترة من عدم اليقين والقلق، يتطلع الناس إلى استجابة برلماناتهم باتخاذ إجراءات تؤدي إلى مستقبل أفضل. ويمكن أن يساعد إشراك المجتمع المحلي في صنع القرار عن طريق المشاركة العامة الفعالة على ضمان استجابة البرلمانات بطرائق تستجيب لتوقعات الشعوب وتطلعاتها.

وسيستمر التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتحسين مشاركة الجمهور فيما بعد هذا التقرير. وسيدعم الاتحاد البرلماني الدولي الجهود الجارية لتعزيز الطريقة التي تتعامل بها البرلمانات مع مجتمعاتها. ويتعين على كل من يؤمن بالديمقراطية أن يعمل بنشاط على جعل الديمقراطية تعمل لصالح الجميع.

مارتن تشونغونغ
الأمين العام
الاتحاد البرلماني الدولي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يصدر هذا *التقرير البرلماني العالمي* الثالث في فترة تهدف فيها البلدان والمجتمعات إلى إعادة البناء بشكل أفضل فيما بعد جائحة كوفيد-١٩ التي تسببت في أكبر تراجع في التنمية البشرية على مر التاريخ. فقد أدت الجائحة إلى تفاقم مجموعة من الأزمات العالمية منها تغير المناخ الذي يهدد الكوكب، والتدهور البيئي، وزيادة الفقر وأوجه عدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي. ولقد أصبحنا أمام حقيقة صارخة وهي أن عمليات ومؤسسات الحوكمة القائمة غالباً ما تكون غير كافية للتصدي لهذه التحديات الهائلة. وفضلاً عن ذلك، فإن الأزمة العالمية للثقة في الحوكمة، التي تفاقمت بسبب الاستجابات غير المنصفة وغير الكافية للجائحة، تستدعي إعادة التفكير في مؤسساتنا وعملياتنا. إذ يجب أن تصبح أكثر ملاءمة للغرض من أجل مساءلة متخذي القرارات بشكل أفضل. وإن المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة التي تقوم على التنمية المستدامة – على النحو المتوخى في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – لا يمكن بناؤها وضمان استدامتها دون إعادة النظر في مؤسسات الحوكمة.

ولبعض الوقت، ظهرت ابتكارات العديد استحدثتها مجموعات المجتمع المدني، وآليات الحوكمة دون الوطنية الرسمية وغير الرسمية، والقطاع الخاص فيما يخص التمثيل وصنع القرار والمساءلة. ويتعين على العديد من البرلمانات الوطنية أن تلحق بالركب. وللمساعدة على هذا التحول، يحلل هذا التقرير أهمية أن تكون المؤسسات أكثر انفتاحاً وتمثيلاً حيث تُفهم المساءلة على أنها عملية مستمرة لا تقتصر على حدث انتخابي كل بضع سنوات. ويوضح بخاصةٍ قدرة الحلول الرقمية على توسيع نطاق خدمات الدولة الحيوية ليشمل المجتمعات المهمشة والضعيفة. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه الحلول الرقمية أن تمكِّن المزيد من الناس من إبداء رأيهم في القرارات الحيوية التي تؤثر في حياتهم وسبل عيشهم. ويدعو التقرير إلى الابتكار وإقامة شراكات من أجل تبادل المعارف، بما في ذلك على أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسلط الضوء على الحاجة إلى استخدام تمارين التبصر لمساعدة البرلمانات على القيام بدورها في عدم ترك أي شخص خلف الركب في عالم يشهد حاليا تغيرات مستمرة.

وتسلط الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ الضوء على الأهمية المحورية لدعم الحوكمة الخاضعة للمساءلة والفعالة والشاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدِّم هذا التقرير رؤى جديدة قيمة سنسترشد بها في تنفيذ خطتنا. وعن طريق مجموعة واضحة من التوصيات، يؤكد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامهما المستمر بالمساعدة على إقامة برلمانات ملائمة للغرض وقادرة على مواجهة التحديات الهائلة لهذا القرن في جميع أنحاء العالم.

أخيم شتاينر
المدير
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تعاريف

ترد فيما يلي قائمة بالمصطلحات الرئيسية وتعاريفها وشرح لطريقة استخدامها في هذا التقرير:

- **الساحة المدنية:** بيئة تمكِّن المجتمع المدني من أداء دور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.
- **المجتمع المدني:** أفراد المجتمع غير المرتبطين بالحكومة والجماعات والمنظمات غير التابعة للحكومة والتي يشارك فيها الناس.
- **التواصل:** عملية تبادل المعلومات والآراء والأفكار عن طريق الحوار والتفاعل بين الناس.
- **المجتمع المحلي:** جميع الناس الذين يعيشون في المكان نفسه أو الذين يتسمون بالخصائص نفسها.
- **التشاور:** عملية التماس آراء المجتمع المحلي ووجهات نظره واقتراحاته فيما يخص قضية أو نشاط ما.
- **الديمقراطية:** مثل أعلى وهدف وأسلوب حكم معترف به عالمياً يقوم على قيم مشتركة للشعوب في جميع أنحاء المجتمع العالمي، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- **التنوع:** إشراك أشخاص من خلفيات مختلفة من حيث العرق والدين والعمر والجنس والميول الجنسي في الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات.
- **المنظور الجنساني:** الاعتراف بالطريقة التي تؤثر بها الأبعاد الجنسانية في الأنشطة والقرارات نتيجة مراعاة الآراء والمنظورات والاحتياجات الفريدة للرجال والنساء وذوي الهوية الجنسية غير المطابقة للجنس والاستجابة لها.
- **الشمولية:** لأغراض هذا التقرير، هي عملية منح جميع أفراد المجتمع فرصاً وموارد متساوية للمشاركة في الأنشطة والقرارات.
- **البرلمان:** هيئة تتكون من ممثلين منتخبين وتسن القوانين وتناقش القضايا وتسائل الحكومة.
- **البرلماني:** شخص ينتخبه الشعب لتمثيله في الهيئة المختصة بسن القوانين في الدولة؛ وهي مرادف لمصطلح **النائب**.
- **الديمقراطية البرلمانية:** نظام حكم فيه ينتخب الشعب ممثليه وتختار الهيئة التمثيلية السلطة التنفيذية التي تحكم الدولة وتحاسب تلك السلطة التنفيذية.
- **المشاركة:** عملية انخراط الأشخاص، فرادى أو جماعات، في نشاط أو اتخاذ قرار ما.
- **الجمهور:** جميع أفراد المجتمع بوجه عام وبغض النظر عن حالة جنسيتهم.
- **إشراك الجمهور:** الطرائق المختلفة التي يشارك بها المجتمع المحلي في نشاط أو عملية أو قرار ما، بما في ذلك عن طريق الإعلام والتثقيف والتواصل والتشاور والمشاركة.
- **أهداف التنمية المستدامة:** مجموعة تتكون من ١٧ هدفاً عالمياً مترابطاً وُضعت لتكون «مخططاً لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع». فقد اتفق قادة العالم على أهداف التنمية المستدامة، التي من المقرر تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع.

ملخص عملي

يتناول الإصدار الثالث من *التقرير البرلماني العالمي* مسألة إشراك الجمهور في عمل البرلمان. إذ يسلِّم بأن للبرلمانات دوراً محورياً تؤديه في التغلب على التحديات التي تواجه عالم اليوم المتغير بسرعة عن طريق تمكين الناس من الانخراط والمشاركة في عمليات سن القوانين ورسم السياسات والرقابة التي تؤثر في حاضرهم ومستقبلهم.

ويقدِّم التقرير نظرة تفصيلية على أهمية إشراك الجمهور في عمل البرلمان وسبل تواصل البرلمانات، في مختلف أنحاء العالم، مع المجتمعات التي تمثلها. ويعرض الاتجاهات والأولويات الاستراتيجية لإشراك الجمهور في عمل البرلمان. ويقف على جهات التنسيق الرئيسية التي يمكنها ضمان تحسين وتعزيز إشراك الجمهور في عمل البرلمان في المستقبل، دعماً للمبادئ الأساسية للمؤسسات الفعالة وعمليات صنع القرار الشاملة للجميع في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

وترسم المعلومات والنتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير خارطة طريق لتعزيز إشراك البرلمانات والبرلمانيين الجمهورَ في عملهم بالتعاون مع المجتمع المحلي من أجل إقامة برلمانات تشاركية ومتجاوبة وشاملة للجميع.

لإشراك الجمهور في عمل البرلمان فوائد عديدة

إنّ إشراك الجمهور في عمل البرلمان مفيد للبرلمانات والبرلمانيين والمجتمع المحلي لأسباب عديدة. فهو يدعم أولاً الوظائف الرئيسية للبرلمان بإتاحة الوصول إلى الطيف الكامل للمعلومات والأفكار اللازمة لأداء وظائف التمثيل وسن القوانين ورسم السياسات العامة والرقابة بما يستجيب لتوقعات الشعب وتطلعاته.

وهو الوسيلة التي يمكن بها للجميع أن يمارسوا مبدأ أساسياً للديمقراطية – وهو المشاركة في الشؤون العامة. ويمكن أن يساعد الإشراك الفعال للجمهور في عمل البرلمان على تفادي انقطاع الصلة بين الممثلين المنتخبين والجمهور الذي يخدمون مصالحه. ويمكن أن يظهر للمجتمع أنه مسموع ومستمع إليه، فيساهم في كبح تراجع الثقة العامة والمشاعر السلبية لدى الجمهور.

وبإشراك الجمهور في عمل البرلمان، يمكن تعزيز الساحة المدنية للنقاش العام وحمايتها، وتقديم أدلة وآراء تساعد البرلمان على اتخاذ القرارات، وتذليل الحواجز التي تحول دون المشاركة بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. وبذلك، يمكن أن تتحول صورة البرلمان إلى منتدى حقيقي للنقاش ومؤسسة تستجيب لآراء الناس واحتياجاتهم.

ولإشراك الجمهور في عمل البرلمان أبعاد عديدة منها الإعلام والتثقيف والتواصل والتشاور والمشاركة. وقد تبيَّن من تجربة البرلمانات في مختلف أنحاء العالم أن اتخاذ إجراءات في كل مجال من تلك المجالات يساعد على إقامة تعاون أفضل وأعمق مع المجتمع المحلي. وإن النهوج الشاملة والإبداعية والتعاونية لإشراك الجمهور في عمل البرلمان تتيح للبرلمانات الفرصة لتعزيز اهتمام الجمهور بأعماله ومشاركته فيها.

الالتزام بإشراك الجمهور في عمل البرلمان ضروري

يمكن لقادة البرلمانيين وفريق الإدارة العليا في الإدارة البرلمانية إقامة علاقات تعاون أوسع وأعمق بحيث يشارك الجمهور في جميع أعمال البرلمان. ويمكن أن تساعد استراتيجية إشراك الجمهور في عمل البرلمان على ضمان وضوح الأهداف، وتوجيه الجهود والموارد كما ينبغي لتحقيق أكبر تأثير ممكن. وسيساعد الاستثمار في المهارات على تعزيز الممارسات المهنية لإشراك الجمهور في عمل البرلمان.

ويشجع تنويع نهوج إشراك الجمهور في عمل البرلمان، باستخدام مجموعة متنوعة من القنوات والنهوج للتواصل مع المجتمع المحلي والتشاور معه، على التفاعل مع عمل البرلمان على نطاق أوسع. وإن التجارب المشهودة والملهمة لزيارة مبنى البرلمان تحفز الناس على التواصل مع البرلمان بشكل أكبر.

اعتماد نهج استراتيجي لتحقيق النتائج

تُعدّ خطة العمل أو التنفيذ الخاصة بإشراك الجمهور في عمل البرلمان جزءاً مهماً من التحول إلى طريقة تفكير أكثر استراتيجية، إذ تحدد الأمور المحددة التي يتعين إنجازها من أجل تحقيق الأهداف المحددة والمتفق عليها. ولما كانت البرلمانات تخصص المزيد من الموارد لمشروعات وأنشطة إشراك الجمهور في عمل البرلمان، فقد أصبح التقييم أولوية قصوى. وستساعد عمليات التقييم المحكمة البرلمانات على ضمان حسن توظيف استثماراتها وإسهامها في تحقيق النتائج المنشودة.

الحوار الصادق يبني الثقة

نظراً لفيض المعلومات الذي نشهده اليوم، يتعين على البرلمانات أن تبذل قصارى جهدها لإبراز صورتها. ويمكن للبرلمانات أن تساعد على بناء الثقة وتعزيز وجاهتها عن طريق إتاحة فرص حقيقية للحوار بين الناس وممثليهم المنتخبين. وينبغي التركيز على التفاعل مع المجتمع والاستماع إليه، وليس على المعلومات فقط.

وفي جميع أنحاء العالم، يحشد الناس قواهم عن طريق مجموعة متنوعة من المبادرات وحملات المناصرة. ويمكن للبرلمانات أن تساعد على ضمان وجاهتها بالنسبة للمجتمع المحلي عن طريق إعطاء الناس صوتاً في وضع جدول الأعمال وتزويدهم بتعقيبات منتظمة على نتائج مساهماتهم.

ويمكن للتعاون مع الجمهور وإشراكه في تصميم الأنشطة أن يتيحا للبرلمانات طرائق جديدة لجذب الجمهور. وإن تمكين أعضاء المجتمع المحلي من التأثير في المسائل التي يناقشها البرلمان ويحقق فيها ويبحثها يعطي الجمهور رأياً مباشراً فيما يفعله البرلمان ويظهر استعداد البرلمان لزيادة الطابع التشاركي للتعاون مع المجتمع المحلي.

الإشراك الشامل للجمهور في عمل البرلمان يؤدي إلى توسيع نطاق المشاركة

إذا لم يُبذل جهد خاص للوصول إلى جميع المجتمعات المحلية، من المرجح أن تؤدي الحواجز الهيكلية إلى الحد من فرص مشاركة بعض الفئات. ويمكن للبرلمانات أن تتصدى للعقبات التي تواجه مشاركة الناس عن طريق العمل بالتعاون مع الأشخاص المحرومين أو الممثلين تمثيلاً ناقصاً.

وإن إخراج البرلمانات إلى المجتمعات المحلية يزيل بعض الحواجز أمام مشاركة الناس. وسيكفل قياس مشاركة الجمهور من خلال عدسة الشمولية إمكانية الوصول للجميع. ويدعم إيلاء الأولوية للمشاركة المراعية للمنظور الجنساني التقدم نحو المشاركة المتساوية بين النساء والرجال.

البرلمانات بحاجة إلى التركيز على المستقبل

في ظل هذا العالم المتغيّر بسرعة، يتعين على البرلمانات أن تكون متجاوبة وأن تكيّف وتنشّط ممارساتها وعملياتها لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ولا يمكن للبرلمانات أن تظل وجيهة بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تمثلها إلا بمواكبة العصر.

ويشكل هذا التقرير نداءً واضحاً إلى تركيز البرلمانات على المستقبل في تعاونها مع الجمهور. ويحدد بعض المبادرات الرئيسية لتفكّر فيها البرلمانات وتعمل على أساسها:

أخذ الشباب على محمل الجد

يشكل الشباب نسبة متزايدة من سكان العالم. وكي تظل البرلمانات وجيهة بالنسبة لهذه الفئة السكانية المتزايدة، فإنها تحتاج إلى التواصل والتفاعل معها بشكل مجدٍ. ويمكن للبرلمانات أن تحيي مشاركة الشباب عن طريق العمل معهم على تصميم ميثاق لمشاركة الشباب.

عدم إغفال أحد

تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية خاصة عن ضمان مشاركة الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو تلك التي تواجه الحرمان أو وصلت حديثاً إلى بلد ما في العمليات الديمقراطية. وسعياً إلى جعل الإدماج أولوية قصوى، يمكن للبرلمانات وضع خطة عمل للإدماج بالتعاون مع الفئات التي تواجه حالياً عقبات أمام مشاركتها.

التحول عن طريق التكنولوجيا

الأساليب الجديدة للتواصل والتعلّم والعمل تحوِّل المجتمع. ويتعين على البرلمانات إيلاء الأولوية لتحولها الرقمي، ولا سيما في نهوجها الرامية إلى إشراك الجمهور في عملها، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي. وفي كل جوانب التعاون، ستستفيد البرلمانات من وضع مجموعة من الأدوات الرقمية لتعزيز التفاعل مع المجتمع المحلي.

تشجيع الابتكار

يعتمد التعاون الفعال مع الجمهور على أن يكون البرلمان مفتوحاً أمام الجمهور ويرحب بمشاركته. ويدفع الانفتاح أيضاً الابتكار بإتاحة أساليب جديدة للتفكير والتخطيط والعمل. ويُظهر الاستعداد للتعاون والابتكار مع المجتمع المدني. وتكمن إحدى طرائق إحداث التحول الثقافي المنشود فيما يتعلق بمشاركة الجمهور في إنشاء فرقة عمل معنية بالابتكار. وإن تبني الابتكار في العمليات وتوجيه النقاش العام بشأن المستقبل يتيحان للبرلمانات الفرصة لإبراز صورتها بوصفها مؤسسات استشرافية وتطلعية.

العمل معاً

تشير التحديات العالمية والفئات السكانية المتنقلة والتكنولوجيات الرقمية التي تخترق الحدود الوطنية إلى مستقبل يزداد فيه ترابط المجتمع العالمي. ويتيح ذلك الفرصة للبرلمانات من أجل التعاون معاً والاستفادة من خبراتها وأساليبها وحلولها المختلفة. وإن النهوض بجماعة من الممارسين في صفوف البرلمانات سيحفز النهوج الفعالة المتعلقة بالتعاون في جميع أنحاء العالم.

التوصيات

يقدِّم هذا التقرير خمس توصيات رفيعة المستوى تساعد البرلمانات على تعزيز اهتمام المجتمع المحلي بعملها ومشاركته فيها:

١- **التفكير الاستراتيجي: ترسيخ ثقافة المشاركة في البرلمان** من أجل توحيد الجهود وضمان تضافرها لتحقيق مشاركة عامة أفضل وأوسع نطاقاً.

٢- **الشمولية: جعل الإدماج أولوية** ليكون البرلمان متاحاً لجميع أفراد المجتمع.

٣- **التشاركية: تشجيع الناس على المشاركة في وضع جدول الأعمال** عن طريق فرص للتأثير في القضايا التي يتناولها البرلمان.

٤- **الابتكار: القيادة باتباع نهوج جريئة وإبداعية** تشرك المجتمع المحلي في العمل وتلهمه للتفاعل مع البرلمان في الحاضر والمستقبل.

٥- **التجاوب: التركيز على الاستجابة لتوقعات الجمهور** عن طريق الاستماع إلى تعقيبات المجتمع المحلي والتحسين المستمر.

إشراك الجمهور في عمل البرلمان

التقرير البرلماني العالمي ٢٠٢٢

التوصيات

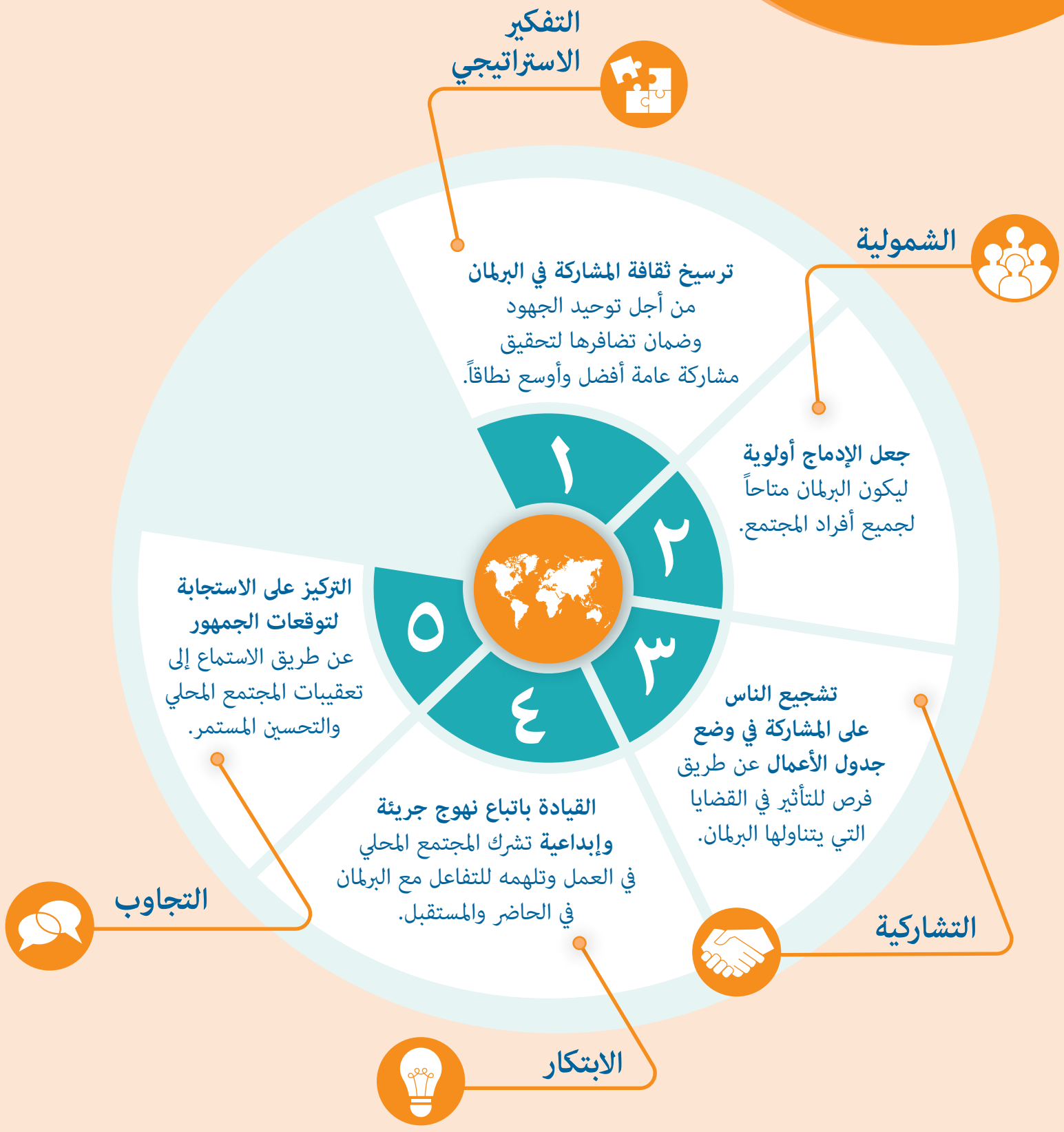

المقدمة: رسم مستقبل المشاركة

إن التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين تضع مسؤوليات هائلة على عاتق الممثلين المنتخبين في جميع أنحاء العالم للاستجابة لاحتياجات مجتمعاتهم المتنوعة وتوقعاتها. ومع ذلك، تعاني مؤسساتنا الديمقراطية تراجعاً للثقة فيها وتشكيكاً في استجابتها وفعاليتها.

وتتطلع المجتمعات المحلية إلى برلماناتها لمعالجة القضايا التي تؤثر في حياتها وسبل عيشها. ويريد الناس أن يكون لآرائهم واقتراحاتهم تأثير.

وتعد المؤسسات الفعالة وعمليات صنع القرار الشاملة للجميع من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إذ تركز تلك الخطة على الأهداف التحويلية المتمحورة حول الناس لبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، مع التشديد بخاصة على عدم ترك أي شخص خلف الركب. وتوضح أن للبرلمانات الوطنية دوراً أساسياً تؤديه في تعزيز عملية صنع القرار الشاملة للجميع وضمان المساءلة عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

وهذا الزخم العالمي الرامي إلى إيجاد حلول منصفة لتحديات عصرنا يضع مسؤولية خاصة على عاتق البرلمانات. وفيما يتعلق بمسائل مكافحة تغير المناخ وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرهما، يتوقع الناس من ممثليهم المنتخبين التواصل معهم والاستماع إليهم والاستجابة لتطلعاتهم. ومن هذا المنطلق، فإن أحد المطالب المستمرة من البرلمانات هو أن تكون مسؤولة أمام الشعب باستمرار وليس في فترة الانتخابات فقط.

ونظراً إلى أن البرلمانات تستمد شرعيتها من الشعب، فإن خيبة الأمل العامة تهدد سلطتها. والبرلمانات، بوصفها مؤسسات تمثيلية، ملزمة بالاستماع إلى المجتمع المحلي وتلبية توقعات الجمهور عند سن القوانين والتحقيق في قضايا السياسة العامة ومساءلة الحكومة.

وما انفكت البرلمانات تعمل منذ عقود على إيجاد سبل لتحسين التواصل مع المجتمعات التي تمثلها. ويمكن أن يتم التواصل إما مباشرةً مع أفراد المجتمع المحلي وإما عن طريق مجموعات منظمة. وهو يشمل مختلف العمليات والأنشطة التي يتصل البرلمان عن طريقها بالمجتمع من أجل الإعلام والتثقيف والتواصل والتشاور والمشاركة.

ويعني تراجع الثقة في المؤسسات العامة أن البرلمانات لا يمكنها ببساطة مواصلة عملها كالمعتاد. ويستدعي من البرلمانات تقييم التقدم الذي أحرزته وتكثيف جهودها في التعاون مع الجمهور. ويتطلب عكس اتجاه خيبة الأمل اتخاذ إجراءات متضافرة للمضي قدماً.

وإن جزءاً كبيراً من هذا التقرير موجَّه إلى البرلمانيين والموظفين البرلمانيين والأشخاص المهتمين ببناء قدرات البرلمانات لتحسين تواصلها مع الجمهور، علماً بأن البرلمانات في جميع أنحاء العالم متنوعة، وأن النهوج والأساليب المتبعة في التعاون مع الجمهور ستعتمد على عوامل مختلفة مثل الحجم والموارد المتاحة. وفي رسم الاتجاهات المستقبلية للمشاركة العامة، يقدِّم التقرير إرشادات يمكن أن تستخدمها جميع البرلمانات بحسب ظروفها.

ومن الموضوعات المهمة التي يركز عليها التقرير أن تكون البرلمانات شاملة للجميع على النحو المتوخى في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. إذ إن الوعد الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ هو «عدم ترك أحد خلف الركب». وتتبع المصطلحات المستخدمة في التقرير هذا النهج. والتقرير موجَّه أيضاً إلى المجتمع المحلي والأشخاص ذوي المصالح المشتركة. ومن حيث المشاركة، لا يفرق التقرير بين المواطنين الرسميين والمقيمين في بلد ما، مفضلاً بدلاً من ذلك التركيز على المساهمة التي يمكن لجميع الناس تقديمها بوصفهم أعضاء في المجتمع.

ويستخدم هذا التقرير مصطلحات «المشاركة» و«الإشراك» و«التعاون» و«التفاعل» بالمعنى نفسه، مع الاعتراف بوجود أبعاد ومراحل مختلفة لمشاركة الناس في عمليات البرلمان وأعماله. وينظر إلى المشاركة العامة بوصفها طريقاً ذا اتجاهين يقوم على حوار حقيقي بين الناخبين والمنتخبين.

ويوفر هذا التقرير الزخم اللازم للتحسين، مع التركيز على بعض الموضوعات المهمة لزيادة فعالية المشاركة. ويشجع الذين اتخذوا خطوات مهمة ويعرض ممارساتهم الجيدة. وهو بمثابة دليل لمن يتطلعون إلى تعزيز مشاركة الجمهور. ويدعو بشدة إلى المزيد من الابتكار في الربط بين البرلمانات والأشخاص الذين تمثلهم بشكل أفضل.

تشجيع المشاركة العامة

لا يمكن للديمقراطية أن تعمل بشكل سليم من دون مشاركة الشعب فيها. وتوجد العديد من الطرائق التي يمكن للشعب أن يشارك بها بنشاط في الديمقراطية مثل الترشح أو التصويت في الانتخابات، أو إبداء الرأي في القوانين التي يسنها البرلمان، أو المساهمة في صياغة السياسات العامة. وتوجد أيضاً العديد من العوامل التي يمكن أن تساعد على تعزيز المشاركة: فمن المرجح أن يشارك الشعب إذا فهم كيفية عمل الديمقراطية، وكان على دراية بالقضايا المناقشة، وأتيحت له الفرص للتعبير عن رأيه، وكانت لديه ثقة في عمليات صنع القرار. ومن أجل تشجيع المشاركة، يعترف هذا التقرير وينهض بقيمة الساحة المدنية النابضة بالحياة وغير الخاضعة للرقابة حيث يمكن لأفراد المجتمع المحلي أن يتناقشوا ويتداولوا ويجتمعوا لضمان إسماع أصواتهم والاستماع إليها.

والهدف الأساسي من هذا التقرير هو تشجيع البرلمانات على تعزيز المشاركة العامة في السنوات المقبلة عن طريق إجراءات من شأنها زيادة الفهم، وتوسيع نطاق المعرفة، وتحسين الفرص، وبناء الثقة. ويقرّ بأن مشاركة الجمهور مفيدة للبرلمانات في فهم ما يتوقعه المجتمع المحلي، وفي توسيع نطاق الأصوات المسموعة في عملية صنع القرار، وفي الحصول على الخبرة التي يمكن أن تسهم بها قطاعات مختلفة من المجتمع المحلي في عمل البرلمان. وبالتركيز على بعض المبادئ الرئيسية لإثراء المشاركة، يسعى التقرير إلى توفير إرشادات عملية للإجراءات المستقبلية.

ضمان جدوى المشاركة

إن الحفاظ على ثقة الجمهور في الديمقراطية البرلمانية يتطلب تفاعلاً منتظماً وذا مغزى بين المحكومين والحاكمين بالنيابة عنهم.

ويشير التاريخ المتقلب للمشاركة العامة في البرلمانات إلى أنه كان في كثير من الأحيان خياراً اتُّخذ في ضوء اعتبارات التسهيل والالتزام والمهارات والموارد. والرسالة التي لا لبس فيها الواردة في هذا التقرير هي أن التعاون مع المجتمع المحلي ضرورة خياراً، وعاملاً تمكينياً وليس إلهاءً.

ويتحدث هذا التقرير أيضاً عن توفير فرص أفضل لأفراد المجتمع، سواء بشكل فردي أو جماعي، للمساعدة على وضع جدول أعمال المسائل التي يناقشها البرلمان ويحقق فيها. وهو يشجع البرلمانات على الانفتاح على أساليب جديدة للعمل، حتى تنظر بنشاط في أهم القضايا التي تهم المجتمع المحلي ويتفاعل معها ويتدخل فيها.

وفضلاً عن ذلك، يعترف التقرير بأن المشاركة العامة ليست غاية في حد ذاتها. إذ إن المشاركة العامة تمكِّن المجتمع من المشاركة في تحقيق نتائج أفضل في جميع جوانب النشاط البشري، وتساعد على تشكيل مجتمع أكثر عدالة يكفل الكرامة والسلام والازدهار لجميع الناس.

تضمين نهج استراتيجي

المشاركة العامة ليست مجرد سلسلة من الإجراءات والتفاعلات. وإذا أريد لها أن تكون فعالة، فإنها تتطلب نهجاً منسقاً، واستراتيجية محددة جيداً، وثقافة تأخذ المشاركة على محمل الجد.

وتشجِّع البرلمانات على التعامل مع المشاركة بطريقة استراتيجية وليس بطريقة مؤقتة. وبتضمين الأهداف والأدوار والمسؤوليات والجماهير والموارد والأهداف والنتائج في صكوك البرلمانات وخطاباتها وممارساتها، يمكن للبرلمانات أن تركز تركيزاً أفضل على الطريقة التي تخطط بها وتنفذ بها تلك المشاركة. وبتحديد المسؤوليات عن المشاركة بوضوح، يمكن للبرلمانات أن تساعد المساهمين الرئيسيين على فهم أدوارهم فهماً أفضل. ويشمل ذلك البرلمانيين ومجموعات الأحزاب البرلمانية والموظفين البرلمانيين.

ولا شك في أن الممثلين المنتخبين هم جوهر كل برلمان، لأن المجتمع يختارهم لتمثيل مصالحهم واتخاذ القرارات نيابةً عنهم. وجهود المشاركة الفردية التي يبذلها البرلمانيون حيوية لضمان أن يكون لدى الناس سبل لإطلاعهم على المسائل التي تهمهم والتشاور معهم بشأنها. ويقدِّم هذا التقرير مجموعة من النصائح للبرلمانيين الذين يبحثون عن طرائق ليكونوا أكثر فعالية في تفاعلهم مع الجمهور.

ومع ذلك، يتحمل البرلمانيون والإدارات البرلمانية أيضاً مسؤولية جماعية مشتركة عن توفير قنوات مؤسسية فعالة وشاملة للمشاركة العامة تتجاوز السياسة. وتعزز هذه القنوات الدور المركزي والدائم للبرلمانات في العملية الديمقراطية.

ومن الرسائل الواضحة الأخرى الواردة في هذا التقرير أن التعاون والتآزر يساعدان على تشكيل مشاركة أكثر جدوى. وإن إشراك المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ وتقييم جهود المشاركة يمكن أن يمهد الطريق لمشاركة عامة أكبر وأفضل في الديمقراطية البرلمانية.

التعلم من الآخر

وُضعت مجموعة كبيرة من الممارسات على مدى عدة عقود من المشاركة العامة في عمل البرلمانات. ويعرض هذا التقرير مبادرات وابتكارات من برلمانات في جميع أنحاء العالم. إذ إن الاستلهام من عمل الآخرين هو خير وسيلة لتحسين المشاركة.

ومن المهم فهم السبب الذي جعل بعض البرلمانات قادرة على تعزيز مشاركتها على نطاق أوسع من غيرها. وتشير دراسات الحالة الواردة في هذا التقرير إلى مجموعة من العوامل التي تسهم في تحسين العمليات وتعميق مستويات المشاركة.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن العديد من البرلمانات تواجه قيوداً على القدرات. وينطبق مبدأ «عدم ترك أحد يتخلف أحد عن الركب» بالقدر نفسه على العلاقة بين البرلمانات. وفي هذا المقام، يمكن للمجتمع البرلماني العالمي أن يكون عامل التمكين: إذ ينبغي أن تكون البرلمانات ذات القدرات المحدودة أكثر قدرة على الوصول إلى المشورة والدعم اللذين تحتاجهما كي تصبح أكثر فعالية في مشاركتها.

تحقيق المستقبل

يعتمد نجاح المشاركة العامة في عمل البرلمانات في المستقبل على قدرة الممثلين المنتخبين والإدارات البرلمانية على الاستجابة والتكيف مع الفرص والتحديات الراهنة.

إذ إننا نعيش في عالم متغير باستمرار حيث نواجه أزمات صحية وبيئية، وضغوطاً اجتماعية واقتصادية، وصراعات، وتحولات في عدد السكان. ومع ذلك، فإننا نعيش أيضاً في عصر من الاتصال والابتكار لم يسبق له مثيل في التاريخ العالمي.

ويستند هذا التقرير إلى الممارسة البرلمانية، ويستفيد من مجموعة واسعة من المقابلات ومجموعات التركيز والدراسات الاستقصائية وحلقات استشارة الخبراء. وتنظر الفصول الثلاثة الأولى في الأوضاع الحالية، وتتناول أهمية المشاركة، وكيفية تعاون البرلمانات مع الجمهور، والاتجاهات الناشئة في مجال المشاركة العامة. ويتطلع الفصلان الرابع والخامس إلى المستقبل، ويوجزان الأولويات الاستراتيجية ونقاط التنسيق لتحسين المشاركة في المستقبل. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات للبرلمانيين والإدارات البرلمانية. وفي الوقت نفسه، يتضمن الملحق دراسات حالة تفصيلية عن حالات وطنية وموضوعات معينة، فضلاً عن أدلة عملية لدعم الجهود البرلمانية الرامية إلى تعزيز المشاركة.

وبوجه عام، يشجع هذا التقرير على اتباع نهج متفائل فيما يخص المشاركة. ويُعد التقدم التكنولوجي والتفاعل والإبداع عوامل تمكين تتيح للجميع فرص المشاركة في الديمقراطية البرلمانية على أساس مستنير وواعٍ وبثقة.

وسيمكن تعميق المشاركة البرلمانات من الاستفادة من تنوع الآراء والخبرات المتاحة في مجتمعاتها. وسيساعد ذلك البرلمانات على تحقيق نتائج تشريعية وسياسية أكثر استنارة تستجيب لتطلعات مجتمعاتها وتحديات هذا العالم السريع التغير.

الباب ١: أهمية إشراك الجمهور في عمل البرلمان

إن نقطة بداية هذا التقرير هي النظر في أهمية المشاركة العامة بالنسبة للبرلمانات. فالمشاركة العامة مفهوم واسع. وهي تشير إلى مجموعة متنوعة من الطرائق التي يمكن لأعضاء المجتمع المحلي المشاركة بها في عملية صنع القرار. ويمكن أن تشمل العديد من الناس، ويمكن أن تكون مستهلكة للوقت ومكلفة. وليس من السهل دائماً تحديد آثارها أو تتبعها.

وفي الديمقراطية البرلمانية، ينتخب الناس ممثلين لاتخاذ القرارات نيابةً عنهم. فلماذا إذن يستثمر هؤلاء الممثلون والبرلمانات التي ينتخبون فيها الوقت والموارد في التواصل مع المجتمع بمجرد انتخابهم؟

ولعل الرسالة الجوهرية لهذا التقرير هي أن المشاركة العامة ضرورية للبرلمانات للحفاظ على أهميتها في المجتمع الحديث وتجنب الانفصال بين الممثلين المنتخبين والجمهور الذي يخدمون مصالحه. ويجادل التقرير بأن المشاركة العامة ليست تفضيلاً أو خياراً، وإنما ضرورة للتمثيل الفعال.

وقد قال ألبرتو دي بيلاوندي، وهو نائب في البرلمان البيروفي، إنه «يجب أن تُفهم ولاية التمثيل على أنها اتصال مستمر بين المواطن والممثل».[١] والواقع أن المشاركة العامة تمثل حواراً مستمراً بين الناس وبرلمانهم أي تدفقاً مستمراً للمعلومات عبر قنوات مختلفة.

ولم تكن المحادثات بشأن المشاركة العامة يوماً أهم مما هي عليه الآن. ففي العصر الحديث، بات الناس يطالبون علناً وأكثر فأكثر بسماع أصواتهم والاستماع إليهم. ولم يعودوا يقبلون مجرد استدعائهم للتصويت مرة كل أربع أو خمس سنوات. ولا يريدون انتظار الانتخابات البرلمانية المقبلة لتتاح لهم الفرصة للإجهار بما يفكرون فيه ويحتاجون إليه.[٢]

وقد ضخمت التكنولوجيا الحديثة من حجم هذه الظاهرة. إذ غيَّرت سرعة التفاعل وإمكانية الوصول إلى المعلومات في العصر الرقمي طبيعة المشاركة تغييراً عميقاً.[٣] ولم يعد الممثلون المنتخبون مكلفين ببساطة بأن يكونوا صانعي القرار في دورة انتخابية مدتها عدة سنوات؛ وإنما يتوقع منهم التواصل مع الجمهور والاستماع إليه والتفاعل معه باستمرار.

والمشاركة العامة مهمة لأنها مفيدة للمجتمعات وللبرلمانات بوصفها مؤسسات وللبرلمانيين الفرديين. وهي تمكِّن البرلمانات من وضع قوانين وسياسات أفضل بالاستفادة من مصادر أوسع للمعلومات. وتزرع المعرفة في المجتمعات المحلية وتحسِّن نوعية عملية صنع القرار. وتتيح مراقبة تنفيذ السياسات عن كثب. فتحافظ بذلك على الديمقراطية التمثيلية في هذا العالم السريع التغير.

وعندما يتواصل النواب مع ناخبيهم بشأن شواغلهم ومواطن اهتمامهم، فإنهم يحسِّنون علاقتهم بالناخبين ويتصدون لانعدام الثقة. وقالت النائبة النيوزيلندية لويزا وول إن «مشاركة الجمهور تمنحك الشرعية ... ويجب أن توجد حاجة في المجتمع كي يوفر التشريع حلاً لها» وإن المشاركة العامة ترسي «أساساً متيناً ومنطقياً للتغيير».

> عندما يتواصل النواب مع ناخبيهم بشأن شواغلهم ومواطن اهتمامهم، فإنهم يحسِّنون علاقتهم بالناخبين ويتصدون لانعدام الثقة.

بنن: رئيس الجمعية الوطنية يجتمع بأفراد المجتمع المحلي بعد فيضان نهر مونو. © جمعية بنن الوطنية / Andric Lokossi

١ الاقتباسات الواردة بدون مصدر/حاشية مستمدة من البحوث الأساسية التي أجريت في أثناء إعداد هذا التقرير البرلماني العالمي. ولمزيد من التفاصيل، انظر «المنهجية ومصادر البيانات» في نهاية هذا التقرير.

٢ IPU, 2021a: 4.

٣ Lobo-Pulo and others, 2019: 6.

ومع ذلك، فإن تقييم تأثير المشاركة العامة أمر معقد. فلم يكن لدى سوى ٣٤ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير مؤشرات تقييم. ووصف سولفيغ يونسدوتير، مدير إدارة البحوث والمعلومات في البرلمان الوطني لأيسلندا، تقييم الأثر بأنه «قصصي في الغالب» وليس ممارسة منهجية. ونظراً إلى أن تحقيق الأثر يستغرق وقتاً، فمن الصعب عادةً عزو النتائج إلى إجراء أو قرار معين صادر عن هيئة تشريعية. ولا تغطي تقنيات التقييم الشائعة الاستخدام ما نعتقد بشكل حدسي أنه اتساع وعمق الآثار الناشئة عن المشاركة العامة وفوائدها المتصورة على المدى البعيد.

ويبيِّن هذا القسم من التقرير الحجج الرئيسية بشأن أهمية المشاركة. ويوجز بعض التحديات المشتركة التي تواجهها البرلمانات في جميع أنحاء العالم في متابعة مشاركة الجمهور.

١- الحفاظ على الديمقراطية في عالم سريع التغير

توجد العديد من الطرائق التي يمكن أن تساهم بها مشاركة الجمهور في الحفاظ على البرلمانات والديمقراطية بشكل عام. فبالمساعدة على بناء الثقة، وضمان أهمية البرلمانات، والحفاظ على الحيز المدني للخطاب العام، وضمان سماع جميع الأصوات في المجتمع المحلي، تعزز المشاركة العامة مبادئ الفعالية والشمولية والمساءلة والشفافية التي تدعم الحكم الديمقراطي.

١-١ مواجهة انعدام ثقة الجمهور

الثقة في النظام السياسي شرط أساسي مسبق للديمقراطية التمثيلية. إذ إن المؤسسات العامة وسلطتها تستمد شرعيتها من ثقة الناس بها. ويستند تعاون الناس مع الحكومة وامتثالهم للقوانين أيضاً إلى الثقة.

وأفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن ٤٥ في المئة فقط من المواطنين أعربوا عن ثقتهم في حكومتهم في عام ٢٠١٩[٤]، وأشارت إلى أن مستويات الثقة في الحكومات الوطنية تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان وفقاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالمثل، حدد المشاركون في الدراسة الاستقصائية لهذا *التقرير البرلماني العالمي* من مختلف البرلمانات «انعدام الثقة» بوصفه أحد التحديات المشتركة التي يواجهونها.

ويمكن العثور على اتجاه آخر مثير للقلق في تقرير[٥] صدر عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وأشار إلى انخفاض في متوسط عدد المصوتين على مستوى العالم منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. وفيما بين عامي ١٩٤٠ و١٩٨٠، تراوح متوسط عدد المصوتين بين ٧٦ و٧٨ في المئة، وانخفض إلى ٧٠ في المئة في تسعينات القرن العشرين وإلى ٦٦ في المئة بحلول عام ٢٠١٥. وسُجِّل عدد أقل من المصوتين في صفوف الناخبين الشباب، حيث صوت ٤٣ في المئة فقط من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً أو أقل في انتخاباتهم الوطنية في عام ٢٠١٦.

وتشير مؤشرات أخرى أيضاً إلى أن السبل التقليدية للمشاركة لا تلقى صدى، ولا سيما في صفوف الشباب. فعلى سبيل المثال، لا ينتمي سوى ٤,١ في المئة من الشباب عامةً إلى حزب سياسي، وتنخفض هذه النسبة إلى ٣,١ في المئة بالنسبة للشابات.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث عام ٢٠١٩ كشفت أن وجهات النظر بشأن أداء الأنظمة الديمقراطية سلبية في العديد من الدول.[٦] وعلى مستوى ٢٧ بلداً شملها الاستطلاع، أعرب في المتوسط ٥١ في المئة من الناس عن عدم رضاهم عن كيفية عمل الديمقراطية في بلدهم، في حين أعرب ٤٥ في المئة فقط عن رضاهم.

وعلى الرغم من أن الثقة تستند إلى اعتقاد الشخص وتتأثر بالقدر نفسه بتجاربه وتصوراته، فمن المعقول افتراض أن الناس يميلون أكثر إلى الثقة في المؤسسات الشاملة والخاضعة للمساءلة والفعالة والمستجيبة والمفتوحة والشفافة.[٧] وتدعم هذه الافتراضات توافقاً عالمياً في الآراء بشأن متطلبات المؤسسات الفعالة في العالم الحديث، على النحو المبيَّن في غايتي التنمية المستدامة ١٦-٦ («إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات») و١٦-٧ («ضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات»).

وفي النظام الديمقراطي، لا تعتمد الثقة فقط على التصورات العامة للبرلمان؛ وإنما تعتمد إلى حد كبير على شعبية الحكومة، لأن الجمهور لا يفرق دائماً بين أداء الحكومة وعمل البرلمان. وفي الرأي العام الأوسع، يُنظر غالباً إلى الحكومة والبرلمان على أنهما واحد.

ومن المثير للاهتمام أنه عندما أجرى البرلمان النيوزيلندي بحثاً لقياس فعالية استراتيجية المشاركة العامة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١[٨] وجد أن المشاركة العامة يمكن أن تؤدي إلى تغيرات قابلة للقياس في التصورات العامة. وعلى الرغم من أن البحث خص حكومة تحظى بشعبية كبيرة في السلطة، فقد أنه كشف عن بعض التغييرات المثيرة للاهتمام في وجهات النظر والتصورات بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠:

- تحسنت سمعة البرلمان (من ٥٣,٩ إلى ٦١,٢ نقطة، على مقياس من ١٠ إلى ١٠٠).
- كان النيوزيلنديون أكثر ميلاً إلى الدفاع عن البرلمان (ارتفاعاً من ١٠ في المئة إلى ١٥ في المئة).
- كان الناس أقل ميلاً إلى انتقاد البرلمان (انخفاضاً من ٢٢ في المئة إلى ١٥ في المئة).
- زاد الالتزام بالتصويت زيادة حادة (من ١٨ في المئة إلى ٣٢ في المئة).
- انخفض رفض التصويت (من ١٧ في المئة إلى ٨ في المئة).

وعلى الرغم من أن ثقة الناس في البرلمان ليست في أيدي المؤسسة وحدها، فيمكن للبرلمانات مواجهة خيبة الأمل والنفور عن طريق تهيئة خلق بيئة أكثر ملاءمة للمشاركة الفعالة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق النوايا الحسنة للنواب الأفراد وحدهم. فذلك يتطلب آليات وممارسات آمنة وراسخة لمشاركة الجمهور على المستوى المؤسسي. ويمكن مواجهة التردد العام في المشاركة عن طريق إظهار الإرادة المؤسسية في

٤ OECD, 2019.

٥ Solijonov, 2016.

٦ Wike Silver and Castillo, 2019.

٧ UNDP, 2021.

٨ New Zealand Parliament, 2021.

الحفاظ على الحوار البناء مع المجتمعات المحلية، وتوفير مساحة آمنة للتفاعل، والترحيب بآراء الناس والنظر فيها بشكل واضح. ويشكل تعزيز المشاركة العامة خطوة مهمة في مكافحة النفور وتشجيع الناس على التعبير عن آرائهم وشواغلهم.

١-٢ جعل البرلمان أكثر وجاهة

تشير البيانات التجريبية إلى أن الديمقراطية التمثيلية تواجه حالة متزايدة من اللامبالاة العامة، مع تراجع إقبال الناخبين على التصويت وعضوية الأحزاب والثقة في السياسيين. ومع ذلك، ليست الديمقراطية نفسها هي التي تفقد أهميتها، وإنما الأشخاص والمؤسسات الذين يقودونها. إذ يُنظر إلى الأحزاب السياسية والسياسيين بشكل متزايد على أنهم يخدمون مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح الجمهور. وقد أدلى المنظر السياسي سايمون تورمي بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> لا يوجد تحد حقيقي أمام هيمنة «الديمقراطية» في المتخيل المعاصر. بل ينبغي لنا أن نهتم بأزمة الديمقراطية *التمثيلية* القائمة، وهي الديمقراطية التي تتمحور حول السياسيين والانتخابات والبرلمانات. فهذا النوع من الديمقراطية في أزمة – وإن كان ذلك لا يعني ضمناً أنه يوجد أي احتمال لاختفاء الديمقراطية التمثيلية قريباً.[٩]

ويشهد الناس على نحو متزايد مناقشات سياسية عدائية في الهيئات التشريعية ولا يسمعون عما يُرجى من عمل بشأن القضايا في اللجان وغيرها من المحافل. وفي المجتمع العام، تقابل ذلك انقسامات متزايدة ومعلومات مضللة تتفاقم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات التواصل الحديثة. وقد أصبحت هذه القنوات مصدراً رئيسياً للأخبار ومنبراً مركزياً للخطاب السياسي. ولكنها استخدمت أيضاً للتحريض على قدر أكبر من الحزبية بل العداء على حساب الكياسة والتراضي.[١٠]

وينبع النفور من مجتمع محبط يحتاج إلى الاطمئنان بشأن أهمية البرلمان. وإن الانفصال عن الديمقراطية المؤسسية أعلى في صفوف الشباب بغض النظر عن الاختلافات في إمكانات الوصول والمصالح والقدرات. ومن الجدير بالذكر أن هذا الافتقار إلى التواصل مع البرلمانات أو مع العمليات والهياكل الرسمية لا يفضي إلى نفور عام من الشؤون المجتمعية. بل على العكس من ذلك، من المرجح بشكل متزايد أن ينظم الناس أنفسهم ويتواصلون وينخرطون عبر قنوات غير تقليدية، مع دعم التكنولوجيا الرقمية للاحتجاجات الجماهيرية والمبادرات الشعبية مثل حملتَي #FridaysForFuture و#MeToo (#أنا_أيضا / #أنا_كمان). وإذ يجد الناس على مستوى العالم طرائق جديدة ومبتكرة لإسماع أصواتهم، تبدو البرلمانات أقل أهمية بالنسبة لهم.

ومن الأمثلة الدامغة على النهوج البديلة للمشاركة العامة موقع Change.org الذي يصف نفسه بأنه «منصة العالم للتغيير». واعتباراً من تموز/يوليو ٢٠٢١، كانت المنصة تضم أكثر من ٤٥٨ مليون مستخدم على مستوى العالم.[١١] وكل يوم، يستخدم ملايين الأشخاص المنصة الشبكية لبدء عرائض وتوقيعها ودعمها لإحداث تغيير في القضايا التي تهم حياتهم ومجتمعاتهم. ويكشف ذلك اتجاهاً مهماً وهو أن المزيد والمزيد من الناس في جميع أنحاء العالم يتجمعون في منصات جديدة ويستخدمون أساليب مبتكرة للتأثير في عملية صنع القرار، بدلاً من التواصل مباشرةً مع الممثلين المنتخبين والبرلمانات.

والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان من الممكن تسخير هذه الطاقة الشعبية وتوجيهها لتنشيط البرلمانات والديمقراطية التمثيلية. وإذا كان ينظر إلى البرلمانات على أنها مجرد جهات تصديق روتينية، أو جهات تهيمن عليها المصالح الخاصة أو الذاتية، أو محافل للأعمال العدائية الحزبية التي لا طائل منها، فقد تنتقل المحادثات المهمة إلى مكان بديل أو إلى ساحة رقمية أو حتى إلى الشوارع. واستجابةً لذلك، يجب على البرلمانات الراغبة في الحفاظ على أهميتها وزيادتها أن تبذل جهداً إضافياً لتوفير أدوات جديدة وفعالة للمشاركة.

وأحد أسباب النفور الواسع النطاق هو تصور أن البرلمانات لا تستجيب بشكل مجدٍ وفي الوقت المناسب لمختلف القضايا التي تهم الجمهور. ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها مؤسسة داليا للبحوث، وتحالف الديمقراطيات وراسموسن غلوبال، يعتقد أكثر من نصف المواطنين الذين يعيشون في ظل أنظمة ديمقراطية أن أصواتهم لا تؤثر «إلا نادراً» أو «بتاتاً» في السياسة.[١٢]

وإن وجود جمهور مطلع ينظر إلى البرلمان على أنه مكان للمناقشات المهمة بشأن المسائل التي تهم المصلحة العامة أمر جيد للديمقراطية التمثيلية. وبإظهار البرلمانات أنها تتابع عن كثب التطورات والاتجاهات المجتمعية، وبالإشراف على كيفية تنفيذ السياسات، وبالاستجابة في الوقت المناسب للشواغل العامة بشأن عواقب القرارات التي تتخذها، يمكن للبرلمانات بناء الثقة وتعزيز أهميتها داخل المجتمعات التي تمثلها.

١-٣ حماية الساحة المدنية للنقاش العام

تتطلب المشاركة العامة ذات المغزى ساحة مدنية للنقاش العام. وتعرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «الساحة المدنية» بأنها «البيئة التي تمكِّن المجتمع المدني من الاضطلاع بدور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتنا».[١٣] وبعبارة أخرى، فإن البيئة هي التي تمكِّن الناس والجماعات من الدخول في حوار مع بعضهم بعضاً ومع السلطات بشأن القضايا التي تؤثر في حياتهم. وبغض النظر عن موضوع هذا الحوار – مثل المناقشات بشأن جودة الخدمات الأساسية أو استجابة المؤسسات أو احترام الحريات الأساسية – يجب أن يُجرى ذلك الحوار بحرية وأمن تامين وبدون عائق أو خوف من القمع أو الانتقام. وتقع على عاتق الدولة الديمقراطية مسؤولية مباشرة لضمان احترام الحقوق الأساسية للناس مثل التعبير بحرية عن آرائهم، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي.

وتوجد مخاوف متزايدة من تقلص الساحة المدنية على مستوى العالم. وقد دقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ناقوس الخطر على نحو مماثل بالملاحظة التالية:

٩ Tormey, 2014.

١٠ Tucker and others, 2018: 49.

١١ Change.org, 2021.

١٢ Dalia Research, Alliance of Democracies and Rasmussen Global, 2018: 1.

١٣ OHCHR, 2021.

تنتشر القوانين القمعية، وتتزايد القيود المفروضة على حرية التعبير والمشاركة والتجمع وتكوين الجمعيات. وساعدت التقنيات الجديدة شبكات المجتمع المدني على النمو، ولكنها أعطت الحكومات أيضاً أعذاراً للسيطرة على حركات المجتمع المدني والحريات الإعلامية بالتذرع بالأسباب الأمنية.[١٤]

ولذلك، فإن للبرلمانات دوراً محورياً تؤديه في توفير الساحة المدنية وحمايتها.

وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم هذا الوضع، مع ملاحظة اتجاهات جديدة ومقلقة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وعندما أصبحت التجمعات المادية غير آمنة، انتقلت العديد من الأنشطة المدنية والسياسية وغيرها من الأنشطة العامة إلى الفضاء الرقمي. وتحذر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أن الساحة المدنية ستنهار إذا «أطلق الفاعلون العنان للاستفادة من التقنيات الرقمية بطرائق سلبية تقيد أنشطة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني»،[١٥] في حين تحذر الأمم المتحدة من أن «ما هو مبرر في أثناء حالة الطوارئ الآن قد يصبح طبيعياً بمجرد مرور الأزمة».[١٦] وإن الخطوات التي قد تكون مبررة في بعض الأحيان لحماية الصحة العامة أو الأمن العام يمكن أن تقلص – بل تقلص – المساحة المتاحة للأصوات العامة، ما لم توجد أطر قانونية متينة للشفافية والرقابة تنفَّذ لحماية القيم الديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فمن المهم الاعتراف بأن العصر الرقمي يفتح مساحات جديدة على الإنترنت للناس لممارسة حرياتهم في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير. وتعمل التكنولوجيا على ربط الساحات المدنية على المستوى العالمي، ودعم الحركات الاجتماعية الجماهيرية، وإقامة خطاب عام أكثر تجاوباً وشمولية يتميز بمزيد من النشاط والمشاركة.[١٧]

وتحدد *المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن المشاركة المدنية في صنع القرار السياسي*[١٨] الشروط والمبادئ الأساسية التالية بوصفها ضرورية للحفاظ على الساحة المدنية وتوسيعها:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون
- الالتزام السياسي والإطار القانوني والإجراءات الواضحة
- البيئة التمكينية
- المساحات المشتركة للحوار.

وللبرلمانات، بوصفها مؤسسات ديمقراطية تمثل الشعب، دور مهم تؤديه في تشكيل الساحة المدنية في المستقبل. وتقع على عاتقها مسؤولية كبيرة عن ضمان تنفيذ ولاياتها المتعلقة بالتشريع والإشراف على السلطة التنفيذية بفعالية في حماية الساحة المدنية وتوسيعها. ونظراً إلى أن المشاركة العامة الهادفة مفيدة للديمقراطية التمثيلية وأن توفر الساحة المدنية شرط مسبق للمشاركة الفعالة، فإنه يتعين على البرلمانات دعم القواعد والعمليات القوية التي تمكِّن الساحة المدنية من الازدهار.

١٤ OHCHR, 2021.

١٥ OECD, 2020: 9.

١٦ United Nations, 2020: 16.

١٧ OECD, 2020: 18.

١٨ Council of Europe, 2017.

١-٤ ضمان سماع جميع الأصوات

البرلمانات هي المؤسسات التمثيلية الرئيسية في النظم الديمقراطية. ومن ثم، فإنها تتحمل مسؤولية ضمان عمليات صنع القرار الشاملة والتشاركية بشأن القضايا التي تؤثر في الناس. ويرد هذا الهدف المعترف به عالمياً في الغاية ١٦-٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتمكِّن العمليات الشاملة والتشاركية البرلمانات من استخلاص الأدلة والمعارف من قاعدة أوسع، وهو ما يسهم في اتخاذ قرارات سياسية أكثر استنارة، ومن ثم في تحقيق نتائج أفضل.

وإن إعطاء الجمهور الأدوات اللازمة للمشاركة يشجع المزيد من الناس على التحدث ويعزز المشاركة الواسعة. ومع ذلك، فبدون بذل جهد خاص لإيجاد فرص متكافئة، قد لا تكون لدى سوى بعض الأفراد أو الجماعات الموارد والفهم اللازمان لتعزيز مصالحهم أو التعبير عن شواغلهم.

وفضلاً عن ذلك، فإن أوجه الإجحاف المنهجية تعني تقليل احتمالات الاستماع إلى بعض الجماعات والأفراد. فالتمييز الهيكلي، وعدم المساواة في الوصول والفرص، والمسافات المادية تضع حواجز أمام مشاركة بعض المجموعات. وتوجد العديد من العوامل التي تشكل فرص المشاركة، ومنها السن والجنس والميول الجنسي والمنصب والقدرة البدنية والوضع القانوني والوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمية والتعليم والهوية الإثنية والعرقية والدينية والجنسانية.

وينبغي للبرلمانات أن تمثل المجتمع بأسره، وليس فقط الفئات المحظوظة فيه. ولذلك يجب عليها أن تبذل جهداً لسماع جميع الأصوات، وليس فقط تلك التي يمكن أن تصل إليها بسهولة. وتساعد المشاركة العامة الهادفة البرلمانات على تقدير التنوع وإرساء إطار لوضع سياسات عادلة وشاملة.

وكثيراً ما تشكل الاعتبارات السياسية تحدياً أساسياً أمام التواصل مع بعض المجتمعات، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة والأقليات. ويمكن أن يعتمد إشراك تلك المجتمعات في العملية السياسية، بدرجات متفاوتة، على الثقافة والقيم المحلية. وقد تستاء الأغلبية داخل المجتمع المحلي في كثير من الأحيان من إدماج الفئات المهمشة. ويفرض ذلك عبئاً إضافياً على عاتق السياسيين، وغالباً ما يتطلب منهم إظهار الشجاعة والقيادة في تشكيل الرأي، بدلاً من اتباعه. وإن التعامل مع رد الفعل العنيف المحتمل من الجماعات المهيمنة هو أحد التحديات العديدة التي يمكن للسياسيين مواجهتها بتعزيز المشاركة الشاملة.[١٩]

وقد تفضِّل السلطات القائمة في أي وقت عدم الاستماع إلى مجموعات معينة. فإن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم) وذوي الإعاقة وأفراد الأقليات الدينية أو العرقية ومجتمعات السكان الأصليين وغيرهم من الفئات المحرومة معرضون للخطر بشكل خاص في هذا السياق. وأدلى النائب البيروفي ألبرتو دي بيلاوندي بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

١٩ Hedström and Smith, 2013: 5.

> إذا لم يُبذل جهد خاص للوصول إلى جميع المجتمعات المحلية، فمن المرجح أن تؤدي الحواجز الهيكلية إلى إخماد صوت بعض الفئات.

البرازيل: دورة استثنائية لمجلس الشيوخ الاتحادي لتكريم الشعوب الأصلية إبّان الأسبوع الذي يحتفل فيه باليوم الهندي، ١٩ نيسان/أبريل. © مجلس الشيوخ الاتحادي

إن الترويج لجدول أعمال حقوقي لمجموعة مهمشة (مجتمع الميم) ولدت في داخلي حساسية خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع جداول الأعمال (لمجموعات الأقليات) لأنني كنت موجوداً في الأماكن التي سمعت فيها أعضاء الكونغرس والسلطات يقولون «مهلاً، لا، هذه القضايا ليست مهمة»، أو «لا توجد مشكلة»، أو «كل شيء على ما يرام». فقد شعرت أن جدول الأعمال الحقوقي لا يحظى بالتقدير.

ويتطلب إشراك الفئات المهمشة في العمليات السياسية إرادة سياسية وشجاعة. وإن العمل في شراكة منهجية مع المجتمع المدني يمكن أن يدعم جهود البرلمانات للتغلب على أوجه عدم المساواة الهيكلية، لأن النشطاء والقادة غالباً ما يكونون مدافعين أقوياء عن حقوق الإنسان والعدالة والبيئة والبرامج الاجتماعية وحقوق المرأة وحقوق الأقليات والإدماج.

ولمعالجة ذلك، طبقت البرلمانات في جميع أنحاء العالم نهج المشاركة الهادفة. فعلى سبيل المثال، يركز برلمان المملكة المتحدة، في استراتيجيته للمشاركة العامة، على الفئات التي تم تحديدها على أنها غير منخرطة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والعمال غير المهرة والعاطلون عن العمل منذ فترة طويلة والأقليات العرقية. وهذه المجموعات هي الجمهور المستهدف لفعالياتها وأنشطتها. ونهج مستهدف آخر هو حملة التصويت في هولندا، كما هو مفصل فيما يلي.

مثال على المشاركة ١:
حملة *Ik stem ook* (أنا أصوت أيضا) في هولندا

في عام ٢٠٢١، أبرم برلمان هولندا شراكة مع ProDemos، وهي منظمة تعمل على النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون في البلاد، لإدارة حملة *Ik stem ook* (أنا أصوت أيضا). وكان الهدف هو تعريف ١٠٠ ألف مواطن هولندي جديد تم تجنيسهم في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بعملية التصويت والحملات الانتخابية وكيفية المشاركة فيها. وذكر الموقع الإلكتروني للحملة أن العديد من المواطنين الجدد كانوا لاجئين فروا من الحرب وانعدام الأمن في الشرق الأوسط وأفريقيا. واستهدفت الحملة إلى حد كبير هذه المجموعات، مع ترجمة المواد إلى العربية والتغرينية (المتحدث بها في إريتريا) ولغات محلية أخرى. وأدلى صمويل تيكيستي، وهو لاجئ قاد الحملة، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> تشير تقديراتنا إلى أن نسبة تصويت الناخبين من المواطنين الهولنديين ذوي الخلفية اللاجئة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المئة. ويأتي الكثير من هؤلاء الأشخاص من بلدان لا توجد فيها فرصة أو حق في التصويت. فهو شيء جديد تماماً بالنسبة لهم.

وإن فوائد السياسات الشاملة تتجاوز بكثير نوعية القرارات المحددة. وببذل جهود متضافرة للاستماع إلى جميع الأصوات، يمكن للبرلمانات أن

تسهم في تعزيز تكافؤ الفرص للجميع، بما يرسي في نهاية المطاف الأساس للتماسك الاجتماعي والازدهار. وتساعد المشاركة الشاملة في نهاية المطاف على استدامة الديمقراطية التمثيلية عن طريق ضمان وفائها بوعدها.

٢- إشراك الجمهور مفيد للطرفين

إن أحد المبادئ الأساسية لهذا التقرير هو أن المشاركة العامة لها فوائد متبادلة للمجتمعات والبرلمانات وفرادى النواب. فبالمشاركة، تحصل البرلمانات ويحصل النواب على معلومات مفيدة يمكن أن تساعدهم على تحسين السياسات أو القوانين المقترحة وتحديد مجالات جديدة للتدخل، في حين تحصل المجتمعات المحلية على فرصة للمساهمة في صنع القرار والتأثير فيه.

وفي كل مجتمع مصالح متعددة ووجهات نظر متنوعة وآراء متضاربة. وإن إدراك الطيف الكامل لوجهات النظر يساعد البرلمانات على تطبيق نهوج دقيقة ووضع مبادرات شاملة تستند إلى منظور أوسع.

ويمكن للمشاركة الأوسع نطاقاً أيضاً أن تلفت انتباه البرلمان إلى المسائل التي ما كانت لتُدرج على جدول أعمال البرلمان لولا ذلك وكان من الممكن التغاضي عنها. وهي تتيح للمجتمعات المحلية تعزيز مصالحها والتعبير عن شواغلها والتأثير في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتها. ويمكن للمشاورات العامة التي أجريت بشكل جيد ونفذت بحسن نية أن تساعد المواطنين على تولي مسؤولية القرارات وجعلهم يشعرون بأنهم مشمولون بالعملية بوصفهم مبدعين مشاركين. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى فهم أعمق وقبول أوسع للقرارات.

وفي العديد من الهيئات التشريعية حيث يكون التفاعل المنهجي مع جماعات المجتمع المدني هو القاعدة، ساعد هذا النهج على تحقيق تغيير إيجابي كبير. إذ روِّج لعدد لا يحصى من القضايا في جميع أنحاء العالم عن طريق مشاركة منظمات المجتمع المدني. ففي بيرو، على سبيل المثال، صدر تشريع لحقوق العمال بسبب عمل مركز فلورا تريستان للمرأة البيروفية، وهو منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، خُصص تمويل إضافي للصحة والمرافق الصحية في كينيا نتيجة لمشاركة المجتمع المدني. وأدلى باتريك تشيمولو من مركز جامي للتمكين، وهو أحد منظمات المجتمع المدني في مقاطعة إلغيو-ماراكويت، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> تم النظر في مدخلاتنا وتمرير بعض مشاريع القوانين التي كنا نؤيدها بوصفنا منظمات مجتمع مدني. وفي المجالات التي ما فتئنا نعمل عليها، مثل الصحة والصرف الصحي، تم الاتفاق على المزيد من التمويل.

وبالمشاركة العامة، يمكن للبرلمانات والنواب أيضاً إبقاء المجتمع المحلي على علم بعملهم. ويسهم ذلك في زيادة الاعتراف بما يفعله البرلمان والنواب المنتخبون من أجل المجتمع المحلي وبالنيابة عنه، وهو ما يساعد على بناء ثقة الجمهور في العمليات البرلمانية وتعزيز أهميتها.

٢-١ الوصول إلى المزيد من المعلومات والأفكار

البرلمانات مكلفة بالتشريع والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية. ولكن تقيدها الموارد والمعلومات المتاحة أكثر من السلطة التنفيذية. وإن الوصول إلى مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات يعزز استقلالية البرلمانات. وتشمل مصادر المعلومات هذه ما يلي:

- السلطة التنفيذية
- مؤسسات الدولة المستقلة، مثل مكاتب مراجعة الحسابات أو الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان
- خدمات البحوث المستقلة في البرلمان، مثل مركز البحوث البرلماني أو مكتب الميزانية
- الجمهور الأوسع، الذي يشمل منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والناخبين والقطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن المعلومات الواردة من السلطة التنفيذية ضرورية، فلا يمكن أن تكون المصدر الوحيد للبيانات والأدلة المتاحة التي يعتمد عليها البرلمان. وبغض النظر عن نوعية المعلومات التي تقدِّمها السلطة التنفيذية، يحتاج البرلمان إلى الاستماع إلى وجهات نظر تكميلية، بما في ذلك مباشرةً من الأشخاص المتأثرين بالتشريع أو السياسة قيد النظر. وهذه المجموعة من المعلومات هي التي تسهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وقوة، فضلاً عن الإشراف بشكل أدق وأكثر تفصيلاً على السلطة التنفيذية.

وعادة ما تكون البرلمانات قادرة على الحصول على معلومات عالية الجودة من مؤسسات الدولة المستقلة، مثل مكاتب مراجعة حسابات الدولة والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. وهذه مصادر قيمة وبديلة للمواد الدقيقة والمنتجة بشكل احترافي. ويمكن للعديد من البرلمانات الوصول إلى التحليل الذي تنتجه خدمات البحوث غير السياسية الخاصة بها. وعلى الرغم من تقدير قيمة هذه الوكالات لما تقدمه من معلومات إلى النواب والمؤسسات، فإن المشاركة العامة تضمن للبرلمانات الوصول إلى مجموعة أوسع من المعلومات والرؤى.

وتدرك البرلمانات في جميع أنحاء العالم جيداً فوائد المشاركة العامة. وأوضح كايت هايز، رئيس المراسم والمشاركة العامة في برلمان أيرلندا، ما يلي: «إذا كنت تناقش تشريعاً وتفاعلت مع منظمة غير حكومية أو مجموعة مجتمع مدني مقدماً ... فستدرك أكثر كيف يكون الشكل النهائي للتشريع». وأدلت كيت أدو، المديرة المسؤولة عن الشؤون العامة في برلمان غانا، بملاحظة مماثلة: «كلما زاد عدد الأشخاص الذين تشركونهم، زادت وجهات النظر المتنوعة التي تحصلون عليها وزادت فرصة وجود تشريع أكثر تمثيلاً لآراء الناس».

وينطبق الشيء نفسه على التعاون مع الأوساط الأكاديمية. ويمكن للأكاديميين والباحثين تقديم المعرفة والخبرة والأدلة التي يمكن أن تساعد البرلمان على تصميم سياسات أفضل والتدقيق الفعال في السلطة التنفيذية. وإن إقامة روابط أوثق معها يمكِّن البرلمانات من الاستفادة من الخبرات في مختلف مجالات البحوث، وهو أمر ذو قيمة خاصة للمؤسسات المحدودة الموارد.[٢٠]

٢٠ IPU, 2021a: 3.

وتساهم منظمات المجتمع المدني أيضاً في وضع القوانين والرقابة البرلمانية عن طريق إبقاء البرلمانات على اطلاع على الجوانب المهمة من عملها. وأدلت كيرين هورويتز، من مركز روث وإيمانويل راكمان للنهوض بوضع المرأة في إسرائيل، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> نعمل باستمرار مع النواب الذين يحاولون تعزيز التشريعات التي تتماشى مع جدول أعمالنا (تحقيق المساواة للمرأة في قانون الأسرة وتعزيز تمثيل المرأة) ووقف التشريعات التي نعتقد أنها ستضر بالنساء والأطفال. ونجتمع مع النواب من أجل عرض وجهات نظرنا وكتابة أوراق الموقف وحضور جلسات استماع اللجان المفتوحة وصياغة مشاريع قوانين للنواب. وفي بعض الحالات، نعرض عقد جلسات استماع للجنة عن موضوع مهم نروِّج له.

وكما ذُكر آنفاً، فإن المشاركة العامة لا تسهم في رسم سياسات أكثر استنارة فحسب، بل تساعد البرلمانات أيضاً على أن تصبح على دراية بالقضايا التي قد تُغفل لولا ذلك. وعن طريق المشاركة الاستباقية، يمكن للمجتمعات المحلية جذب انتباه البرلمان إلى المسائل التي قد لا تُدرج في جدول أعمال البرلمان لولا ذلك. وقال بنجامين أوبوكو أرييه، من الشبكة البرلمانية الأفريقية في غانا، ما يلي في هذا الصدد: «المشرعون يمارسون السلطة ونحن [منظمات المجتمع المدني] بحاجة إليهم لاستخدام هذه السلطة لإجراء تغييرات لصالحنا».

وتوجد العديد من الآليات والأدوات المتاحة في البرلمانات للجمهور لاقتراح أفكار سياسية جديدة. وتمارس كلا النهوج المؤسسية والفردية في مجموعة متنوعة من البلدان. فالالتماسات، على سبيل المثال، تتيح الفرصة لبدء مناقشات في البرلمان بشأن قضايا سياسية محددة. وتختار العديد من الجماعات المدنية الاتصال بالنواب مباشرةً لمطالبتهم برعاية أجزاء معينة من التشريعات.

ويقدِّم المثال التالي من نيوزيلندا نظرة ثاقبة على الطريقة التي قُدِّم بها مشروع قانون بعد التواصل بين النواب والمنظمات المحلية العاملة في مجال جرائم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

مثال على المشاركة ٢:
تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في نيوزيلندا

في عام ٢٠٢٠، أقر برلمان نيوزيلندا قانوناً جنائياً معدلاً (تعريف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث). وعلى الرغم من أن ممارسة الختان غير قانونية في نيوزيلندا منذ عام ١٩٩٦، فقد قام التشريع بتحديث تعريف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ليشمل طائفة أوسع من الممارسات الضارة وجعل القانون متماشياً مع معايير منظمة الصحة العالمية. وجاءت فكرة مشروع القانون من التواصل بين النواب والمنظمات المحلية العاملة على هذه القضايا. وأوضحت نيكي دينهولم، مديرة برنامج التعليم بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في نيوزيلندا، أن هذه المنظمات «بدأت لأول مرة الإجهار بتلك القضايا قبل ١٢ عاماً». وأشادت النائبة لويزا وول، الرئيسة المشاركة لمجموعة برلمانيات الكومنولث في نيوزيلندا، بالمجتمعات المحلية لفكرة وموارد مشروع القانون الذي عملت عليه مجموعتها كما يلي:

> إني مقتنعة بأنه لم يكن من الممكن أن يظهر هذا القانون لولا تواصل المجتمع المحلي معنا. فقد كانت لديه قضية قادتها جاليتنا الإثيوبية. وأعضاء من هذا المجتمع جاءوا بالفعل إلى البرلمان، وعرضوا القضية على مجموعتنا النسائية المشتركة بين الأحزاب. ومن ثم كان علينا أن نحدد أفضل طريقة للمضي قدماً. وفي نهاية المطاف، قمنا بصياغة تشريع. ولقد شاركوا بشكل كامل طوال العملية برمتها التي انتهت بتشريع مر بجميع المراحل قبل إصداره. وإني فخورة جداً بذلك.

ويوضح مثال آخر من بولندا كيف أصبحت الحاجة إلى تغيير السياسات واضحة من خلال أكثر من ١٠٠ عريضة.

مثال على المشاركة ٣:
سياسة الأسرة في بولندا

في عام ٢٠١٩، ناقش مجلس الشيوخ البولندي تغييراً في القانون يفرض الحضانة الأبوية بعد الطلاق (بموجب القانون الحالي، تُمنح الحضانة للأمهات حصراً). وأدلت غابرييلا موراوسكا – ستانيكا، نائبة رئيس مجلس الشيوخ، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> سألنا العديد من الخبراء عن رأيهم. وتلقى مجلس الشيوخ حوالي ٨٠ التماساً بشأن حقوق حضانة الأب من منظمات الرجال والآباء التي أرادت منا وضع مشروع قانون صارم للغاية. وفي المقابل، قدَّمت المنظمات التي تمثل الأمهات حوالي ١٠٠ عريضة بمطالب مختلفة تماماً. ولقد ناقشنا هذه القضية لأكثر من ستة أشهر – ليس لأننا اعتقدنا أن التشريع الحالي سيئ ورأينا فجأةً أنه يجب منح الرجال حضانة الأطفال بعد الطلاق، ولكن لأننا رأينا أن هذه الالتماسات علامة على أن تشريعنا القائم لم يكن مثالياً لأن الكثير من الناس أرادوا تغييره.

ويمكن للمشاركة العامة أيضاً أن تجلب أفكاراً جديدة إلى مشاريع التشريعات التي وضعها البرلمان بالفعل على جدول أعماله، كما هو مبيَّن في المثال التالي.

مثال على المشاركة ٤:
العدالة البيئية في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، اتخذت لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب خطوة غير مسبوقة بإدراج POPVOX، وهو منبر غير حزبي، لتوسيع نطاق آراء أصحاب المصلحة التي يمكن إدراجها في قانون العدالة البيئية للجميع. وفيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، شارك أكثر من ٣٥٠ فرداً ومنظمة وجهات نظرهم بالتعليق على مشروع القانون عن طريق منصة على الإنترنت – مقارنةً بنحو عشرة أشخاص يدعون عادةً إلى جلسة استماع للجنة. وعالج هذا النهج أوجه عدم المساواة التي تنشأ عندما تكون المدخلات التي يحصل عليها الكونغرس مشوهة بسبب جماعات الضغط القوية، والشبكات الشخصية للموظفين ورؤساء اللجان، والقرب الجغرافي، والعيوب التي

> ينبغي أن تكون المشاركة العامة الشاملة للجميع جزءاً لا يتجزأ من العمليات البرلمانية.

ألمانيا: رئيس البرلمان الألماني الدكتور فولفغانغ شويبله يفتتح يوم الرؤى والتوقعات ٢٠١٩ في مبنى الرايخستاغ. © البرلمان الألماني

رواندا: أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي يرافقون النواب الروانديين في زيارتهم لعيادة ميدانية للاستفسار عن حالة صحة المراهقين وإمكانية حصولهم على الخدمات. © Lucien Gatete

تواجهها مجموعات الأقليات. وفي هذه الحالة، استمعت اللجنة إلى طائفة أوسع وأكثر تمثيلاً من الأصوات. وأوضح أحد موظفي اللجنة أنه نتيجة لذلك، ظهرت مسائل لم يكن من الممكن تحديدها لولا ذلك: «كانت توجد توصيات ربما لم نكن لنفكر فيها بمفردنا، وبالتأكيد ليس من وجهات النظر المقدمة».

وتُظهر الأمثلة المذكورة آنفاً بوضوح أن المشاركة العامة توسع مصادر المعلومات المتاحة للبرلمان وتشجع على أفكار جديدة لجدول الأعمال البرلماني. وهذا يفيد البرلمان وأعضاءه والجمهور بشكل عام ويؤدي إلى نتائج أفضل جودة. وبالتواصل مع البرلمانات، يشجع الناس الممثلين المنتخبين على التصرف بناءً على شواغلهم. وعن طريق الإجراءات المستجيبة، تؤدي البرلمانات واجبها الأساسي – أي خدمة المصلحة العامة.

٢-٢ بناء توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة العامة

تكتسب المشاركة العامة في العمل البرلماني أهمية أكبر عندما تكون السياسات والقوانين المعنية مثيرة للجدل أو عندما تؤثر في قطاعات واسعة من المجتمع. وكلما كانت الآراء أكثر تضارباً، أصبحت المشاركة العامة أكثر أهمية.

وكثيراً ما تحتاج البرلمانات إلى حل القضايا التي تثير مناقشات صعبة. وعندما توجد وجهات نظر مختلفة وعاطفية بين مختلف المجموعات داخل المجتمع، غالباً ما تنشأ توترات. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن تكون المشاركة العامة الشاملة للجميع جزءاً لا يتجزأ من العمليات البرلمانية بشكل عام، فإنها تصبح حيوية لصنع القرار في المواقف المتنازع عليها بشدة، وهو ما يتيح الفرصة لتحويل التحديات إلى قصص نجاح عن طريق فتح الأبواب أمام جميع الذين يمكنهم المساهمة أو المتأثرين بالقضايا قيد المناقشة.

وإن حل القضايا الصعبة عن طريق المشاركة العامة الهادفة هو أكثر من مجرد مناقشة مهذبة في الاجتماعات. فهو ينطوي على الاستماع النشط لما تقوله المجموعات المتنوعة، ومناقشة واختبار وجهات النظر المختلفة، واستخدام جميع الأدلة المتاحة للتوصل إلى قرار منطقي.

وأولاً وقبل كل شيء، يجب أن تبدأ المشاركة العامة في أقرب وقت ممكن في أي عملية برلمانية. والفشل في التواصل بشأن التشريعات أو السياسات المثيرة للجدل، أو القيام بذلك في وقت متأخر، يمكن أن يسبب مقاومة أكبر بمرور الوقت. ويمكن أن تتطلب المشاركة العامة قدراً كبيراً من الجهد، ولكن لا ينبغي أبداً اعتبار ذلك طاقة مهدرة. بل على العكس من ذلك، فإن الالتزام بالتشاور هو أساس شرعية القرارات الصعبة التي يتعين على الهيئات التشريعية اتخاذها.

ويوضح مثال المشاركة الوارد فيما يلي من جورجيا، والذي تضمن وضع سياسات بشأن حقوق العمال والتحرش الجنسي، فوائد مشاركة الجمهور في العمل البرلماني عندما تتسم القضايا قيد النظر بتوترات وآراء متضاربة بين مختلف فئات المجتمع.

مثال على المشاركة ٥:
إصلاح قانون العمل في جورجيا

أزالت الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ معظم تدابير الحماية للعمال من قانون العمل في جورجيا. وتهدف هذه التغييرات، مقترنةً بإصلاحات إدارية وضريبية أخرى، إلى تعزيز الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص العمل. ومع ذلك، أدى تخفيف اللوائح والضوابط إلى المزيد من الوفيات والإصابات في مكان العمل. ولسنوات، لم يكفل القانون الحماية المناسبة للعمال، بما في ذلك ضد التحرش الجنسي والتمييز في مكان العمل. وأعربت النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان بشكل متزايد عن قلقها ونظَّمت احتجاجات.

وعلى الرغم من أن بعض أجزاء المجتمع دعت إلى إجراء إصلاحات، فقد واجهت محاولات إدخال لوائح جديدة مقاومة من أصحاب الأعمال. ونظراً إلى أن اقتصاد البلد ضعيف جداً، فإن الحكومة تعطي الأولوية لمصالح الشركات الخاصة ورابطات الأعمال التجارية والمستثمرين المحتملين: فتوجد حاجة إلى وضع ضمانات للموظفين، ولكن من الضروري أيضاً تجنب فرض عبء لا مبرر له على أرباب العمل.

ومع تزايد التوترات، تعين على برلمان جورجيا أن يتصرف. إذ دعت منظمات حقوق الإنسان والنقابات العمالية البرلمان إلى حماية حقوق العمال، في حين واصلت جمعيات الأعمال وأصحاب الأعمال الضغط ضد أي لوائح، زاعمين أن هذا من شأنه أن يزيد من البطالة. ورددت وسائل الإعلام الآراء المتضاربة نفسها.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، توفي ستة عمال في منجم بسبب غياب لوائح السلامة المهنية. وعلى الرغم من الاحتجاج الشعبي الكبير في أعقاب هذا الحادث المأساوي، فلم تدعم الحكومة سوى تعديلات متواضعة جداً على لوائح السلامة المهنية، وهو ما أدى إلى مزيد من الاستياء.

وبالتوازي مع ذلك، طالبت جماعات الناشطات النسائية بإدخال سياسات ضد التحرش الجنسي والتمييز في مكان العمل. وقدَّمت التماساً إلى البرلمان طلبت فيه إدخال لوائح ضد التحرش الجنسي، فأصبح ذلك نقطة خلاف أخرى بين مختلف فئات المجتمع المحلي.

وفي هذه المرحلة، أخذ البرلمان زمام المبادرة في الإصلاح الشامل لقانون العمل وأنشأ عملية شاملة بمشاركة جميع الأطراف.

وأدلى النائب الجورجي ديميتري تسكيتيشفيلي، الذي قاد العملية، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> كان من الأمور الرئيسية أن يتمكن البرلمان من فتح العملية بالكامل أمام جميع أصحاب المصلحة. وقررنا أن النهج التقليدي، مثل تنظيم جلسات استماع للجنة فقط، لن يكون كافياً في هذه الحالة. وكنا بحاجة إلى الشروع في عملية تشاور على أوسع نطاق ممكن. ودعونا الجميع إلى الانضمام إلى مجموعة عمل، مع استبعاد أي صاحب مصلحة كان سيؤدي إلى مزيد من الانتقادات في هذه العملية الصعبة.

ودعي جميع أصحاب المصلحة – بمن فيهم النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان ورابطات الأعمال وأمين المظالم وممثلو الحكومات – إلى المشاركة في سلسلة من الحوارات المتعلقة بالسياسات.

وأسفر الاجتماع الأول، الذي دام يومين، عن رد فعل عنيف من جمعيات رجال الأعمال، مع تنظيم حملة إعلامية ضخمة ضد مشروع القانون. ومع ذلك، استمرت الجلسات حيث عُقدت ٦٠ ساعة من المناقشات في إطار الفريق العامل. ونظَّم البرلمان جلسات استماع عامة في مدن مختلفة، والتقى بالنشطاء والشركات المحلية، وقدَّم مشروع القانون، واستمع إلى آراء أصحاب المصلحة.

وأشارت عملية التشاور إلى المساومات والتنازلات الممكنة التي يمكن أن تقدمها الأطراف لإيجاد التوازن الصحيح بين مصالح الموظفين وأرباب العمل. والهدف من ذلك هو حماية الموظفين من العمل الضار والتمييز والمعاملة غير العادلة والحفاظ على سلامتهم في مكان العمل، مع تجنب فرض عبء لا مبرر له على أرباب العمل.

وقد وُضعت سياسات جديدة بعد عامين من العمل وعدد هائل من ساعات الاجتماع مع أصحاب المصلحة. إذ أقر البرلمان تعديلات رئيسية على القوانين، وأدخل معايير حديثة للأمن الوظيفي والسلامة المهنية، والحماية من التمييز، واللوائح المتعلقة بالإجازة الوالدية، والحماية من المعاملة غير العادلة في العمل، والضمانات الخاصة للقصر والنساء والفئات الأخرى.

وعلى الرغم من أنه كان على الجميع تقديم تنازلات، فإن النتيجة العامة كانت موضع ترحيب واحترام على نطاق واسع. واعترفت رابطات الأعمال التجارية، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، وأمين المظالم، والمنظمات الإنمائية الدولية، بالقوانين الجديدة بوصفها خطوة رئيسية إلى الأمام.

وفي رسالة موجَّهة إلى البرلمان، أدلت رابطة الأعمال التجارية في جورجيا بالبيان التالي: «على الرغم من الاختلافات المتبقية بشأن بعض الموضوعات المهمة، فإننا نرى أن هذه العملية تضع أفضل معيار لمشاركة الجمهور في عملية صياغة القانون ، وهو ما نرحب به ونقدره.»

ويبيِّن هذا المثال أن وضع القوانين المفتوحة والشاملة والتشاركية يمكن أن يساعد على معالجة الاختلافات في الرأي وتخفيف حدة التوترات المتزايدة بشأن السياسات المثيرة للجدل، وأن النتائج المرجوة يمكن تحقيقها عن طريق المشاركة العامة الفعالة. وحتى لو كانت هذه العمليات تتطلب استثماراً كبيراً من حيث الوقت والموارد، فإنه لا يمكن للسياسات المتنازع عليها بشدة أن تتمتع بالشرعية الكاملة والاحترام عندما يحين وقت التنفيذ إلا عن طريق المشاركة العامة.

الباب ٢: سبل إشراك الجمهور في عمل البرلمان

يعتمد هذا التقرير على عدد من الدراسات القائمة لتعريف المشاركة استناداً إلى الوظائف الرئيسية الخمس التالية:

- الإعلام: إبقاء الجمهور على علم بالأعمال البرلمانية
- التثقيف: زيادة فهم البرلمانات وعملها
- التواصل: إنشاء قنوات تفاعل
- التشاور: البناء على المعرفة الجماعية لإثراء العمل البرلماني
- المشاركة: إشراك الجمهور بنشاط في العمليات البرلمانية

وتشكل وظائف المشاركة العامة هذه سلسلة متصلة واحدة. فالإعلام يهدف إلى إزكاء الوعي العام بالعمل البرلماني وتطوراته. والتثقيف يساعد الناس على فهم ما تفعله البرلمانات وكيف تعمل. والتواصل يبقي المجتمعات على اتصال بالبرلمانات وممثليها المنتخبين. والتشاور وسيلة لاستماع البرلمانات إلى الجمهور. والمشاركة تمكّن المجتمع من المشاركة مشاركةً مباشرةً في الأعمال البرلمانية.

وهذه الوظائف جزء من الممارسة المعمول بها في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وإن نطاق وحجم نهوج وممارسات المشاركة هي التي تختلف من برلمان إلى آخر. ويمكن أن يساعد تحليل وتقييم طبيعة وأثر أنشطة المشاركة القائمة في تحديد التقدم الإضافي اللازم لتعزيز الطريقة التي تتفاعل بها البرلمانات مع المجتمعات التي تمثلها.

ويتناول هذا الباب كيفية تفاعل البرلمانات مع الجمهور اليوم. ويبدأ بنظرة عامة شاملة على وظائف المشاركة الخمس، مع أمثلة من مجموعة من البرلمانات. ويدرس التقرير الأسباب التي تجعل البرلمانات تتفاعل مع الجمهور، ويستعرض الأدوات التي تستخدمها في هذه العملية. ويستند التحليل إلى دراسة استقصائية عالمية شاركت فيها ٦٩ برلماناً، فضلاً عن ١٣٦ مقابلة مع برلمانيين وموظفين برلمانيين وغيرهم من الأفراد المشاركين في المشاركة العامة.

١- الإعلام

إن البرلمانات مؤسسات سياسية تمثيلية، لذا فمن مصلحتها بل من واجبها أن تعلن أنشطتها وأن تطلع جميع فئات المجتمع على عملها. وإن نشر المعلومات أمر بالغ الأهمية لفهم المجتمع للديمقراطية البرلمانية، ولضمان الشفافية والمساءلة.

وعندما يتمكن أفراد المجتمع المحلي من الوصول إلى معلومات عن الأعمال البرلمانية، والقضايا التي تجري مناقشتها، والطرائق المختلفة التي يمكنهم المشاركة والمساهمة بها في عمل البرلمان، يمكنهم اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن طريقة مشاركتهم. ويمكنهم اختيار الاتصال بالنواب مباشرةً، أو تقديم طلب إلى لجنة برلمانية، أو حضور جلسة استماع، أو ببساطة مشاهدة المناقشات البرلمانية أو الاستماع إليها أو قراءة محاضرها.

> يمكن للبرلمانات أن تشجع المجتمع المحلي على زيادة مشاركته وتعزيزها عن طريق توفير المعلومات بشكل استباقي ومنتظم وباستخدام قنوات اتصال متنوعة.

بلجيكا: ماجي دي بلوك، وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة العامة، تخاطب الصحافة إبّان مناقشة عن عمليات الغش والاحتيال المبلغ عنها في مسلخ فيفيبا ومصانع المعالجة.
© برلمان بلجيكا الفيدرالي / Inge Verhelst

ويمكن للبرلمانات أن تشجع المجتمع المحلي على زيادة مشاركته وتعزيزها عن طريق توفير المعلومات بشكل استباقي ومنتظم وباستخدام قنوات اتصال متنوعة. ويمكن أن تكون المعلومات التي يقدمونها واسعة النطاق وتغطي جميع الجوانب الرئيسية للأعمال البرلمانية، بما في ذلك جدول الأعمال البرلماني، ومشاريع التشريعات، وأنشطة الرقابة، والمناقشات، وعملية الميزنة، وعمل اللجان. ومفتاح التبادل الفعال للمعلومات هو ضمان أن تكون المعلومات دقيقة ووجيهة وموثوقة وحسنة التوقيت وشاملة ومتاحة لجميع فئات المجتمع.

وتُستخدم أيضاً أدوات نشر المعلومات للتثقيف والتواصل والتشاور والتمكين من المشاركة. وفي سيناريوهات أفضل الممارسات، تتجاوز هذه الأدوات تبادل المعلومات وتدعم التفاعل بين البرلمانات ومجتمعاتها، وهو ما يتيح فرصاً لمشاركة أعمق وأكثر جدوى.

الشكل ١: الإشراك عن طريق الإعلام

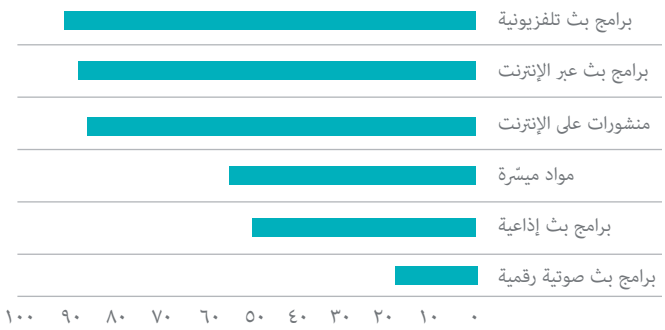

وفي معظم البلدان، لا تزال وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية – وخاصةً وسائل الإعلام الإذاعية – هي القناة الرئيسية للاتصال. ومن بين البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير، استخدمت ٩٠ في المئة منها البث التلفزيوني لإعلام المجتمع المحلي بالأعمال البرلمانية.

التلفزيون

وفقاً *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠٢٠*، من بين تلك البرلمانات التي تستخدم القنوات التلفزيونية لبث المعلومات البرلمانية، فإن ٥٢ في المئة منها لديها قنواتها الخاصة، و٤٨ في المئة تستعين بقنوات خارجية،[٢١] و٤٦ في المئة تستخدم قنوات شبكية. وتجمع بعض البرلمانات بين طرائق البث المذكورة آنفاً.

وعلى الرغم من الزيادة العالمية في منصات المعلومات الرقمية، فلا يزال التلفزيون إلى حد بعيد المصدر الرئيسي للمعلومات في العديد من البلدان. ومع ذلك، وكما خلص مؤتمر عام ٢٠٠٦ المعني ببث الأعمال البرلمانية عن طريق القنوات التلفزيونية المخصصة ونظم الإذاعة العامة، يمكن أن تختلف إمكانات الوصول بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل:

> إن البث التلفزيوني مكلف، وثلاثة أرباع (٧٦٪) القنوات البرلمانية تموَّل من الأموال العامة. ولذلك، ليس من المستغرب أن تقع معظم القنوات التلفزيونية البرلمانية في بلدان في الشمال، على الرغم من أن برلمانات إندونيسيا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وجمهورية كوريا وشيلي تمتلك أيضاً قنوات تلفزيونية خاصة.[٢٢]

ويمكن أن توجد أيضاً فجوة بين المناطق الحضرية والريفية فيما يخص الوصول إلى التلفزيون في بعض البلدان. وينبغي للبرلمانات أن تنظر في ذلك عند البت في أفضل الأدوات لتبادل المعلومات. وفي كلمة أمام المؤتمر نفسه، أدلى جو فاويني، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لوحدة إدارة السياسات في برلمان جنوب أفريقيا، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> يعيش غالبية سكان جنوب أفريقيا في المناطق الريفية. وهم فقراء وعاطلون عن العمل. والكهرباء وفوائدها تطورات جديدة بالنسبة للكثيرين منهم. وامتلاك جهاز تلفزيون ترف لا يستطيع معظم الناس في المناطق الريفية تحمل ثمنه.[٢٣]

وقد عالج برلمان غانا، على سبيل المثال، هذه الفجوة في إمكانية الوصول بإقامة إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص مع محطة تلفزيونية وإنشاء مراكز موارد في أجزاء مختلفة من البلاد حيث يمكن للناس مشاهدة البث المباشر للجلسات العامة وجلسات استماع اللجان على حاسوب أو تلفزيون.

الإذاعة

تشير الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* إلى أن ٤٩ في المئة من البرلمانات المجيبة تستخدم البث الإذاعي، في حين يكشف *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠٢٠* أن استخدام الإذاعة انخفض ببطء ولكن بانتظام على مدى السنوات العشر الماضية. والإذاعة منتشرة بخاصةٍ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أدلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> لعل الإذاعة أهم وسيلة لمثل هذا الشكل من أشكال الاتصال في البلدان النامية. فهي مصدر محمول للوصول إلى المعلومات في الوقت الفعلي. والمذياع يسير التكلفة، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٥٪ من الأسر في البلدان النامية لديها إمكانية الوصول إلى مذياع. وللإذاعة المحلية القدرة على العمل بوصفها جهة فاعلة من أجل التنمية وجهة داعمة لتعزيز الحكم الرشيد.[٢٤]

ويمكن أن تكون الإذاعة مورداً مهماً في حملات المشاركة البرلمانية، خاصةً في البلدان أو المناطق التي تفتقر إلى إمكانية الوصول بسهولة إلى مصادر إعلامية أخرى. ففي جنوب أفريقيا، مثلاً، تبث قناتان إذاعيتان الجلسات العامة واجتماعات اللجان وإعلانات رئيس البرلمان على الهواء مباشرةً. ويعني وجود قناتين منفصلتين إمكانية بث اجتماعي لجنتين يعقدان في الوقت نفسه معاً. وأدلت شيرلي مونتشو، مديرة قسم الإنتاج والنشر في خدمات الاتصالات البرلمانية، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> طريقتنا حالياً تستجيب لاحتياجاتنا. إذ تمكننا محطات الإذاعة، وتحديداً محطات الإذاعة المجتمعية، من أن نصل إلى كل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

٢١ IPU, 2020.

٢٢ IPU, EBU and ASGP, 2007: 29.

٢٣ IPU, EBU and ASGP, 2007: 8.

٢٤ UNESCO, 2018.

المواقع الإلكترونية

تُعدّ المواقع الإلكترونية البرلمانية وسيلة قيمة لإعلام الناس والتواصل معهم، وإزكاء الوعي العام بالأنشطة البرلمانية، وتعزيز وتيسير التشاور والمشاركة. ووفقاً *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠، لا تزال المواقع الإلكترونية تحتل مكانة محورية في بنية الإعلام والتثقيف والتوعية والمشاركة في البرلمانات؛ وتُعدّ وسيلةً للحصول على معلومات برلمانية ذات مغزى في الوقت المناسب وقناةً لمشاركة الجمهور.[٢٥]

وأصبح البث المباشر أو المسجل مسبقاً للإجراءات البرلمانية عبر الإنترنت شائعاً الآن في العديد من البلدان: إذ أشار ٨٧ في المئة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* إلى أن الجلسات العامة و/أو اجتماعات اللجان والمواد السمعية/البصرية متاحة على الإنترنت، وأن ٧٨ في المئة منهم يستخدمون البث المباشر على شبكة الإنترنت. وتستخدم نصف البرلمانات الأدوات الرقمية خصيصاً للوصول إلى الشباب، وتعتزم ٣٠ في المئة القيام بذلك.

فعلى سبيل المثال، بدأ برلمان المغرب بث الجلسات العامة والكثير من أعمال اللجان على الإنترنت عبر قناة برلمانية على موقع يوتيوب وصفحته على موقع فيسبوك، حيث يسعى البرلمان والنواب بنشاط إلى التفاعل مع المجتمع. وأوضح عزيز الموهب، مدير نظم الاتصال والمعلومات في البرلمان المغربي، أن الجهود المبذولة لتوسيع جمهور البرلمان وإطلاع الجمهور على عمله تهدف إلى المساهمة في تحسين المعرفة العامة والتفاعل مع الجمهور، قائلاً:

> بدأ الناس الآن يدركون أهمية العمل البرلماني ... ولقد أصبحنا نخبر الناس عن الجلسات العامة الإضافية، والأسئلة التي يطرحها النواب على الحكومة، واللجان التي تعمل.

وسائل التواصل الاجتماعي

زاد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع المجتمع زيادة كبيرة على مدى السنوات الماضية. ووفقاً *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠،[٢٦] ارتفع عدد البرلمانات التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لإعلام الجمهور والتواصل معه بنسبة ٣١ في المئة في غضون أربع سنوات فقط (من ٥٨ في المئة في عام ٢٠١٦ إلى ٧٦ في المئة في عام ٢٠٢٠). ويكشف التقرير نفسه أن ٥٦ في المئة من النواب يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي و٣٩ في المئة من البرلمانات يستخدمون الرسائل الفورية (وهي وسيلة الاتصال الأسرع انتشاراً في صفوف الأعضاء والبرلمانات كليهما منذ عام ٢٠١٨)، في حين أن ٣٠ في المئة من البرلمانات لديها تطبيقات للهواتف المحمولة لإعلام الجمهور بعملها، وللتفاعل المباشر معهم في بعض الحالات.

ولعل إحدى الفوائد الواضحة لوسائل التواصل الاجتماعي أنها سهلة الاستخدام ويمكن لأي شخص تقريباً فتح حساب عليها والتواصل عن طريقها، خاصةً وأن تقنية الهواتف الذكية أصبحت أكثر انتشاراً. وقد أدلت دينا الريفي، أخصائي أول تنمية العلاقات البرلمانية في مجلس الشورى البحريني، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> تساعدنا وسائل التواصل الاجتماعي كبرلمان على الوصول إلى مجموعة أوسع من الناس، سواء كانوا من الجيل الأصغر سناً أو الجيل الأكبر سناً. ولدى كل شخص هاتف. ولدى كل شخص حساب على وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة أو بأخرى. فالبعض أكثر نشاطاً على تويتر. والبعض أكثر نشاطاً على فيسبوك أو إنستغرام أو حتى سنابشات.

ومع ذلك، لا يمكن افتراض المساواة في الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي. ففي أجزاء مختلفة من العالم، يمكن لعوامل مثل العمر والجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي والدراية الرقمية أن تفرض قيوداً على مدى سهولة وصول الناس إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الجوانب السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي واضحة بشكل متزايد، بما في ذلك الدور الذي تؤديه في انتشار خطاب الكراهية والإساءة والمعلومات المضللة. وعلى الرغم من أن هذه التحديات تتجاوز بكثير المسؤولية البرلمانية، فإن للبرلمانات دوراً حيوياً تؤديه في تشجيع النقاش بشأن كيفية التصدي لها. ويشمل ذلك قيادة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الأخرى لتعزيز الاستخدام المسؤول، وعند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات تشريعية.

ويتطلب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية وإيصال الرسالة إلى الجمهور المناسب مهارة وممارسة، بالإضافة إلى فهم كيفية تحول قنوات التواصل الاجتماعي عبر التركيبة السكانية ودمجها مع استراتيجيات المشاركة والتواصل الأوسع للبرلمان. ويحدد *دليل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن وسائل التواصل الاجتماعي للبرلمانات والبرلمانيين*[٢٧] مجموعة من النماذج التي اعتمدتها البرلمانات لإدارة حضورها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضحت النائبة الكندية جولي دزيروفيتش أن مواكبة الاتجاهات والسلوكيات المتغيرة على وسائل التواصل الاجتماعي أمر صعب، قائلةً:

> أشعر أن الناس كانوا جميعاً على فيسبوك قبل عامين. والآن أراهم يرحلون. فهم الآن على إنستغرام. ولكن الأمر يبدو وكأنني أتحول مع تحول عالم وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً. وهي حقيقةً محاولتي اليائسة لمحاولة التواصل بصدق مع الناخبين. فأحاول العثور على مكانهم.

الشكل ٢: استخدام البرلمانات لوسائل التواصل الاجتماعي

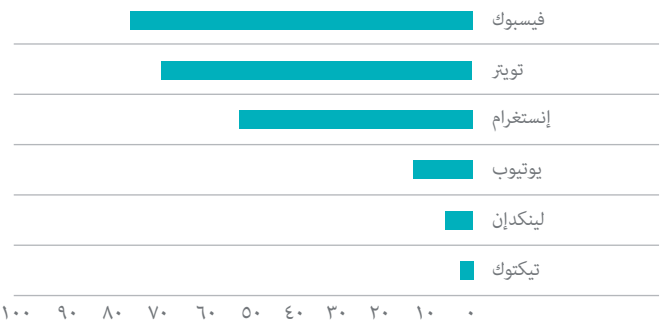

٢٥ IPU, 2020: 36.

٢٦ IPU, 2020.

٢٧ IPU, 2021d.

ويمكن استخدام منصات التواصل الاجتماعي المختلفة للوصول إلى مجموعات مختلفة داخل المجتمع. ففي وقت نشر هذا التقرير مثلاً، من المرجح أن يستخدم الشباب في العديد من البلدان تيكتوك أو إنستغرام، وهما منصتان أحدث بكثير من فيسبوك ويوتيوب.

ومن المهم للبرلمانات والنواب استخدام المنصة المناسبة للتواصل مع الجمهور المقصود من أجل زيادة فرص المشاركة الهادفة. وفي الوقت نفسه، لا يعني ذلك دخول تلك المنصات بدون تفكير. إذ يحتاج النواب والبرلمانات إلى النظر بعناية فيما إذا كان برنامج معين مناسباً تماماً لاحتياجاتهم وأهدافهم الخاصة، وما إذا كان مناسباً لنوع المشاركة التي يرغبون فيها، وما إذا كان استخدام هذا البرنامج سيتيح الحفاظ على مكانة البرلمان وسمعته.

والقدرة على الاستجابة لمتطلبات كل منصة من الاعتبارات المهمة أيضاً. إذ يمكن أن تولد سرعة وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الفورية توقعات غير واقعية لدى الجمهور بشأن استجابة الأعضاء والبرلمانات. وقد شددت على هذه النقطة كارليتا تشارلز، الموظفة التنفيذية البرلمانية في برلمان غيانا، قائلةً:

> نتلقى الكثير من الرسائل على صفحتنا على فيسبوك ... وسيطلب الناس معلومات عن البرلمان أو كيف يمكنهم الاتصال ببعض النواب. فنُسأل عن موضوعات مختلفة ونتلقى الكثير من الرسائل يومياً ... ولذلك، بمجرد وصول رسالة، يصلني إشعار على هاتفي. فأقرأه وأجيب عليه فوراً إذا استطعت.

وإن الرد على رسائل الجمهور بلا تأخر مهم لأنه يبني الثقة. ولكن من الأهمية بمكان أيضاً وضع توقعات واضحة. ويمكن أن يكون الإشراف على المحتوى أمراً صعباً وهو مسألة تحتاج البرلمانات والبرلمانيون إلى التفكير فيها بعناية عند البت في استخدام منصة معينة والتفاعل مع الناس عليها. فعلى سبيل المثال، يوظف برلمان النرويج مشرفاً متفرغاً لتغطية قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة به.

وباختصار، على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تسهل التواصل مع المجتمع بطرائق جديدة، فإن هذه المنصات تؤدي أيضاً إلى مجموعة جديدة تماماً من التحديات التي ربما لم تواجهها البرلمانات من قبل. ويمكن للبرلمانات المساعدة في التخفيف من المخاطر واستمثال فوائد وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بانتظام.

> تستفيد الديمقراطية التمثيلية من المواطنين المطلعين الذين يفهمون كيفية عمل النظام السياسي.

لاتفيا: يوم أوروبا في برلمان لاتفيا.
© برلمان لاتفيا، لاتفيا

فيجي: أفراد المجتمع إبّان برنامج حافلات البرلمان في قرية نابوكالوكا بفيجي.
© برلمان فيجي

٢- التثقيف

تستفيد الديمقراطية التمثيلية من المواطنين المطلعين الذين يفهمون كيفية عمل النظام السياسي ويشاركون بنشاط في عملياته، مثل التصويت في الانتخابات والمشاركة بنشاط في الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. وفي السياق البرلماني، يركز التثقيف على زيادة المعرفة العامة بدور البرلمان ومساعدة المجتمع المحلي على فهم بعض المبادئ المعنية، بما في ذلك مفاهيم مثل الفصل بين السلطات. ولزيادة المشاركة العامة قدر الإمكان، ينبغي للناس أن يعرفوا فقط أين ومتى تجري العمليات البرلمانية، ولكن أن يكونوا على دراية أيضاً بالسلطات التي يتمتع بها البرلمان، وأنواع القرارات التي يتخذها، ووكيفية التأثير في عملية صنع القرار البرلماني.

وإن بناء المعرفة العامة بشأن كيفية عمل الديمقراطية مهمة صعبة تتطلب تعلماً منسقاً ومنهجياً مدى الحياة – وهي عملية تبدأ من مرحلة التعليم. والبرلمانات ليست مؤسسات تعليمية، ولكنها تتحمل مسؤولية خاصة عن دعم هذا الجهد. ومن مصلحتها القيام بذلك، لأن الجمهور الذي يتلقى

> إن بناء المعرفة العامة بشأن كيفية عمل الديمقراطية عملية تبدأ من مرحلة التعليم.

الجمهورية التشيكية: المسابقة الخيرية «وهب قلب عن حب».
© مجلس نواب الجمهورية التشيكية

المملكة المتحدة: حلقة تثقيفية عبر الإنترنت.
© برلمان المملكة المتحدة

نيوزيلندا: زيارة مدرسية إلى برلمان نيوزيلندا - مدرسة كيركوود الإعدادية. © برلمان نيوزيلندا

دروساً في التربية المدنية منذ سن مبكرة من المرجح أن يقدِّر البرلمان وينخرط معه في سياق تفاعل أكثر استنارة وتمكينا مع الحكم بشكل عام.

وفي البحث الأساسي لهذا التقرير، أعرب البرلمانيون والموظفون البرلمانيون في كثير من الأحيان عن أسفهم لقلة إلمام الجمهور بالعمل البرلماني. وأعرب سليم رباحي، مدير قسم الإعلام في مجلس الأمة الجزائري، عن قلقه من تأثير قلة الإدراك هذه في الصورة العامة للبرلمان، قائلاً:

> يسأل الناس: «ماذا يفعل البرلمانيون فعلياً؟» ولأنهم لا يعلمون ما يفعله البرلمانيون، فهم لا يدركون ما يفعله البرلمانيون، ولا تتاح لهم الفرصة لإدراكه.

وأظهر *التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٢*، وهو الأول من نوعه،[٢٨] كيف يُتوقع من البرلمانيين في كثير من الأحيان أن يتعاملوا مع قضايا تتجاوز نطاق ولايتهم. ولم يتغير الوضع منذ ذلك الحين. ففي مقابلة أجريت في عام ٢٠٢٠، تحدثت إيمان بن محمد، وهي نائبة تونسية سابقة تمثل الشتات الإيطالي، عن «عدم إدراك بعض أفراد الجمهور للاختلافات بين دور البرلمانيين ودور البلديات». وتحدثت عن وجود الكثير من الخلط بين هذه الأدوار، قائلةً:

> ينتهي الأمر بالبرلمانيين إلى أن يكونوا على الهاتف باستمرار ويتعاملون مع مشكلات مثل عدم كفاية الإضاءة على الطرق، أو حالات مماثلة في حين أن هذا هو دور رئيس البلدية. ويتلقون طلبات مختلفة لا تتعلق بوظائفهم فعلياً.

برامج التثقيف البرلماني

كشفت البحوث المقارنة التي أجراها برلمان النمسا عن كيفية تنفيذ البرلمانات للتثقيف[٢٩] في مجال الديمقراطية أن العديد من البرلمانات تقدم طائفة واسعة من برامج التثقيف والتوعية. ووجدت الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* أن أكثر من ٧٠ في المئة من المجيبين لديهم وحدات للتثقيف والتوعية، وأن البرلمانات تدعم مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الجولات المصحوبة بمرشدين في مبنى البرلمان، وبرلمانات الشباب، والأحداث، وبرامج الزوار، والمنح الدراسية.

وتستخدم البرلمانات طائفة واسعة من الأدوات لتثقيف جمهورها، وكانت البرامج التعليمية لتلاميذ المدارس هي الأكثر شيوعاً (يقدمها ٧٢ في المئة من المجيبين عن الاستبيان). وتبادلت البرلمانات من جميع أنحاء العالم قصصاً عن الألعاب والجولات والدورات التدريبية والعديد من الأمثلة الأخرى للأنشطة المصممة لتعليم الأطفال عن البرلمان. وأشار أكثر من نصف المجيبين أيضاً إلى برامج للشباب وطلاب الجامعات، بما في ذلك التدريب الداخلي.

الشكل ٣: الإشراك عن طريق التثقيف

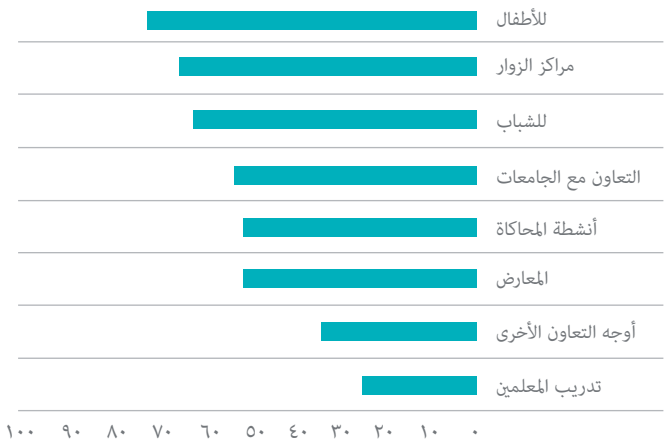

وفيما يلي بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام لبرامج التثقيف البرلماني:

- لدى الدانمرك برنامج للمدارس الثانوية على مستوى البلاد لمدة ثلاثة أسابيع يحاكي الانتخابات الحقيقية. إذ يمكن للطلاب المشاركة في المناقشات ودراسة وجهات نظر الأطراف المختلفة. ويتوج البرنامج بإجراء انتخابات، مع بث النتائج على التلفزيون الوطني. وفيما يخص ذلك البرنامج، أوضح سورين فايفر، رئيس قسم الاتصالات في برلمان الدانمرك ما يلي:

> لدينا هذه الفلسفة التي نود أن نحاول تعليمها أو التحدث عنها لإشراك الجمهور. ونريد أن نبدأ بتلاميذ المدارس ... نريد أن نعلم الأطفال أن يكونوا على دراية بآرائهم الخاصة وكيف يعمل البرلمان.

- يدير البرلمان الألماني برنامجاً تعليمياً عاماً يسمى «إلى الشعب الألماني – رحلة عبر التاريخ البرلماني من الرايخستاغ إلى البوندستاغ». وفي كل صيف، يجتمع أكثر من ١٥٠ ألف شخص في ساحة فريدريش إلبرت بلاتز في وسط برلين لمشاهدة فيلم وعرض ضوئي (بعدة لغات) على واجهة المباني البرلمانية من ضفة النهر. والفيلم الذي تبلغ مدته ٣٠ دقيقة يرفع الستار عن البرلمان الألماني، ويشرح تاريخ الكيان والمؤسسة. وهو بمثابة وسيلة مسلية ومبتكرة لتثقيف الجمهور بشأن برلمانهم.
- في آذار/مارس ٢٠٢٠، تعاون برلمان ترينيداد وتوباغو مع المنظمة غير الحكومية الكاريبية للمرأة في المناصب القيادية (CIWiL) وParlAmericas لاستضافة مؤتمر الشابات في المناصب القيادية في ترينيداد وتوباغو (YWiLTT). وشاركت الشابات المهتمات بالسياسة والتنمية المجتمعية في حلقة عمل بشأن القيادة ومناقشة بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، مع التركيز على ثلاث وزارات حكومية محددة. واكتسب المشاركون رؤى قيمة وتدريباً على القيادة والقضايا الجنسانية والميزنة والمناظرة.

وعلى الرغم من أن البرلمانات تتحمل مسؤولية النهوض بمجتمع متعلم، ولديها مصلحة في القيام بذلك، فإن التعليم ليس محور تركيزها الأساسي. ولا يمكن للبرلمانات عامةً أن تقدِّم سوى عدد محدود من البرامج التعليمية. وقد أبرمت بعض البرلمانات شراكات مع المؤسسات التعليمية والجامعات والمدارس لتعزيز فهم أوسع للهيئة التشريعية ودورها، في حين تقدِّم برلمانات أخرى برامج قائمة بذاتها مصممة لمختلف الفئات، فضلاً عن برامج مضمنة في مناهج

٢٨ IPU and UNDP, 2012.

٢٩ Parliament of Austria, 2020.

المدارس والتعليم العالي الأوسع نطاقاً. ويرد فيما يلي مثال مفصل على البرامج التعليمية التي يديرها برلمان أوكرانيا.

مثال على المشاركة ٦:
مركز التعليم البرلماني في أوكرانيا

يدير مركز التعليم التابع للبرلمان أنشطة مختلفة للتلاميذ والطلاب، بما في ذلك اجتماعات مع النواب، ومناقشات، وتحويل العملية التشريعية إلى لعبة، ومحاضرات عبر الإنترنت وخارجه. وقد شارك أكثر من ١٨٠٠٠ طفل (١١٠٠٠ طفل خارج الإنترنت و٧٠٠٠ طفل عبر الإنترنت) في أنشطة المركز منذ عام ٢٠١٩.

وصمم البرلمان برنامجاً شاملاً للتثقيف البرلماني، بالشراكة مع مشروع الإصلاح البرلماني المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحسين فهم الناس للبرلمان ووظائفه، وأدوات إشراك المواطنين. وقد وُضعت محاضرات ستُدمج في المناهج الدراسية الرسمية للمدارس والجامعات بدعم من وزارة التعليم والعلوم.

تقييم الأثر

توجد العديد من الأمثلة الأخرى على الجهود البرلمانية لتثقيف الجمهور حول دور الهيئة التشريعية. ومع ذلك، يصعب الحصول على نتائج قابلة للقياس وأدلة على تأثير هذه الأنواع من البرامج. ويأتي أحد الأمثلة على ذلك من المملكة المتحدة، حيث وجد تقرير المشاركة العامة الصادر عن مكتبة مجلس العموم أن إلمام الجمهور بالبرلمان قد زاد من ٣٤ في المئة في عام ٢٠٠٤ (عندما استُهلت مبادرة مشاركة عامة مستدامة واستراتيجية) إلى ٤٣ في المئة في عام ٢٠١٧.[٣٠]

ويمكن أن يكون تثقيف الجمهور مستهلكاً للوقت وكثيف الاستخدام للموارد، ولكن يمكن جني العديد من الفوائد من تشجيع ودعم زيادة فهم الجمهور لكيفية عمل البرلمان والنظام الديمقراطي. وتبين الأمثلة الواردة تثقيف الجمهور أن البرلمانات يمكن أن تؤدي دوراً بنّاءً في بناء معرفة الجمهور وفهمه، إما بمفردها أو بالشراكة مع مؤسسات حكومية وغير حكومية أخرى. ونظراً إلى أن العديد من البرلمانات تستثمر في برامج التعليم، يوجد مجال لمواصلة تقييم فعالية هذه البرامج والبحث عن فرص لإجراء تحسينات، بما في ذلك عن طريق التعلم من أفضل الممارسات في البرلمانات الأخرى.

> يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً بنّاءً في بناء معرفة الجمهور وفهمه.

مالطة: زيارة ودية من طلاب مراهقين إلى رئيس مجلس النواب، السيد أنغلو فاروجيا، في برلمان مالطة. © برلمان مالطة

لبنان: الرئيس نبيه بري يستقبل طلبة جامعيين في مجلس النواب اللبناني. © مجلس النواب اللبناني / Hassan Ibrahim

٣٠ Parliament of the United Kingdom, 2017: 9.

٣- التواصل

تستخدم جميع البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أدوات تواصل لتسهيل الحوار مع الجمهور. وتوفر البرلمانات مجموعة من الأساليب لأعضاء المجتمع المحلي للتواصل مع النواب واللجان والمسؤولين.

الشكل ٤: الإشراك عن طريق التواصل

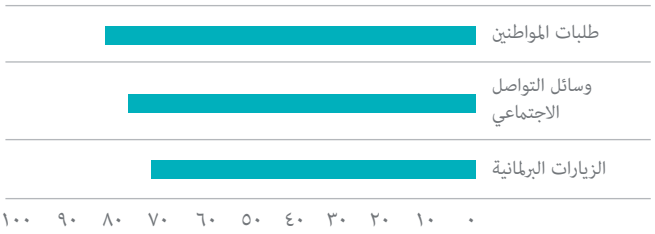

ويمكّن البث عبر الإنترنت البرلمانات من تجاوز نموذج البث السلبي التقليدي ويتيح التفاعل على أساس تشاركي مع المؤسسة وأعضائها. والبث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية وحتى الإذاعة هي أكثر من مجرد مصادر للمعلومات: إذ يمكن أن توفر أيضاً منصة للتفاعل.

وقد تبادل العديد من النواب والبرلمانات بحماس المعلومات عن القنوات المختلفة التي يستخدمونها للتفاعل مع أفراد المجتمع. وفيما يلي مثالان على ذلك.

مثال على المشاركة ٧:
التفاعل عبر البث المباشر في فنلندا

شرع برلمان فنلندا في بث جلساته على فيسبوك في أيار/مايو ٢٠١٨ بعد أن شعرت بولا ريسيكو، رئيسة البرلمان في ذلك الوقت، بالحاجة إلى التفاعل أكثر مع الجمهور لتمكينه من فهم خيارات ممثليه. وعُقدت أربع جلسات «اسأل رئيس البرلمان» على فيسبوك لمدة ٣٠ دقيقة، أجاب خلالها رئيس البرلمان عن أسئلة أفراد المجتمع بشأن البرلمان.

وأتيحت لأفراد الجمهور الفرصة لطرح أسئلتهم مسبقاً عبر فيسبوك وعولجت تلك الأسئلة إبّان الجلسة المباشرة. وسُمح بالنقد والآراء الصريحة. ونظراً لمخاطر الشبكات الاجتماعية، طُبّقت إرشادات الإشراف الحالية على فيسبوك (فعلى سبيل المثال، حُظرت خطابات الكراهية والتهديدات والإساءة فضلاً عن الروابط إلى السياسات والمواد الإعلامية في التعليقات). وشارك ما يصل إلى ٤٥٠٠ مواطن في الجلسات المباشرة الأربع الأولى، وهو ما يدل على الاهتمام العام باستخدام هذا النوع من أدوات المشاركة.

مثال على المشاركة ٨:
التفاعل عبر الإذاعة في زامبيا

يستخدم برلمان زامبيا الإذاعة بوصفها أداة فعالة للتواصل بين البرلمان والمجتمع. وفي عام ٢٠٠٩، أدخل عدداً من برامج الأسئلة والأجوبة في جدول قنواته الإذاعية البرلمانية. وكان الهدف هو زيادة كفاءة التواصل مع أفراد المجتمع المحلي وتعزيز الشفافية البرلمانية.

ويتضمن الجدول الزمني عرضين تفاعليين يُبثان يومياً من الثلاثاء إلى الجمعة من كل أسبوع حيث يمكن للمستمعين إرسال أسئلتهم أو تعليقاتهم عبر رسالة نصية.

والعرض الأول هو *الجديد في الأعمال البرلمانية*، حيث يدعى خبيران في الأعمال البرلمانية للإجابة عن أسئلة بشأن مواضيع السياسة العامة ذات الصلة بجدول أعمال البرلمان في ذلك اليوم. وفي كثير من الأحيان، يتم الإجابة عن هذه الأسئلة على الفور. ولكن إذا كانت تتطلب الإجابة المزيد من البحث أو التشاور، فإن البرنامج يبثها في اليوم التالي.

ويسمى العرض الآخر «*اعرف نائبك*». وفي هذا البرنامج، يُدعى النواب إلى الإجابة عن أسئلة المستمعين.

وفي كلا البرنامجين، يمكن للمستمعين أيضاً الفوز بجوائز بالإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الخبراء. ويتلقى مقدمو البرنامج الإذاعي ما متوسطه ٤٥ إلى ٥٠ رسالة نصية في كل برنامج. وفي المستقبل، يأملون في تضمين أسئلة من منصات التواصل الاجتماعي أيضاً.

٤- التشاور

تستشير البرلمانات الجمهور بأساليب مختلفة من أجل جمع الأدلة التي تدعم العمل البرلماني في مجال التشريع والرقابة والميزنة. والشكل الأكثر انتشاراً ورسوخاً للتشاور هو جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان في مقر البرلمان ويلتقي فيها النواب بالشهود ويستجوبونهم. ومن بين البرلمانات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، أفادت ٧٢ في المئة منها بأنها استخدمت جلسات استماع اللجان لإجراء مشاورات تشريعية، وأفادت ٦٥ في المئة منها بأنها استخدمتها للرقابة. ومع ذلك، وكما يُظهر الشكل التالي، فإن البرلمانات تجرب أيضاً أساليب جديدة للتشاور.

الشكل ٥: الإشراك عن طريق التشاور

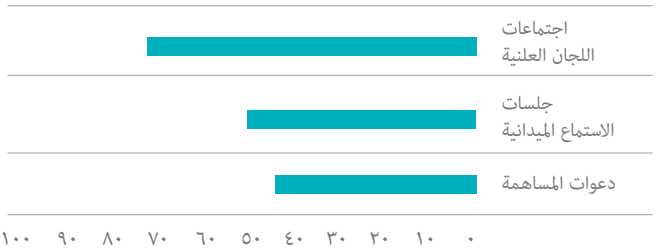

وقال نصف المجيبين إنهم نظموا جلسات استماع ميدانية. وهذه الممارسة، التي تنطوي على مغادرة اللجان البرلمانية لمباني البرلمان وزيارة المجتمعات المحلية للاستماع إلى مخاوفها، كانت منذ فترة طويلة طريقة بسيطة نسبياً لتسهيل المشاركة العامة وفي الوقت نفسه تعزيز فهم النواب للقضايا المطروحة. وكما ورد في *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠*، فإن بداية جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ سرعت التوجه نحو جلسات استماع اللجان التي تُعقد عن بُعد أو بأسلوب مختلط،[٣١] وهو ما مكّن الأفراد والجماعات في الأماكن النائية من المشاركة في المشاورات وتقديم وجهات نظرهم إلى النواب.

٣١ IPU, 2020.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة المواضيعية: إخراج اللجان من البرلمان للاستماع والتفاعل

وأفادت نحو ٤٤ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها تستخدم دراسات استقصائية أو استطلاعات رأي أو دعوات للمساهمة للتشاور مع جمهورها. فعلى سبيل المثال، يتعاون برلمان المكسيك مع منظمة محلية لتزويد النواب بنتائج استطلاعات الرأي بشأن مختلف الموضوعات قيد نظر البرلمان. ويقدِّم مركز الدراسات الاجتماعية والرأي العام (CESOP) معلومات تحليلية ودعماً تقنياً لمجلس النواب المكسيكي عن طريق الدراسات الاستقصائية ودراسات الرأي العام. وتشمل الموضوعات التي أثيرت السياسة الاجتماعية، والتنمية الإقليمية والفيدرالية، والبيئة، والأولويات التشريعية الأخرى. وتُستخدم المعلومات المجمعة عن طريق الدراسات الاستقصائية في دعم المشرعين وإرشادهم في عملهم.

وتستخدم العديد من البرلمانات الآن الأدوات الرقمية للتفاعل مع الجمهور وإشراكه في العملية التشريعية. ويشير *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠*[٣٢] إلى أن ٢٨ في المئة من البرلمانات توفر حالياً شكلاً من أشكال أدوات التشاور عبر الإنترنت فيما يخص مشروعات القوانين وأن ١٩ في المئة أخرى تخطط للقيام بذلك. وعلى الرغم من أن نطاق هذه الأدوات متفاوت جداً، فيمكنها أن تتيح لأعضاء المجتمع المحلي المساهمة مباشرةً في العملية التشريعية. وتساعد هذه الأدوات التعاونية الجديدة أيضاً على التغلب على التحديات التي يواجهها الجمهور في التعامل مع البرلمان، لا سيما من حيث المسافة والوقت.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة المواضيعية: التعاون في العملية التشريعية

التشاور مع المجتمع المدني

كثيراً ما تشارك جماعات المجتمع المدني في المشاورات العامة. وتجلب المجموعات المنظمة خبرات وآراء إضافية من المجتمع المحلي إلى المناقشة ولديها القدرة على تضخيم أصوات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

للاستزادة، انظر الملحق

الأدلة العملية: التفاعل مع المجتمع المدني

وتتعامل البرلمانات مع منظمات المجتمع المدني بوصفها جهات مساهمة رئيسية في وضع السياسات الشاملة والمستنيرة بشكل أفضل. ويمكن أن تتخذ هذه المشاورات أشكالاً متنوعة، بما في ذلك تكليف منظمات المجتمع المدني بدور استشاري رسمي. وفي المثال التالي من صربيا، تُشرَك منظمات المجتمع المدني في لجنة حماية البيئة في البرلمان.

مثال على المشاركة ٩:
السياسة البيئية في صربيا

عملاً باتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية المؤرخة حزيران/يونيو ١٩٨٨ (اتفاقية آرهوس)،[٣٣] أدرجت الجمعية الوطنية لصربيا حكماً في نظامها الداخلي يسمح لممثلي المواطنين ورابطات المواطنين بحضور و/أو المشاركة في اجتماعات لجنة حماية البيئة عندما تتناول القضايا البيئية. وقدمت ميليكا باشيتش، أمينة اللجنة، التفسير التالي:

> استناداً إلى هذا الحكم، أنشأت اللجنة كرسياً أخضر دائماً في عام ٢٠١٣ بوصفه آلية لإشراك الجمهور في إجراءات اتخاذ القرارات في هذا المجال. وبموجب هذه الآلية، يدعى ممثلو المنظمات غير الحكومية من شبكة الكرسي الأخضر إلى حضور كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، بما في ذلك الاجتماعات التي تُعقد خارج مقر الجمعية الوطنية، بحسب الموضوع الذي سيناقش في الاجتماع المعني.

وكثيراً ما يقوم ممثلو الكرسي الأخضر بعقد جلسات استماع علنية للجنة، فضلاً عن جلسات خارج الجمعية الوطنية، وهي جلسات مفيدة لتوعية أعضاء اللجنة بحالة البيئة على أرض الواقع، ولا سيما في أنحاء جمهورية صربيا التي تكون أكثر ضعفاً من الناحية البيئية.

٥- المشاركة

توفر البرلمانات طائفة من الوسائل للمجتمع للمشاركة بنشاط في وضع جدول الأعمال البرلماني، وتقديم المقترحات التشريعية، والمشاركة في صنع القرار.

الالتماسات

تعد الالتماسات الأداة الأكثر انتشاراً للمشاركة العامة، حيث ذكر ٧٩ في المئة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* أن لديهم إجراء لتقديم الالتماسات.

الشكل ٦: الإشراك عن طريق المشاركة

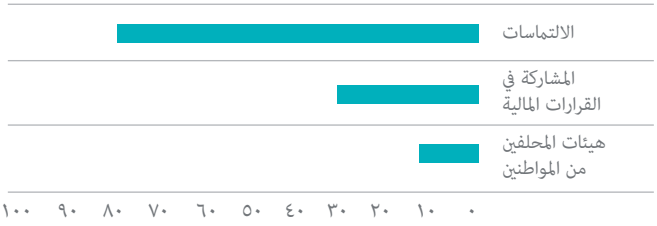

وتُعدّ الالتماسات من أقدم أشكال المشاركة العامة، حيث سبقت ظهور البرلمانات نفسها. ويمكن إرجاع الالتماسات الأولى الموثقة إلى مصر القديمة. وهي عبارة عن طلبات مكتوبة ليتخذ فرد أو جماعة إجراءً ما.

٣٢ IPU, 2020.

٣٣ UNECE, 1998.

والالتماسات هي، من الناحية النظرية، مثال نادر على وجود صلة مباشرة بين أفراد المجتمع المحلي وعملية صنع القرار. وبتوفير صلة مباشرة مع عملية صنع القرار، وتشجيع مناقشة المقترحات التي يقودها المجتمع المحلي، يمكن للالتماسات أن تحفز الحوار غير الحزبي وتعزز الدعم الديمقراطي والشرعية. وفي الممارسة العملية، غالباً ما يتم التوسط في هذا الاتصال (على سبيل المثال عن طريق النواب المؤيدين). ويمكن أن يؤدي هذا التوسط إلى ظهور تصورات عن «المسافة» بين الشعب وبرلمانه.

وشهدت أنظمة الالتماسات في جميع أنحاء العالم العديد من الابتكارات في العقدين الماضيين، سواء عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت. ويستمر استخدام الالتماسات وتعريفها بطرائق عديدة ومختلفة بوصفها وسيلة رئيسية للمشاركة المباشرة في السياسة. وفي برلمان أستراليا، وردت في *الممارسة العملية لمجلس النواب* الملاحظة التالية في هذا الشأن:

> من الآثار المهمة لعملية تقديم الالتماسات إبلاغ الأعضاء والحكومة، بطريقة رسمية وعامة، آراء قطاعات من المجتمع المحلي بشأن القضايا العامة. وحتى إذا لم يتخذ أي إجراء على الفور بشأن التماس ما، فإنها وغيرها من الالتماسات المماثلة قد تساعد على تهيئة مناخ من الرأي يمكن أن يؤثر في العمل أو يؤدي إليه.[٣٤]

وتوجد أساليب مختلفة لتقديم الالتماسات. ففي البلدان ذات الدخل القومي الإجمالي المرتفع، من المرجح أن تُقدَّم الالتماسات عبر تطبيقات الهواتف الذكية.

وإن أكثر من نصف البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير خصصت لجان التماسات (وهي ممارسة أكثر شيوعاً في الأنظمة البرلمانية عن الأنظمة الرئاسية). ويمكن للجان الالتماسات أن تساعد البرلمانات على التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلبات المقدمة عن طريق تبسيط عملية الرد عليها وإحالة المسألة إلى اللجان البرلمانية المعنية.

وتعتمد فعالية الالتماسات إلى حد كبير على كيفية إدارتها ومعالجتها. وأشار بحث أجرته لجنة الالتماسات التابعة للبرلمان الأوروبي إلى أن أحد المعايير المهمة لتقييم فعالية نظام الالتماسات هو «حق كل مقدم التماس في الحصول على رد رسمي بمجرد أن ينظر البرلمان في التماسه».[٣٥] وأشار البحث إلى أن هذا الحق ليس مكفولاً دائماً في القانون أو الممارسة.

ويمكن أن تؤثر القيود والحواجز الرقمية التي تواجه الالتماسات في مجموعة الموضوعات المتناولة. ويمكن أن تؤدي المتطلبات الكمية الكبيرة إلى اكتساب الالتماسات «الشعبوية» مكانة بارزة على حساب المخاوف المهمة ولكن الأكثر تخصصاً. وقد يؤدي ذلك إلى إعطاء البرلمان الأولوية لتلك الالتماسات في عمله على حساب القضايا الأقل بروزاً. غير أن بعض البرلمانات لا تضع أي متطلبات كمية لتقديم الالتماسات. ومن الأمثلة على ذلك برلمان أستراليا الذي يعمل على أساس الفرضية التالية:

> بعض القضايا غير معروفة على نطاق واسع أو قد تكون مهمة لمجموعة صغيرة نسبياً من الأفراد. وينبغي ألا تحول هذه العوامل دون إثارة هذه المسألة مباشرةً في مجلس النواب.[٣٦]

ويمكن للبرلمانات أن تكون استباقية في كل من إعلام المجتمع بشأن الالتماسات والاستجابة لها. ويمكنها المساعدة في شرح عملية تقديم الالتماسات بحيث يكون المجتمع المحلي على دراية وفهم بالفرصة التي يتيحها للمساهمة العامة المباشرة في البرلمان. ويمكنها أيضاً تقديم تحديثات عن التقدم المحرز في الالتماسات القائمة حتى يكون الناس على دراية بكيفية التعامل مع الالتماس بعد تقديمه.

وإن قياس تأثير الالتماسات ليس سهلاً. إذ يمكن للبيانات الكمية أن توضح مستوى استجابة المجتمع المحلي. ويمكن النظر إلى الالتماسات التي تستمر في إثارة الحوار أو التدقيق في البرلمان على أنها مؤثرة ويمكن أن تساعد في تعزيز صورة «البرلمان المستمع». وبوجود نظام للالتماسات يسهل الوصول إليه ويكون سريع الاستجابة، يمكن للبرلمانات التشجيع على زيادة استخدام الالتماسات وتهيئة مناخ من الثقة والفعالية والشرعية. والنظام المعتمد في جمهورية كوريا، على النحو المفصل فيما يلي، هو أحد الأمثلة على كيفية تيسير المشاركة المجتمعية المباشرة في أعمال البرلمان عن طريق تقديم الالتماسات.

مثال على المشاركة ١٠: الالتماسات الإلكترونية في جمهورية كوريا

كانت الالتماسات المقدمة إلى الجمعية الوطنية الكورية جزءاً لا يتجزأ من الممارسة البرلمانية بموجب قانون الالتماسات لعام ١٩٦١ وتعديل قانون الجمعية الوطنية في عام ١٩٨٨. وأنشأت الجمعية الوطنية موقعاً إلكترونياً للالتماسات الإلكترونية باسم *Sinmungo* في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وتنشر الجمعية الوطنية، في غضون ٧ أيام، الالتماسات التي تجمع أكثر من ١٠٠ توقيع في غضون ٣٠ يوماً. وتحيل الجمعية الوطنية الالتماسات التي تجمع أكثر من ١٠٠٠٠٠ توقيع في غضون ٣٠ يوماً إلى لجنة مختصة.

ومركز دعم الالتماسات التابع للجمعية الوطنية هو المسؤول عن الالتماسات الإلكترونية. وحتى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أحيل ١٨ التماساً قُدِّم عبر منصة الالتماسات الإلكترونية إلى اللجان المختصة (بعد جمع ١٠٠ ألف توقيع في غضون ٣٠ يوماً).

وتحال الالتماسات التي تعتمدها الجمعية الوطنية إلى الحكومة إلى جانب «تقرير الرأي». وعلى الرغم من عدم وجود موعد نهائي لهذه العملية، فمن المتوقع أن تقدم الحكومة تقريراً إلى الجمعية الوطنية عن تدابير المتابعة المتخذة لمعالجة الالتماس.

جمعيات المواطنين

تكتسب الأساليب التشاركية الجديدة والمبتكرة زخماً بوصفها وسيلة لإشراك أفراد المجتمع المحلي مباشرة في عمليات صنع القرار. ويجري استخدام جمعيات المواطنين واتفاقياتهم وهيئات المحلفين في بعض البلدان لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات والإصلاحات، وهو ما يتيح لأفراد المجتمع المحلي الفرصة للمشاركة في عمليات تفكر جادة ومستنيرة بشأن القضايا الرئيسية ووضع مقترحات لمعالجة المسائل قيد النظر.

٣٤ Parliament of Australia, 2018.
٣٥ Tibúrcio, 2015: 21.
٣٦ Parliament of Australia, 2019.

وهذه الجمعيات وهيئات المحلفين هي عمليات قائمة على الحوار تشمل مجموعة من أفراد المجتمع المحلي تُختار لتكون تمثيلية ديموغرافياً. ويمكنها التدقيق في الأدلة واستدعاء الشهود ومناقشة موضوعات من أجل تقديم توصيات يمكن تقديمها بعد ذلك إلى الهيئات الرسمية مثل اللجنة البرلمانية. والهدف من ذلك هو «تضييق الفجوة بين المواطنين وممثليهم»، وإزكاء الوعي العام بشأن قضية ما،[٣٧] وإشراك أفراد المجتمع المحلي مباشرة في عملية صنع القرار.

وأشار ١٣ في المئة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* إلى أنهم استخدموا هذه الأنواع من العمليات التشاركية بوصفها أدوات جديدة لإشراك الجمهور.

مثال على المشاركة ١١:
جمعية المواطنين في أيرلندا

جمع المؤتمر الدستوري الأيرلندي (٢٠١٢-٢٠١٤) ٦٦ مواطناً اختيروا عشوائياً، و٣٣ عضواً في مجلس الشيوخ الأيرلندي ومجلس الشيوخ وجمعية أيرلندا الشمالية، للتداول وصياغة التوصيات الدستورية. وبعد نجاح هذه العملية، أنشأت الحكومة الأيرلندية جمعية للمواطنين في عام ٢٠١٦، اجتمع في إطارها ٩٩ مواطناً (اختيروا على أساس الحصص الإقليمية) للتداول وتقديم توصيات بشأن موضوعات محددة مثل تغير المناخ والإجهاض والبرلمانات المحددة المدة. وفي أثناء العملية التي دامت ١٢ أسبوعاً، تلقى المشاركون تعليمات من الخبراء، ونظروا في ١٦٠٠ طلب من الجمهور، ثم تداولوا وصاغوا توصيات قُدِّمت إلى لجنة برلمانية ثم صوتوا عليها في استفتاء عام (وهو شرط بموجب القانون الأيرلندي لتغيير الدستور).

مثال على المشاركة ١٢:
ميثاق المواطنين من أجل المناخ في فرنسا

جمع *ميثاق المواطنين من أجل المناخ*، الذي امتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ إلى حزيران/يونيو ٢٠٢٠، ١٥٠ مواطناً فرنسياً اختيروا عن طريق القرعة وعلى أساس الجنس والعمر والمهنة والتعليم والإقامة. وكان الغرض منها تقديم مقترحات لما وصفته لجنة التنسيق القطرية بأنه «سلسلة من التدابير الملموسة التي تهدف إلى تحقيق تخفيض بنسبة ٤٠ في المئة على الأقل في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٣٠ مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية».[٣٨] وعلى مدى ٩ أشهر، صاغ المشاركون ١٤٩ مقترحاً بشأن النقل والاستهلاك والعمل والحياة المنزلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أعلن رئيس فرنسا خططاً لطرح المقترحات على الناخبين في استفتاء على قانون المناخ، ونوقشت تلك المقترحات في البرلمان. ونتيجةً لهذا المسعى جزئياً، اعتمد البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٢١ تشريعاً يحظر بعض أشكال السفر الجوي الداخلي لمسافات قصيرة.

٣٧ Fournier and others, 2011.

٣٨ Government of France, 2020.

وتبيِّن هذه الأمثلة أن البرلمانات مستعدة لتجربة نهج أكثر تشاركية للمشاركة العامة وتوفير فرص أكثر جدوى للمجتمع المحلي للمشاركة. ويواكب هذا التطور بعض الاتجاهات الناشئة في مجال إشراك الجمهور، والتي ستناقش بمزيد من التفصيل في القسم التالي.

٦- الاتجاهات الرئيسية في طريقة إدارة المشاركة العامة

توجد أربعة اتجاهات رئيسية تؤثر في الطريقة التي تدير بها البرلمانات المشاركة العامة – وهي نمو البرلمانات الرقمية، واستخدام قنوات متعددة للإعلام والاستماع، والطريقة التي تدير بها البرلمانات تدفق المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي، وخيارات تتبنى الطلب العام من أجل زيادة المشاركة. وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على أهمية النهوج المعاصرة والإبداعية والتعاونية لمشاركة الجمهور.

٦-١ الاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية

مع الوصول شبه العالمي إلى الإنترنت واستخدامه، والنمو السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، فإن جمهور اليوم لديه توقعات مختلفة فيما يخص المشاركة والاستجابة. وإن عصر التواصل الفوري والمستمر يطرح تحديات أمام البرلمانات لمواكبة الأساليب الجديدة للمشاركة.

وكما تظهر سلسلة *تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي* بوضوح، فإن البرلمانات تعتمد على الأدوات الرقمية أكثر من أي وقت مضى. وتسارع هذا التحول في ظل جائحة كوفيد-١٩ حيث اضطرت البرلمانات لتطوير أساليب العمل عن بُعد بسرعة. وقد تظل هذه الأساليب قائمة لبعض الوقت، وقد تسرع وتيرة التحول الرقمي.

ويؤثر ظهور البرلمانات الرقمية في المشاركة بطرائق مختلفة. إذ أصبحت المعلومات البرلمانية الآن متاحة بسهولة أكبر ويمكن الوصول إليها أكثر من أي وقت مضى عن طريق المواقع الشبكية التي تشمل الوثائق ومشاريع القوانين على الإنترنت، أو عن طريق البيانات المفتوحة. ومع تزايد عدد الأشخاص الذين يستخدمون الأجهزة الرقمية والمحمولة، يمكن للبرلمانات التفاعل مباشرةً مع جماهير جديدة كانت مستبعدة سابقاً. والبث المباشر للمناقشات العامة وجلسات استماع اللجان يبقي الجمهور على اطلاع. وتوفر منصات التواصل الاجتماعي لأفراد المجتمع طريقة سهلة للتواصل مباشرةً مع ممثليهم المنتخبين والبرلمانات. وتعني الأدوات المتخصصة، مثل الالتماسات الإلكترونية والمنصات للتعليق على الصياغة التشريعية، أن الجمهور يمكنه التأثير تأثيراً مباشراً فيما تفعله البرلمانات.

واليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح من الأسهل على الناس المشاركة على المستوى الفردي. ولقد وسعت الأدوات الرقمية نطاق الوصول من المجموعات المنظمة، كما كان الحال إلى حد كبير في الماضي، إلى أي شخص لديه إمكانية الاتصال بالإنترنت. وإن الفرص الرقمية الجديدة للمشاركة الفردية تنشئ مخاطر جديدة منها استبعاد من يفتقرون إلى إمكانية الاتصال بالإنترنت أو المعرفة أو المهارات اللازمة لاستخدام الأدوات الرقمية. وبالنسبة للبعض في المجتمع المحلي، فإن الفجوة الرقمية تتسع.

ففي البرازيل، على سبيل المثال، أُقيم حدث تفاعلي – في إطار مبادرة *e-Cidadania* – في عام ٢٠١٦ لتمكين الجمهور من المشاركة في جلسات الاستماع العامة وجلسات التأكيد عبر رقم مجاني ومرفق للأسئلة والتعليقات عبر الإنترنت. واعتباراً من أواخر عام ٢٠٢٠، سجل أكثر من ١٠ ملايين مستخدم أكثر من ٢٤ مليون رأي حول ٩٧٢٧ اقتراحاً. وتقدم دراسة الحالة البرازيلية التي أعدت لأغراض هذا التقرير مزيداً من التفاصيل عن كيفية مزج التكنولوجيا الرقمية مع أدوات الاتصال الأخرى لتوفير نهج واسع النطاق للمشاركة.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة القطرية:
البرازيل: المشاركة الرقمية

ولا شك في أن الأدوات الرقمية تساعد على تقليل متطلبات الموارد والالتزامات الزمنية اللازمة لمشاركة أعضاء المجتمع في عمل البرلمان. ويمكنها أيضاً تسهيل الاتصالات بين الجمهور وممثليهم المنتخبين والبرلمان بغض النظر عن المسافة الجغرافية بينهم. ومن الفوائد الخاصة أن الأدوات الرقمية يمكن أن تفتح قنوات للبرلمانات للتواصل مع الأشخاص الذين لا يُشرَكون عادةً في عمليات صنع القرار، مثل الفئات المهمشة تقليدياً.

ومع ذلك، فإن إنشاء أداة رقمية ليس سوى خطوة واحدة نحو هدف توسيع نطاق المشاركة. وإن وجود فرص رقمية للمشاركة لا يؤدي تلقائياً إلى الاستخدام على نطاق واسع. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، تتاح الفرصة لأفراد الجمهور للتعليق على المقترحات التشريعية التي يتبادلها البرلمانيون عبر منصة *Leyes Abiertas* المبتكرة. ولكن اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٩، استخدم أقل من ١٠٠٠ شخص الأداة وشهدت العديد من القوانين أقل من خمس مساهمات من الجمهور. وبالمثل، في إندونيسيا البلد الذي يضم أكثر من ٢٠٠ مليون ناخب، استخدم أقل من ٢٠٠ شخص أداة الإعداد المشترك للمقترحات SIMAS.

ولذلك، من المهم توعية الجمهور بهذه الأدوات وتشجيعه على استخدامها. وفي كثير من الأحيان، لا يُعلم الناس بآليات المشاركة الرقمية الجديدة أو لا يعرفون كيف يتصلون بالعملية البرلمانية. وبعد استخدام نظام الالتماسات الإلكترونية في جمهورية كوريا، أدلى أحد مقدمي الالتماسات، وهو هاي-ري نام، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> نظراً إلى أنه التماس مقدم إلى الجمعية الوطنية من أشخاص مثلي ليسوا على دراية بالعملية التشريعية، أعتقد أنه توجد حاجة إلى تقديم تفسير أكثر تفصيلاً ووضوحاً ... وكحد أدنى، من الضروري إنشاء عملية اتصال كافية مع مقدم الالتماس لتقديم التماسات قبل إنشاء الالتماس الإلكتروني وبعده.

ولعل التجربة الأخيرة للبث البرلماني في جورجيا مثال آخر يدعو إلى الحذر. فلسنوات عديدة، بثت الإذاعة العامة الوطنية الجلسات البرلمانية واجتماعات اللجان مباشرة. وفي عام ٢٠١٩، استعيض عن هذا البث التلفزيوني ببث مباشر على الموقع الإلكتروني للبرلمان. وكانت النتيجة انخفاضاً كبيراً في مدى وصول البث، ومن ثم في عدد الأشخاص الذين يتابعون أعمال البرلمان.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقاً متزايداً في الفضاء الرقمي إساءة الاستخدام على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصةً عندما تستهدف هذه الإساءة النساء. وأثرت هذه الإساءة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع السياسات تأثيراً شديداً. وتبين الأدلة الحديثة على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية أن العنف عبر الإنترنت والقوالب النمطية الضارة يشكلان تحديات خطيرة أمام قدرتهن على الوفاء بولاياتهن.[٣٩] وقد ثبت أن طوفان خطاب الكراهية وسوء المعاملة على الإنترنت يستهدف القيادات النسائية[٤٠] بشكل غير متناسب – ويكون غالباً عن عمد – ويهدف إلى إبعادهن عن الحياة العامة والسياسية[٤١] ويكون تأثير إقصائي مماثل على المجموعات السكانية الأخرى عندما يكون موجه ضدهم، بما في ذلك الأشخاص المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك على الصعيد العالمي مثال جو كوكس، وهي برلمانية بريطانية أُطلق عليها الرصاص وطعنت حتى الموت قبيل استضافة حدث في دائرتها الانتخابية. وكان القاتل قد أصبح متطرفاً بعد سنوات من التعرض لخطاب الكراهية الذي يؤمن بتفوق العرق الأبيض.[٤٢]

ورداً على ذلك، بُذلت جهود لمواجهة تأثير العنف عبر الإنترنت وخطاب الكراهية في النساء الناشطات سياسياً. ومن الأمثلة على ذلك منظمة Glitch، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني مقرها في المملكة المتحدة تعمل على تثقيف المواطنين بشأن هذه القضية وجعلهم أكثر إلماماً بوسائل الإعلام.[٤٣] وبالمثل، فإن حركة #IAmHere، التي بدأت في عام ٢٠١٦ في السويد، تحشد النساء عبر الإنترنت لتجاوز المنشورات المسيئة بأخرى تدعم المرأة وتكون إيجابية بشأنها.[٤٤] وقدمت الحركة تدريباً على اتصالات الحملات غير العنيفة للأحزاب السياسية في عدد من البلدان في جميع أنحاء أوروبا.

ومن واجب البرلمانات أيضاً أن تعالج هذه المشكلة، فرادى وجماعات، بسرعة. ففي أستراليا، على سبيل المثال، وجد تحقيق متعدد الأحزاب أجراه برلمان فيكتوريا[٤٥] في عام ٢٠٢١ أن «الإساءة إلى الصحفيين يمكن أن تثبط هذا العمل المهم، وأن الإساءة الجنسانية يمكن أن تثني النساء عن المشاركة في الصحافة السياسية». وأوصى التحقيق بأن تكثف شركات وسائل التواصل الاجتماعي جهودها للقضاء على الحسابات المزيفة وأن تضع الأحزاب السياسية مدونات سلوك عبر الإنترنت. ودعا إلى زيادة الشفافية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تمويل المحتوى السياسي المنشور على الإنترنت، بالطريقة نفسها التي تُطبَّق على الإعلانات الإذاعية والمطبوعة.

ونظراً إلى أن الأدوات الرقمية تتخلل كل جوانب المجتمع، فقد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كل جوانب الأعمال البرلمانية. وتدريجياً، أصبحت البرلمانات ترى الاستراتيجية الرقمية على أنها عنصر أساسي في نموذج أعمالها الشامل. وقد عززت جائحة كوفيد-١٩، التي أجبرت البرلمانات على الابتكار،

٣٩ IPU and Council of Europe, 2018.
٤٠ Di Meco and Brechenmacher, 2020.
٤١ Council of Europe, 2019.
٤٢ The Guardian, 2016.
٤٣ Glitch, 2021.
٤٤ The Guardian, 2019.
٤٥ Parliament of Victoria, 2021.

هذا الرأي. وسيظل النجاح في إدماج الأدوات الرقمية في عملها المتعلق بإشراك الجمهور يمثل قضية رئيسية للبرلمانات في السنوات المقبلة.

٦-٢ الاستماع وليس الإعلام فقط

كما ذُكر سابقاً في هذا التقرير، فإن للمشاركة أبعاداً عديدة. وحدد جميع المشاركين في الدراسة الاستقصائية *للتقرير البرلماني العالمي* التواصل بوصفه محور تركيز أساسي لإشراك الجمهور، حيث أجرى ٨٢ في المئة منهم مشاورات ويسر ٨١ في المئة منهم مشاركة الجمهور.

الشكل ٧: كيف تشرك البرلمانات الجمهور: إحصاءات موجزة

وبتثقيف المجتمع بشأن كيفية عمل البرلمان وإعلام الجمهور بالعمل التشريعي والسياسي الذي يقومون به، تبني البرلمانات دوائر المعرفة والفهم لدى الجمهور التي تدعم عمليات التشاور والمشاركة المجتمعية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر مهم، فإنه يميل إلى أن يكون مشاركة أحادية الاتجاه: حيث ينصب التركيز فيها على إخبار الناس عن البرلمان بدلاً من جمع مدخلاتهم. وباتت المجتمعات المحلية تتوقع بشكل متزايد أن يسمع صوتها، وهو ما يفرض ضغوطاً على البرلمانات كي تكون أكثر تشاوراً وتشاركية.

ويمكن أن توجد أسباب مختلفة تجعل البرلمانات تختار الإعلام أكثر من الاستماع. إذ يمكن أن يكون التواصل معقداً، حيث يجمع بين العديد من الآراء المتناقضة. فهو يحتاج إلى وقت وموارد وجهود. وأدلى شتاينغريمور سيغفوسون، رئيس برلمان أيسلندا، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> عندما تحدث مناقشات ساخنة ... لا يكون الجميع سعداء بالمنظور المأخوذ به. فأنت تحضر اجتماعاً ويوجد الكثير من الغضب، والناس ليسوا مستعدين تماماً لإجراء مناقشة موضوعية.

وعلى الرغم من كل التحديات، توجد دلائل على أن البرلمانات والبرلمانيين يسعون إلى وضع أنفسهم في «وضع الاستماع» في كثير من الأحيان.

> توجد دلائل على أن البرلمانات والبرلمانيين يسعون إلى وضع أنفسهم في «وضع الاستماع» في كثير من الأحيان.

النمسا: أحد المشاركين يطرح سؤالاً على اللجنة إبّان حلقة نقاش نظمتها منصة للمجتمع المدني (GLOBART) في البرلمان النمساوي بمناسبة مرور ١٠٠ عام على صدور الدستور النمساوي.
© Thomas Jantzen / Parlamentsdirektion

أوروغواي: مناقشة بعنوان «أوروغواي: نحو نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وشمولية» نُظِّمت مع الجهات الفاعلة المعنية من الحكومة والمشرعين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتحليل الرؤى الطويلة الأمد لإقامة نظم غذائية مستدامة وتحديد أولويات العمل في سياق الحقائق الراهنة. وقد شارك فيها أكثر من ١٣٠٠ مواطن من جميع أنحاء البلاد و٥٠ عارضاً و٢٢ عضواً من أعضاء لجنة التميز، وآخرون. © مجلس الشيوخ في أوروغواي

زمبابوي: أفراد من الجمهور يتابعون حواراً عن العنف الجنساني في ريف غواندا بماتابيليلاند الجنوبية.
© برلمان زمبابوي / Tisadaro Kahlamba

وإن زيادة عدد البرلمانات التي تقدم التماسات إلكترونية أو توفر فرصاً للتعليق على مشاريع التشريعات هو دليل على الرغبة في الاستماع إلى المجتمع المحلي، بما في ذلك بشأن سن القوانين الذي يكون تقليدياً حكراً على البرلمان.

ومع ذلك، توجد قيود على الأنظمة المختلفة الموضوعة، من حيث مدى استخدامها على نطاق واسع في صفوف الجماهير، ومدى تأثير مدخلات المجتمع المحلي التي تولدها في سن القوانين والرقابة. وتوجد حاجة إلى مزيد من الخبرة لوضع نماذج محكمة ومستدامة للاستماع إلى المجتمعات.

٦-٣ وضوح الرؤية في دوامة المعلومات

زاد حجم المعلومات التي يجب على الأفراد والبرلمانات التعامل معها بشكل كبير في السنوات الماضية. وكذلك السرعة التي يجب بها معالجة تلك المعلومات لتلبية التوقعات المتزايدة للاستجابة.

ومن الناحية الإيجابية، يعني الإقبال المتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي أن البرلمانات والنواب أصبحوا الآن أكثر قدرة على عرض مواقفهم الخاصة والمشاركة بشكل أكثر مباشرة، دون الحاجة إلى المرور بوسائل الإعلام التقليدية. ويمكن للبرلمانات الاستفادة من ذلك لتكون مصدراً موثوقاً به للمعلومات. وأدلت سابين دوبرويل، رئيسة وحدة الزيارات والتعليم والمناسبات في برلمان السويد، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> كم المعلومات هائل ومن الصعب الوصول إلى رسالتنا في بعض الأحيان ... وفي الوقت نفسه، نعلم أن مجموعتنا المستهدفة ترانا مصدراً جديراً بالقية. فإذا عثرت على موادنا، تستخدمها لأنها تعرف أنه يمكن الاعتماد عليها. وهو أمر جيد.

وينتظر الناس معلومات شاملة وموثوقة من برلمانهم. ومع ذلك، نادراً ما يهتم مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي بنصوص النقاش بأكملها أو سجلات التصويت. ويعتمد الاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي على المعلومات الموجزة والواضحة وجذب انتباه المستخدمين على مدى فترة طويلة ومن ثم القدرة على توجيه المهتمين نحو معلومات أكثر تفصيلاً وطرق المشاركة، وغالباً ما يتم ذلك مباشرةً عن طريق موقع البرلمان على الإنترنت.

وصوت الجمهور مهم في هذا المقام، وتحديد اللهجة والرسالة الصحيحة أمر حيوي – وهي نقطة أكدها رافائيل غونزاليس-مونتيرو، الرئيس التنفيذي للمرفق البرلماني في برلمان نيوزيلندا كما يلي:

> قررنا منذ البداية أن كلاً من الموقع الإلكتروني وأي وسائل إعلام اجتماعية لدينا ستكون له واجهة شابة وسهلة الاستخدام. وأردنا أن يكون لدينا شيء مريح للغاية. وبدأنا في تصوير مقاطع فيديو تسلط الضوء على البرلمان. وقد صُممت لتكون قصيرة ومضحكة، وعادة ما يقوم بذلك موظفونا.

ومثال على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي البرلماني الفعال هو رسومات تويتر التي يستخدمها مجلس الشيوخ الكندي والتي توفر ملخصات محايدة بلغة بسيطة لمشروعات القوانين المعروضة على مجلس الشيوخ. ويُعدّ المحتوى بالتنسيق مع العضو الذي قدم مشروع القانون ومع محامي مجلس الشيوخ وخبراء الإجراءات. والرسومات مصحوبة بروابط إلى النص الكامل لمشروع القانون. وبالمثل، أعدت مديرية الاتصالات سلسلة من الرسوم البيانية لشرح مختلف المصطلحات الإجرائية التي قد لا يكون أفراد المجتمع المحلي والصحفيون على دراية بها. ويتم تغريدها في أثناء البث المباشر وهي متاحة على موقع مجلس الشيوخ على صفحة واحدة للرجوع إليها بسرعة.[٤٦]

وستحتاج البرلمانات على نحو متزايد إلى مواجهة تحدي التواصل بأساليب جذابة باستخدام قنوات مثل وسائل التواصل الاجتماعي لاختراق عاصفة المعلومات. وبالنسبة للمؤسسات التي استخدمت تقليدياً اللغة الرسمية وأنتجت وثائق معقدة، فإن التواصل مع أفراد المجتمع بأساليب جديدة وأقل جموداً قد يتطلب تحولاً ثقافياً.

٦-٤ الطلب العام المتزايد على التأثير في عملية صنع القرار

في جميع أنحاء العالم، يحشد الناس قواهم عن طريق مجموعة متنوعة من المبادرات وحملات المناصرة. ويتجلى الطلب العام على التأثير في القرارات في مختلف المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي والتي تركز على المشاركة الشعبية. ويمكن توجيه هذه المبادرات نحو اتخاذ إجراءات بشأن القضايا المهمة، أو إدخال سياسات جديدة، أو تعزيز أصوات الفئات الضعيفة، أو مكافحة الفساد، أو مساءلة الحكومات. ويمكن أن تكون عالمية، مثل الحملة العالمية بشأن تغير المناخ، أو محلية للغاية.

وعلى الرغم من أن النفور الديمقراطي يُعدّ مشكلة عالمية، فإن أمثلة متعددة تُظهر أن الجماعات سوف تحشد نفسها للتعبير عن شواغلها ومطالبة صناع القرار بالتحرك. ويكمن التحدي الذي تواجهه البرلمانات في أفضل السبل لإظهار أنها استمعت إلى هذه المطالب، ونظرت فيها، وترجمتها، حيثما أمكن، إلى نتائج عملية ترضي المجتمع.

وإذا كان للجمهور أن ينظر إلى البرلمانات على أنها مستمعة ومستجيبة، فيجب على النواب والبرلمانات العمل على المبادرات التي يقودها المجتمع، بغض النظر عما إذا كانت مركزة على نطاق واسع أو محلية. ونظراً إلى أن مساءلة الحكومة هي دور رئيسي للبرلمان، فإن مراقبة استجابة الحكومة للمطالب العامة تندرج بالكامل ضمن ولاية المشرعين لمراقبة استجابة الحكومة للمطالب العامة. وتتمتع البرلمانات بالسلطة الشرعية لضمان إيلاء الاهتمام المناسب للمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية.

ولا يمكن أو ينبغي تلبية كل طلب. ولكن من المهم عدم تجاهل أو التغاضي عن جهود الجمهور للتأثير فيما يفعله البرلمان والحكومة. وتُظهر العديد من المبادرات الاستباقية التي بدأت على مستوى القاعدة الشعبية الأصوات الحقيقية للجماعات التي تحاول تغيير ظروفها. ويمكن للبرلمان الذي يستجيب لمخاوف أفراد المجتمع المحلي أن يساعد على حل، أو على الأقل تحقيق فهم أفضل، للقضايا التي تهم المجتمع، وبناء الثقة عن طريق القيام بذلك. وإن البرلمان الذي يتجاهل باستمرار المطالب العامة يخاطر بتفاقم العجز الديمقراطي بشكل أكبر.

٤٦ Senate of Canada, 2021.

ويعرف Citizen Lab مبادرات المواطنين بأنها «الممارسة التي يتحدث فيها المواطنون لمواجهة كيفية عمل حكومتهم الحالية».[٤٧] ويقدِّم هذا القسم أمثلة توضيحية لهذه المبادرات عبر مختلف السياقات القطرية ومجالات السياسة العامة. والأهم من ذلك، تسعى كل مبادرة إلى إقامة صلة مع البرلمان، وهو ما يؤكد أن المشاركة العامة تعزز وتقوي فكرة الديمقراطية التمثيلية.

مثال على المشاركة ١٣:
تحالف مكافحة الفساد في هندوراس

«تحالف مكافحة الفساد» هو شبكة من منظمات المجتمع المدني تراقب الشفافية والنزاهة العامة في المؤسسات السياسية في هندوراس. وتأسست هذه الشبكة الشعبية في عام ٢٠١٩، وشرعت في مكافحة الفساد حيث وجد أعضاؤها أن الروادع الحالية غير فعالة. ويضم التحالف أكثر من ٢٠ منظمة من مختلف الأطياف السياسية تضم في عضويتها قضاة ومشرعين وناشطين شبابيين.

وفي أوائل عام ٢٠٢٠، قررت حكومة هندوراس عدم تجديد ولاية بعثة منظمة الولايات الأمريكية لدعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب (MACCIH). ويشكل ذلك انتكاسة في مكافحة الفساد في البلد. وفي عام ٢٠٢٠ أيضاً، رفضت محاكم هندوراس قضية ضد أكثر من ٢٠ مشرعاً يُدّعى أنهم اختلسوا أموالاً عامة. ودفعت هذه التطورات العديد من منظمات المجتمع المدني إلى العمل، بهدف سد الفجوة التي خلفها إغلاق المنظمة. وقال براين ديفيد لوفو، الذي كتب نيابة عن التحالف، إن «تحالف شعب هندوراس فقط ... يمكن أن يضع حداً للفساد الذي يخنق تنمية البلاد».[٤٨]

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، أصدر التحالف تحليلاً مفصلاً، استناداً إلى ٣١ منشوراً مختلفاً، عن كيفية إدخال جائحة كوفيد-١٩ الناشئة أشكالاً جديدة للفساد. ويقدر التحالف أنه طوال فترة الوباء، بلغت المبالغة في تقييم المشتريات ١٢٥ ٨٢٣ ٩٨١,٨٤ ليمبيرا (أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي) في الإقرارات المقدمة إلى الأموال العامة.

ويتضمن التقرير العام أيضاً ١١ توصية عملية للكونغرس الوطني لهندوراس لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك تعليمات بشأن الإصلاحات القانونية لتحسين الشفافية في عمليات الشراء العام في حالات الطوارئ وتوزيع الإمدادات في حالات الطوارئ. وتشكل هذه التوصيات مطلباً عاماً للبرلمان للاستجابة لهذه القضايا.

مثال على المشاركة ١٤:
حملة «ليس صغيراً على الترشح» في نيجيريا

كان مشروع خفض سن الأهلية في نيجيريا، والمعروف محلياً باسم مشروع قانون «ليس صغيراً على الترشح»، تعديلاً دستورياً مقترحاً لخفض السن المطلوبة للترشح للمناصب. وقد وُضع مشروع القانون في عام ٢٠١٦ وغطته حملة شنها الشباب النيجيري وحدهم تقريباً. وكانت الحملة مدفوعة بمبادرة الشباب للدعوة والنمو والتقدم، وهي منظمة غير حكومية مكرسة لتمكين الشباب وتعبئتهم من أجل المشاركة السياسية والشفافية والمساءلة.

ويسعى مشروع القانون إلى خفض سن الترشح من ٣٠ إلى ٢٥ سنة للمناصب المنتخبة في مجلس النواب والجمعية الوطنية، ومن ٣٥ إلى ٣٠ سنة للمناصب المنتخبة في مجلس الشيوخ والمجلس الحاكم، ومن ٤٠ إلى ٣٠ سنة لمنصب الرئيس. ونظراً إلى أن ما يقرب من ٧٠ في المئة من سكان نيجيريا تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، فإن التعديلات المقترحة تهدف إلى فتح المناصب الانتخابية لشريحة كبيرة جداً من السكان الذين كانوا مستبعدين في الماضي. وجاء ما يلي على موقع الحملة على الإنترنت: «نؤمن بأن الشباب يستحقون الحقوق نفسها في الترشح للمناصب وأن التمييز على أساس السن عائق أمام المشاركة الكاملة والديمقراطية.»[٤٩]

وبعد حملة استمرت عامين، أقر البرلمان الوطني والأغلبية المطلوبة من البرلمانات الفيدرالية مشروع القانون وصُدق عليه فأصبح قانوناً يحمل اسم قانون «ليس صغيراً على الترشح» في عام ٢٠١٨. وقد حدث هذا التغيير في القانون بفضل حملة قادها المجتمع المحلي وشارك فيها البرلمان.

ثم ألهمت الحملة حركة عالمية تحمل الاسم نفسه. وتسعى الحملة العالمية #NotTooYoungToRun، التي استهلت في منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في عام ٢٠١٨، إلى خفض السن المطلوبة للترشح للمناصب العامة في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وهذه الحملة هي مسعى مشترك بين الرابطة ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، والمنتدى الأوروبي للشباب.

وأدلى سامسون إيتودو، المدير التنفيذي للرابطة، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> يجب على أي بلد يسترشد بمبادئ الإدماج والحرية والمساواة والعدالة أن يكفل المشاركة الكاملة للشباب في العملية الانتخابية. ويشكل إقرار مشروع قانون #NotTooYoungToRun في نيجيريا الخطوة الأولى نحو ضمان توطيد الديمقراطية والتنمية المستدامة.[٥٠]

٤٧ Schroedel, 2019.

٤٨ Lovo, 2021.

٤٩ Egbas, 2018.

٥٠ United Nations Office of the Secretary-General's Envoy on Youth, 2016.

مثال على المشاركة ١٥:
تحالف شباب المملكة المتحدة من أجل المناخ

إن «تحالف شباب المملكة المتحدة من أجل المناخ» هو مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٩ عاماً وتتناول قضايا العدالة المناخية. وهو مثال رئيسي على التعبئة العامة الاستباقية التي يأخذ فيها الناس زمام المبادرة دون انتظار البرلمان. والمهمة المعلنة للتحالف هي «تعبئة الشباب وتمكينهم من اتخاذ إجراءات إيجابية من أجل العدالة المناخية العالمية».[٥١]

وقد أُنشئ التحالف في عام ٢٠٠٨ بعد أن انضم طالبان في المملكة المتحدة، وهما إيما بيرمان وكاسبر تير كويل، إلى الصندوق العالمي لبرنامج رحلة الطبيعة من أجل المستقبل، وهي رحلة استكشافية مدتها ١٠ أيام حول ساحل سفالبارد في القطب الشمالي النرويجي. وانضمت إيما وكاسبر إلى ١٦ طالباً آخرين من جميع أنحاء العالم لمشاهدة آثار تغير المناخ على أرض الواقع.

وفيما يخص التحالف، قالت بيرمان ما يلي:

> يعمل الآلاف من الشباب في جميع أنحاء المملكة المتحدة في مجتمعهم المحلي لقيادة هذا البلد إلى مستقبل منخفض الكربون وبلد حيث تكون الطاقة متجددة إلى الأبد، ويعاد فيه بناء المجتمع والحياة بشكل أفضل لنا جميعاً.[٥٢]

ويبين هذا التعليق الموضوع الرئيسي لقيادة المواطنين الذي يدعم عمل التحالف – وهو نهج استباقي لا يعتمد على التيسير من البرلمانات. بل بالعكس، أدار التحالف العديد من الحملات التي تركز على «حشد النواب» وضمان إبقاء الممثلين المنتخبين تغير المناخ على رأس جدول أعمالهم.

ومن الأمثلة على ذلك حملة «تبني نائباً» التي استهلت في عام ٢٠١٠، والتي اقترن فيها كل من أعضاء مجلس العموم البالغ عددهم ٦٥٠ عضواً بشاب في دائرته الانتخابية. وزودت اللجنة الشباب بالمعلومات والإرشادات بشأن كيفية تقديم حجج مقنعة، وكيفية مقابلة النواب، وكيفية التواصل بفعالية، وكيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات بعد كل اجتماع.

وعن طريق حملة أخرى بعنوان «ما مدى مراعاة نائبك للبيئة؟»، يمكن لأفراد الجمهور البحث عن سجل نوابهم في قضايا المناخ، والاتصال بهم مباشرة.[٥٣] وبعد التحقق من سجل نوابهم، يُشجَّع مستخدمو المنصة على إرسال بريد إلكتروني إليهم للتعبير عن مخاوفهم. وبهذه الطريقة، يقوم المجلس بتنشيط الشباب للمشاركة دون انتظار قدوم البرلمان إليهم.

وعند النظر في الدروس المستفادة من هذه المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية، من المهم الاعتراف بأن جميع البرلمانات تواجه صعوبة في تلبية احتياجات وتطلعات العديد من المجموعات المختلفة. وإن المدخلات العامة من أي شخص واحد لا تؤثر ولا يمكنها دائماً التأثير في العمليات البرلمانية. وأوضح ديفيد ويلسون، كاتب مجلس النواب في برلمان نيوزيلندا ذلك قائلاً:

> أعتقد أنه من حيث نتائج البرلمان والأشخاص الذين يثيرون موضوعات تهمهم حقاً أو مظالم ويجذبون اهتمام لجنة إليها ويحصلون منها على رد، فإن الجمهور لن يبسعد دائماً بالنتيجة.

ويمكن للبرلمانات أن تتعامل مع المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي بوصفها فرصة لإثبات أنها مؤسسات مستجيبة تستمع لشواغل جمهورها وتهتم بها. وحتى لو لم تُلبى جميع مطالب هذه المبادرات، من المهم الاستماع ومحاولة فهم هذه الشواغل والإشارة إلى الإجراءات التي اتخذت.

٥١ UKYCC, 2018: 4.
٥٢ WWF, 2009.
٥٣ UKYCC, 2021.

الباب ٣: بناء مشاركة أفضل

استخلصت الأبحاث الخاصة بهذا التقرير مجموعة واسعة من التحديات. وحدد المجيبون الرئيسيون من داخل البرلمانات والمجتمع المدني العديد من المجالات التي شعروا أنه ينبغي تنفيذ المشاركة فيها بشكل مختلف أو أفضل. ويبدأ هذا القسم بالاعتراف بالتحديات ثم يناقش خمسة مجالات للتحسين وردت بشكل متكرر في إطار البحث.

١- الاعتراف بتحديات المشاركة العامة

للمشاركة العامة فوائد عديدة: فالبرلمانات والنواب أكثر اطلاعاً واتصالاً بمجتمعاتهم، في حين أن الجمهور أكثر ثقة في البرلمان واحتراماً له ولا يشكك في شرعيته. ولكن هذه الفوائد لا تُجنى إلا عندما تتم المشاركة العامة بشكل جيد. والمشاركة الضعيفة ليست فقط غير فعالة: بل يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. وإذا كان ينظر إلى المشاركة على أنها سطحية، أو إذا استُطلعت المخاوف العامة ولكن تُعالج معالجتها بفعالية، فقد يصاب الناس بخيبة أمل فيبتعدون كثيراً عن البرلمان. ولذلك يجب على البرلمانات أن تفكر ملياً في مخاطر ومخاطر المشاركة العامة، وأن تنظر في سبل التخفيف من أي عواقب سلبية يمكن أن تنشأ إذا نُفِّذت بشكل سيء. ومن المهم أن يتم ذلك في مرحلة مبكرة من صياغة سياسات المشاركة و/أو تنفيذ الإجراءات.

وتوجد تحديات مختلفة يتعين على البرلمانات النظر فيها، على النحو المفصل فيما يلي.

قد يكون من الصعب إدارة آراء متعددة. بتشجيع الانفتاح والمشاركة، يمكن للبرلمانات أن تواجه وجهات نظر لا تعد ولا تحصى يمكن أن تكون ساحقة ويصعب تحليلها.

قد لا تتحقق التوقعات. إن وضع توقعات غير واقعية يمكن أن يؤدي إلى مخاطر. وعند إتاحة الفرص للمساهمة، يجب إدراك أن جميع الأصوات ستُسمع، ولكن لا يمكن التصرف بناء على جميع الاقتراحات. ويمكن أن تساعد الشفافية في عملية التشاور وتقديم التعليقات للمشاركين على إدارة توقعات الجمهور.

تختلف عمليات صنع القرار باختلاف البرلمانات. لكل برلمان منطقه المؤسسي الخاص به فيما يتعلق بكيفية وتوقيت وأسباب اتخاذ القرارات. وسيختلف دور السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية والقيادة البرلمانية وفرادى البرلمانيين اختلافاً كبيراً من سياق إلى آخر. وحيثما يتيح البرلمان فرصاً للجمهور لتبادل وجهات النظر، كما هو الحال في المشاورات بشأن مشاريع التشريعات، فإنه يحتاج أيضاً إلى أن يكون واضحاً بشأن كيفية أخذ هذه المدخلات في الاعتبار في عملية صنع القرار.

أصحاب القدر الأكبر من الموارد قد يكونون الأكثر استفادة من فرص المشاركة. تحتاج البرلمانات إلى تصميم عمليات مشاركة شاملة، مع الانتباه إلى مدى نجاحها في العمل من أجل المجتمع بأكمله وليس فقط من أجل الأشخاص والمنظمات الذين يمتلكون القدر الأكبر من الموارد. وقالت ماريا بارون، مديرة المديرية التشريعية، وهي منظمة مجتمع مدني في الأرجنتين، إنه يجب على البرلمانات التفكير في قواعد التفاعل، وإلا فإن شركة كوكا كولا سيكون لها تأثير أكبر بكثير من مرضى السرطان. وعند تصميم سياسات وإجراءات المشاركة، تحتاج البرلمانات إلى النظر في أوجه عدم المساواة المنهجية التي تؤثر في قدرة مجموعات وأفراد معينين على المشاركة. ويشمل ذلك إزالة الحواجز وجعل أدوات المشاركة متاحة على نطاق واسع لجميع شرائح المجتمع.

الاستقطاب وسوء المعاملة يشكلان تهديدين متزايدين. أسهمت التكنولوجيا الحديثة في تيسير الاتصال وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات. وعلى الرغم من أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي أدوات مفيدة لمشاركة الجمهور، فإنها ساهمت أيضاً في تزايد الاستقطاب والمعلومات المضللة وسوء المعاملة. وتتطلب زيادة التعرض للغة المسيئة والإهانات قدراً أكبر من المرونة من السياسيين وقد تؤثر سلباً في استعدادهم للتواصل بنشاط مع المجتمع. ويشكل ذلك تحدياً خاصاً بالنسبة لنساء السياسة، لأنهن غالباً ما يكن المستهدفات من تلك الهجمات.

إشراك الجمهور يتطلب موارد كثيرة تتطلب. المشاركة البرلمانية الهادفة والشاملة والفعالة والكفؤة التزاماً كبيراً من حيث الوقت والمال والموارد البشرية. ويشكل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لجميع البرلمانات لأنها تعمل باستمرار تحت ضغوط مالية، ولكن بصفة خاصة للبرلمانات ذات الموارد المحدودة.

من الصعب قياس التقدم المحرز. إن قياس تأثير وسائل التفاعل ليس سهلاً. ومن الصعب تحديد الأثر كمياً، ونادراً ما تقوم البرلمانات برصده وتقييمه. وتتطلب كيفية رصد البرلمانات لنتائج مشاركتها مزيداً من الدراسة، على النحو المذكور في هذا التقرير. وتوجد حاجة واضحة إلى أن نكون أكثر منهجية في تحليل ما يعمل بشكل جيد وما يمكن تحسينه للنجاح في المستقبل.

٢- الصدق يحدث فرقاً

الرغبة الحقيقية في إشراك المجتمع المحلي هي أساس التعاون الهادف. وتحظى جهود المشاركة العامة التي تبذلها البرلمانات بفرصة أكبر للنجاح عندما يرى أفراد المجتمع المحلي جهوداً فعلية وحقيقية للاستماع والاستجابة. وإذا لم تُجرَ المشاركة بحسن نية أو بإخلاص، فيمكن أن تخلف انطباعاً بأن التشاور روتيني أو مخادع وليس حواراً هادفاً. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نفور الجمهور بسرعة، بما يضر في نهاية المطاف بالثقة في البرلمان.

وعندما يبذل الناس جهداً للتواصل مع الآخرين وتعبئتهم وتبادل وجهات نظرهم مع البرلمان، فإنهم يتوقعون أن يسمع صوتهم وأن يؤخذوا على محمل الجد. وإذا حدث ذلك، فيمكن أن تكون المشاركة مشجعة وتمكينية للمجتمع. وقدم مارك إيفانز، أستاذ الحوكمة في جامعة كانبيرا بأستراليا، الحجة التالية في مقال عن الثقة في الحكومة:

"

الرغبة الحقيقية في إشراك المجتمع المحلي هي أساس التعاون الهادف.

مقدونيا الشمالية: شباب يشاركون في محاكاة للجنة برلمانية. © برلمان شمال مقدونيا

بوروندي: حضرة السيد إيمانويل سينزوهاغيرا، رئيس مجلس الشيوخ في بوروندي (الرابع من اليسار) إبّان أعمال التنمية المجتمعية في بلدية إيزاري بمقاطعة بوجومبورا.
© برلمان بوروندي

تايلند: رئيس الجمعية الوطنية يتلقى مشروع قانون من جماعات عرقية. © أمانة مجلس النواب

> يمكن للإصلاحات التي يبدو أنها توفر حلاً جزئياً أن تزيد المشكلة سوءاً في بعض الأحيان. إذ يمكن أن يتحول تقديم المزيد من المشاركة أو التشاور إلى ممارسة رمزية، فيولد ذلك المزيد من السخرية والسلبية في نفوس المواطنين.[٥٤]

وفي إطار مجموعة تركيز لهذا التقرير شملت مراهقين من بلدان مختلفة، تحدثت روت سافانا، وهي ناشطة شابة من المملكة المتحدة تبلغ من العمر ١١ عاماً، عن تجربتها في المشاركة السطحية. وقالت إنه انتهى بها الأمر إلى الشعور بأن «البالغين حاولوا الاستيلاء على زمام الأمور وتلقيننا الإجابات بل حتى الأسئلة». والمشاركة من أجل المشاركة، لمجرد «ملء الخانات»، ليست مجرد ممارسة سيئة. إذ يمكن أن تثبط من يمرون بها، وتبعدهم عن التفاعل المستقبلي، وتضر بالثقة في المؤسسة.

وإذا كان لدى البرلمان استراتيجية واضحة للمشاركة وإذا دُمجت المشاركة المدنية في ثقافته، فمن المرجح أن يصمم مبادرات بهدف الاستماع بصدق إلى وجهات نظر متنوعة واستيعابها. وكما تعترف استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، فإن المشاركة الفعالة تنطوي على ضمان «عدم الاستماع إلى الشباب فحسب، بل فهمهم أيضاً، وليس فقط إشراكهم بل تمكينهم، وليس فقط دعم الجهود والعمليات العالمية بل قيادتها».[٥٥]

ويتعين على البرلمانات أن تكون لديها عمليات مشاركة قوية تفتح الباب أمام الحوار الحقيقي وتكفل وصول أي شخص يرغب في المشاركة. ويجب أن يكون الناس قادرين على معرفة كيف يمكنهم المشاركة بسهولة، وأن يكونوا على علم بموعد وكيفية حدوث المشاركة، وفهم ما سيحدث عندما يشاركون، وأن يظلوا على اطلاع بالعملية من أولها إلى آخرها. ويشمل ذلك فهم كيفية تلقي البرلمانيين وجهات نظرهم واستخدامها، فضلاً عن نتائج العملية.

٣- التعقيب على النتائج يبني الثقة

إن معرفة كيفية استخدام ملاحظات أعضاء المجتمع ومدخلاتهم في عملية صنع القرار من الأشياء الرئيسية التي ينتظرها أعضاء المجتمع عندما يتعاملون مع البرلمان. وحتى لو لم يكن من الممكن استيعاب جميع وجهات النظر والاقتراحات، فإن الناس يريدون فهم كيفية اتخاذ القرارات، والأمور التي أثرت في النتيجة، والنتائج التي حققتها مشاركتهم. فبعبارة أخرى، قد لا يحصل الناس دائماً على ما يريدونه ولكنهم يريدون أن يكون لهم رأي ومعرفة ما إذا كانت مدخلاتهم قد أحدثت فرقاً.

وحلقة التعقيب تيار ثنائي الاتجاه من التواصل بين البرلمان والجمهور المشارك في عملية المشاركة. وإن إغلاق حلقة التعقيب بالبقاء على اتصال يزرع شعوراً بالمشاركة الحقيقية والتأثير في القرارات. وينشئ ثقافة الاستجابة والتعلم التي تجعل التدخلات أكثر تكيفاً وفعالية.

وقالت تارا-جين كيربينز-لي، التي عملت وقت التحدث مديرة لفريق مشاركة اللجان المختارة في برلمان المملكة المتحدة، إنه في نهاية العملية، كان الناس لا يزالون يقولون في كثير من الأحيان ما يلي: «جئنا وقلنا هذا وكان كل ذلك رائعاً. ولكننا لا نعرف كيف ستكون النتيجة».

ويشير ذلك إلى مشكلة عامة. فحتى عندما تُقدَّر المشاركة العامة وتُظهر تأثيراً واضحاً، فإن البرلمانات لا تسمح دائماً للمشاركين بمعرفة نتائج مشاركتهم. وأبرزت ماديمستا موليكا، مديرة قسم الاتصال الإقليمي والبلدي في برلمان جنوب أفريقيا، هذه النقطة قائلةً:

> نحن مهتمون بدعوتهم والتفاعل معهم وما إلى ذلك، ولكننا لا نملك الحماس والطاقة نفسها، في شكل طاقة مؤسسية، للرجوع إلى المجتمعات ومنحها تعقيبات بالوتيرة نفسها. وباستثناء أننا نعمم التقرير، فإننا نضع التقرير على الموقع الإلكتروني. وما أقصده هو أننا ذهبنا إلى هذه المجتمعات للتحدث معها، فمن المنطقي أن نحتاج إلى الرجوع إليها.

ويمكن مشاهدة أمثلة على الممارسات الجيدة في البرلمانات التي قدمت تعليقات لأعضاء المجتمع المحلي الذين شاركوا في العمليات أو الأنشطة البرلمانية. ففي نظام الالتماسات الإستوني، على سبيل المثال، يجب على اللجنة البرلمانية أن تبلغ الشخص الذي قدم الالتماس في غضون ٣٠ يوماً ما إذا كان سيتم تناول التماسه، وإذا لم يكن كذلك، فلماذا. ثم تتاح لمقدم الالتماس فرصة لتعديل الالتماس بناء على التعليقات وإعادة تقديمه.

وعندما تُقدَّم المدخلات بوصفها جزءاً من عملية اللجنة، يمكن لملحق بتقرير اللجنة أن يسرد الأشخاص الذين تفاعلوا مع اللجنة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يبين متن التقرير إلى أي مدى ساهمت آراؤهم في تشكيل استنتاجات وتوصيات معينة.

وبإخبار المشاركين بكيفية مساهمتهم في التغيير، وبإعلامهم بأن صوتهم مهم ومؤثر، يمكن للبرلمانات أن تضمن أن تساهم عمليات المشاركة الخاصة بها في تعزيز التصورات العامة للمؤسسة. ولكي تنجح البرلمانات، فإنها تحتاج إلى القدرات فضلاً عن المعايير والعمليات التي تحدد بوضوح المسؤوليات عن الاستجابة للمدخلات العامة.

٤- الوصول إلى جميع المجتمعات

إذا لم يُبذل جهد خاص للوصول إلى جميع المجتمعات المحلية، فمن المرجح أن تؤدي الحواجز الهيكلية إلى إخماد صوت بعض الفئات. ويمكن توسيع نطاق أوجه عدم المساواة إذا لم تعالج المشاركة العيوب القائمة. فالبرلمانات تخاطر بالتحدث فقط مع الجماعات المنخرطة سياسياً والاستماع فقط إلى الأصوات التي يمكن أن تصل إليها بسهولة وغالباً ما تكون متمكنة بالفعل. ويتطلب ذلك جهوداً وموارد استراتيجية ومتضافرة لجعل البرلمانات في متناول جميع الفئات، وهو ما يتطلب في كثير من الأحيان تواصلاً استباقياً وتعاوناً مع من يمكنهم سد الفجوات القائمة وردمها.

ويتعين على البرلمانات أن تنتبه إلى مسألة الجهات المشاركة. وعند التحدث عن المشاورات البرلمانية، أشارت فيرونيكا سيغيل، كبيرة المحامين في وحدة الوصول إلى المعلومات والشفافية في مجلس النواب في شيلي، إلى أن «الأشخاص الذين جاءوا أو شاركوا كانوا في الغالب من الرجال ومن العاصمة».

٥٤ Evans, 2019.

٥٥ United Nations, 2018: 6.

وليس لدى جميع المجموعات القوة والموارد نفسها للدفاع عن مخاوفها والقدرة نفسها على الوصول إلى قنوات المشاركة العامة. وأشارت ماريا غولوبيفا، وهي نائبة لاتفية، إلى نقص في المجموعات المنظمة التي تمثل مصالح «الأشخاص الضعفاء اجتماعياً والفقراء ... في اجتماعات اللجان المعنية بالضرائب والسياسة الاقتصادية».

ومن الأهمية بمكان أن تدرك البرلمانات هذه الاختلالات وأن تكفل أن تعزز استراتيجيات المشاركة الإنصاف في المشاركة. وقد يستلزم ذلك اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن من يجب استهدافه، وتحديد أكثر الطرق فعالية للعمل مع المجتمعات المستهدفة، واستثمار الموارد في جعل البرلمان في متناول الجميع. وهذا مجال آخر يمكن للبرلمانات أن تشارك فيه منظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على التواصل مع المجموعات المهمشة تاريخياً التي يصعب الوصول إليها.

وترد فيما يلي قائمة ببعض الفئات الرئيسية والحواجز التي تحول دون مشاركتها.

النساء: تظهر إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي أنه، في حزيران/يونيو ٢٠٢١، كانت النساء تشكل أقل من ٢٠ في المئة من أعضاء ٧٠ من أصل ١٨٧ برلماناً وطنياً[٥٦] وكان ١٣ برلماناً فقط قد بلغ أو على وشك بلوغ التمثيل المتساوي بين النساء والرجال.[٥٧] ووفقاً *لاستقصاء البارومتر العالمي* لعام ٢٠١٨، في كل منطقة من مناطق العالم تقريباً،[٥٨] يتمتع الرجال بمستويات أعلى من المشاركة السياسية مقارنةً بالنساء من حيث الاهتمام بالسياسة ومناقشتها وفهمها. وإن الرجال أكثر مشاركةً في التصويت والمظاهرات السياسية وأكثر نشاطاً في الحياة السياسية بطرائق أخرى.

وتواجه النساء عقبات في المشاركة تؤدي إلى مشاركة أقل تواتراً وأقل جدوى. وتوجد العديد من الأسباب لهذه الاختلافات. وفي مقالة بعنوان «التحديات النسائية الجديدة لدراسة المشاركة السياسية»[٥٩]، تؤكد البروفيسورة بيبا نوريس وجود فرق في المشاركة السياسية بين النساء والرجال نتيجةً للمواقف الثقافية، وتقسيم الموارد المدنية، والمؤسسات القائمة على النوع الاجتماعي، والتعبئة بواسطة جماعات المصالح.

وتنشئ عوامل متعددة مجالاً غير متكافئ للنساء. وتشكل الثقافة السياسية التي يهيمن عليها الذكور والقوالب النمطية المجتمعية التي تحصر المرأة في في الشؤون الخاصة عقبات رئيسية أمام مشاركة المرأة في كل من السياسة والمناقشة العامة على نطاق أوسع. وكثيراً ما تتعرض المرأة أيضاً للتمييز على أساس الجنس والتحرش والعنف عندما تحتل الساحة العامة.

وقارنت بوزينا بيلوشيتش، وهي نائبة برلمانية في الجبل الأسود، تجربتها الخاصة بتجربة زملائها الذكور قائلةً:

> بالنسبة لي، كامرأة منخرطة في الأحزاب السياسية وفي البرلمان، أعاني من العنف والعنف اللفظي عبر الإنترنت. ومن الأصعب بكثير علي أن أدخل الحياة السياسية مقارنة بزملائي الذكور.

٥٦ البرلمانات الأحادية المجلس والمجلس الأدنى للبرلمانات المكونة من مجلسين.

٥٧ IPU, 2021c.

٥٨ GBS, 2018.

٥٩ Norris, 2007.

وضرب ماتيو لاغيميري، وهو موظف من برلمان فيجي، مثالاً على هذه الاتجاهات قائلاً:

> عندما يذهب الشهود إلى جلسات الاستماع العلنية، أعرف أنهم يميلون في بعض الأحيان إلى ... الشعور بالخوف من لجنة يهيمن عليها الذكور. وعندما تكون هناك نائبة حاضرة دائماً في اللجان، فإنها تميل إلى الانفتاح وتقديم طلب إلى أعضاء اللجنة. وهذه علامة جيدة جداً بالنسبة لنا، لأنه في الغالب، لا سيما في سياقنا في فيجي، يكون الحاجز الرئيسي هو ثقافتنا ... لأنها ذكورية جداً.

ويشير كل ذلك إلى الحاجة المستمرة إلى أن تعالج البرلمانات بنشاط مسألة المشاركة المتساوية بين المرأة والرجل، بما في ذلك في الطريقة التي تتعامل بها مع مشاركتها.

أعضاء مجتمع الميم: يتجاوز النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في المشاركة التقسيم بين الإناث والذكور، وينظر أيضاً في الحواجز التي تحول دون المشاركة على أساس الميول الجنسي والهوية الجنسانية. وكمثال على ذلك، فإن العديد من المتحولين جنسياً الذين يعيشون وفقاً لهويتهم الجنسانية ليس لديهم وثائق هوية تظهر أسماءهم وجنسهم بدقة. وفي انتخابات الولايات المتحدة لعام ٢٠٢٠، واجه أكثر من ٣٧٨٠٠٠ شخص من المتحولين جنسياً الذين لم يكن لديهم وثائق هوية دقيقة عقبات في التصويت.[٦٠]

الشباب: على الرغم من أن البرلمانات تدير مجموعة متنوعة من برامج إشراك الشباب، فإن الشباب أقل ميلاً إلى المشاركة في أعمال المؤسسات العامة الرسمية مقارنةً بالفئات الأكبر سناً. وكما نوقش سابقاً، فإن مشاركة الشباب التي تفتقر إلى الصدق تمنع الحوار الهادف وتثبط المزيد من المشاركة. وإضافةً إلى ذلك، فإن عدم كفاية الموارد، وعدم الوضوح بشأن المشاركة، والعديد من التحديات المنهجية الأخرى تجعل من الصعب على الشباب المشاركة.

وهذا النقص في المشاركة في عمل البرلمانات لا يرجع إلى عدم الاهتمام بالقضايا التي تؤثر في حياة الشباب. بل على العكس من ذلك، يزيد احتمال انخراط الشباب في أشكال غير تقليدية من المشاركة.

وكما نوقش بمزيد من التفصيل في الباب ٥ من هذا التقرير، يمكن للبرلمانات أن توفر مساحات آمنة لمشاركة الشباب القائمة على القضايا لجذب النشاط الشبابي الحالي إلى البرلمان وإقامة روابط مجدية مع الشباب.

المجموعات الريفية: يجد الأشخاص الذين يعيشون بعيداً عن العاصمة، في المناطق الريفية أو النائية، صعوبة في الإدلاء بشهاداتهم أمام اللجان البرلمانية، أو الانضمام إلى جولة في البرلمان، أو المشاركة في مبادرات المشاركة الشخصية الأخرى. وضرب ديجان ديميتريفسكي، رئيس وحدة التعليم والاتصالات في برلمان مقدونيا الشمالية، مثالاً على هذا التحدي، موضحاً لماذا لا يستطيع البرلمان الوصول إلى جميع المدارس:

> ليس لدينا الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات التنقل ... وبالنسبة للبعض، فإنها مشكلة حقاً لأنهم يضطرون لقطع مسافة ٢٠٠ كيلومتر للوصول إلى البرلمان.

٦٠ O'Neill and Herman, 2020: 1.

وإضافةً إلى ذلك، يفتقر القاطنون في المناطق النائية إلى الدرجة نفسها من إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية والإذاعية التي تُستخدم في المشاركة. وقد أدلى سيخومبوزو تشابلالا، المدير الأقدم للقطاع التشريعي في برلمان جنوب أفريقيا، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> نجد أنه في المناطق الحضرية، يمكن للناس الوصول إلى التلفزيون. ولديهم إمكانية الوصول إلى شبكة واي-فاي. ومن ثم، فهم مميزون مقارنةً بأهالي المناطق الريفية لأن هذه هي وسائل التواصل مع البرلمان.

ونتيجةً لهذه التفاوتات في إمكانية الوصول، قد تقل احتمالات مشاركة الجماعات الريفية في فعاليات ومبادرات معينة.

الأشخاص ذوو الإعاقة: تؤثر الحواجز المتعددة في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤثر القوالب النمطية الاجتماعية والتمييز في الطريقة التي ينظر بها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشكل الأماكن التي يتعذر الوصول إليها، مثل مباني البرلمان، التي لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، حواجز مادية. وقد تستبعد طرائق الاتصال مثل المواقع الإلكترونية أو مقاطع الفيديو أو الصوت الأشخاص ذوي الإعاقة لأنها لا تفي بمتطلبات المواد الميسَّرة.

مجتمعات الشعوب الأصلية: على الصعيد العالمي، غالباً ما لا تعطى مجتمعات السكان الأصليين صوتاً، أو تتعرض للتهميش والتمييز – أحياناً بطريقة منهجية وطويلة الأجل – بسبب نظرتها للعالم وثقافتها ولغتها. ولم يصدق على اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩)،[٦١] التي تنص على التشاور مع الشعوب الأصلية بشأن التدابير التشريعية والإدارية التي قد تمسها مباشرة، سوى ٢٣ بلداً (اعتمد كل منها نهجاً مختلفاً). ويمكن الاطلاع على إرشادات بشأن معالجة القضايا المتعلقة بمجتمعات الشعوب الأصلية في الدليل المعنون «*تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية*».[٦٢]

الأقليات القومية والإثنية واللغوية والدينية: أحياناً ما يكون للمجموعات العرقية المختلفة لغاتها الخاصة وثقافاتها الفريدة. ويطرح التمييز التاريخي والهيكلي عقبات أمام الأقليات. وقد لا تكون لغاتهم هي اللغات التي يتواصل بها البرلمان. ويمكن للأشخاص من مجتمعات الأقليات أن يشعروا بأن الأمر لا يستحق الانخراط في أعمال البرلمان تعرضوا للتهميش أو التجاهل.

المهاجرون واللاجئون: في العديد من البلدان، يقتصر التصويت وغيره من أشكال المشاركة السياسية على حاملي الجنسية، وفي بعض الحالات، على المقيمين فعلياً داخل حدود بلد ما. والطريق إلى المواطنة (على الرغم من أنه متغير للغاية بحسب البلدان) يحتاج وقتاً وموارد. ومن ثم، فإن الأشخاص الذين غادروا بلدانهم الأصلية أو فروا منها قد يكونون أكثر عرضة لأن يجدوا أنفسهم بدون جنسية وإمكانية الوصول التي تمنحها.

وبغض النظر عن حالة المواطنة، فإن الأشخاص الذين يعيشون في بلد ما هم أعضاء في هذا المجتمع. ويتعين على البرلمانات أن تكفل توافر آليات لإسماع أصواتهم.

وإضافةً إلى ذلك، على الرغم من أن بعض البلدان لديها مقاعد برلمانية مخصصة لمواطني الشتات وقوانين تسمح بالتصويت من خارج الحدود الإقليمية، توجد العديد من الحالات التي يكون فيها للمواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم الأصلي أو مكان تسجيلهم الرسمي إمكانية محدودة لممارسة ذلك الحق.

ولعل جائحة كوفيد-١٩ هيئة الظروف اللازمة لتجديد الاتصال بين البرلمانات وأعضاء الشتات. وسلطت إليزابيتي أزيفيدو هارمان، أخصائية الرقابة التشريعية والانفتاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على العدد المتزايد من مواطني الشتات في كابو فيردي بعد الجلسات العامة عبر الإنترنت والبرلمان (على سبيل المثال عبر البريد الإلكتروني) وأشارت إلى أن «وضع كوفيد-١٩ يمكن أن يوفر في الواقع فرصة للبرلمان لإشراك كل هذه المواهب، ليس فقط «في المونولوج»، ولكن من حيث المشاركة الحقيقية من كلا الجانبين».

ملاحظة بشأن التقاطع والترابط

المجموعات والمجتمعات المذكورة آنفاً ليست منفصلة. وإنما هي مترابطة. والهوية متعددة الأوجه وعدم المساواة مزيج من العقبات الطبقية. ووجدت دراسة أجريت عن نساء الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية أنه عند محاولة إنشاء حركة للسكان الأصليين، تواجه القيادات النسائية طبقة إضافية من التمييز بسبب جنسهن. وتتعرض للمزيد من العنف وتقع فريسة لمفاهيم القيادة القائمة على النوع الاجتماعي. ويشير المؤلفون إلى أن «نساء الشعوب الأصلية ما زلن يواجهن المهمة الشاقة المتمثلة في معالجة المؤسسات الإقصائية التي بنيت للتأكد من السلطة السياسية للنخب البيضاء والمستيشو».[٦٣] وبالمثل، فإن أوجه الإجحاف التي تواجهها الجماعات الريفية يمكن أن تتفاقم أحياناً بسبب الفقر. وقد يؤدي التمييز العنصري إلى تكثيف استبعاد الشباب الملونين. ويتقاطع الشباب والجنس حيث تكون الشابات أقل عرضة للانتماء إلى حزب ما من الشباب. وللتقاطع تأثير كبير في المشاركة وهو مدمج في المفاهيم الشاملة للمشاركة الواردة في هذا التقرير.

٥- استخدام التقييم للتعلم والتحسين

الرصد والتقييم هما مفتاح التعلم والتحسين. ويستفيد الجميع عندما تقوم الهيئات التشريعية – حتى تلك التي لها تاريخ طويل في إشراك الجمهور – بتقييم تقدمها باستمرار وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التقدم.

ويوفر الرصد والتقييم معاً البيانات اللازمة لتوجيه التخطيط الاستراتيجي، وتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع، وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها بطرائق أفضل. ويؤدي الرصد والتقييم الفعالان إلى زيادة الشفافية والمساءلة، ويساعد البرلمانات على اكتشاف المشكلات في مرحلة مبكرة،

٦١ ILO, 1989.

٦٢ IPU and others, 2014.

٦٣ Rousseau and Morales Hudon, 2017.

ويشجع تنوع الفكر والآراء، ويحسن عملية صنع القرار، ويشجع الابتكار، ويساعد على ضمان استخدام الموارد بكفاءة.

وما انفكت البرلمانات تضطلع بأنشطة إشراك الجمهور لسنوات عديدة. ومع ذلك، تشير البحوث المتعلقة بهذا *التقرير البرلماني العالمي* إلى وجود فجوة كبيرة في تقييم مشاركة الجمهور في عمل البرلمانات. فلم يكن لدى سوى ٣٤ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية مؤشرات تقييم، ومن المرجح أن يكون لدى البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل مثل هذه المؤشرات. وحتى في حالة وجود رصد منهجي، فإنه يميل إلى التركيز على العمليات الإدارية عوضاً عن أثر المشاركة. وأوضح تومي موغوروسي، محلل تنفيذ الخطة الاستراتيجية في برلمان جنوب أفريقيا، ما يلي:

> لذلك عندما نتحدث عن قياس أي شيء في الوقت الحالي، فإننا نقيس الجانب الإداري في الغالب. وستكون لدينا سجلات حضور لكل من يحضر المشاركة العامة.

وهذا النوع من التقييم، على الرغم من أهميته، قد لا يشمل النطاق الكامل لعملية المشاركة.

ويتحدى هذا التقرير البرلمانات لتحليل وتقييم أنشطة مشاركتها تقييماً منهجياً من أجل تحديد مدى تحقيقها لأهدافها. فعلى سبيل المثال، إذا كان البرلمان قد نظم منتدى للشباب لسنوات عديدة، فهل يستمر في ذلك اليوم لأنه نشاط راسخ؟ وهل هذا هو الشكل الأكثر فعالية للمشاركة مع الشباب أم يمكن استثمار هذه الموارد بشكل أفضل في مبادرات أخرى؟

وقد تكون الشراكة مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، مفيدة للبرلمانات، لأن الرصد والتقييم الخارجيين كثيراً ما يساعدان على إجراء تقييم نقدي لأداء مختلف الجهود البرلمانية وتحديد مواطن الضعف والقصور. ويمكن أن تكون هذه التقييمات مفيدة أيضاً في توليد أفكار جديدة لنهوج مشاركة عامة متزايدة وأكثر جدوى.

٦- المشاركة الفعالة تتطلب استثماراً أولياً ومستمراً

المشاركة كثيفة الاستخدام للموارد. وتعتمد المشاركة العامة على الأشخاص والأدوات والعمليات. وللإدارات البرلمانية دور بالغ الأهمية تؤديه في دعم الأهداف المؤسسية. وعلى الرغم من أن بعض البرلمانات مجهزة جيداً، فالبعض الآخر يفتقر إلى الموارد البشرية والمالية المخصصة والكافية لإتاحة إشراك الجمهور بطريقة شاملة. وغالباً ما تضاف المشاركة العامة بوصفها مهمة مساعدة للموظفين الإجرائية أو اللجان أو الإداريين البرلمانيين المثقلين بمسؤوليات أخرى.

وقالت كارليتا تشارلز، الموظفة التنفيذية البرلمانية في برلمان غيانا، في معرض حديثها عن دورها في تيسير المشاركة العامة، ما يلي: «بصفتنا موظفي دعم، فإننا نستحدث هذه المبادرات وننسق وندير كل شيء تقريباً». وعلى المنوال نفسه، أدلت فيرونيكا سيغيل، كبيرة المحامين في وحدة الوصول إلى المعلومات والشفافية في مجلس النواب في شيلي، بالملاحظة التالية:

> المشاريع التي تحظى بالكثير من المشاركة والمصلحة العامة ... [تفرض] عبء عمل هائل على الموظفين. إذ يكون عليهم تنظيم الأحداث التي تكون معقدة للغاية. [وهذا يشمل] دعوة الناس، وتقديم الدعم اللوجستي، وما إلى ذلك.

وتختلف البرلمانات في الطريقة التي تنظِّم بها عملها في مجال المشاركة العامة. إذ خصص نحو نصف البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية من أجل *التقرير البرلماني العالمي* وحدات تخطيط للمشاركة، وأكثر من ٧٠ في المئة منها لديها وحدات للتوعية أو الاتصال أو التعليم.

بيد أن عدداً أقل بكثير من البرلمانات أفاد بأن هذه الوحدات المتخصصة تدير أيضاً مبادرات التشاور والمشاركة. وفي كثير من الأحيان، تتم المشاركة في هيئات مختلفة في أثناء قيامها بأعمالها، مثل تنظيم جلسات استماع اللجنة أو الاستفسارات. وقال كريستوف كونراث، وهو موظف كبير في المجلس الوطني النمساوي، ما يلي:

> لا توجد إدارة للتفاعل مع المواطنين ... إذ يتم ذلك بحسب الحالة ... وليس الفريق نفسه هو الذي سينظِّم أي تحقيق، لذلك يبدأ الأشخاص من الصفر ولا يكتسبون خبرة مستمرة في التعامل مع المواطنين أو المنظمات غير الحكومية.

وفي المقابل، يدعم فريق مشاركة اللجان المختارة في برلمان المملكة المتحدة أنشطة المشاركة عبر جميع اللجان البرلمانية، وهو ما يساعد على توحيد الممارسات ونقل المعرفة التنظيمية من مشروع إلى آخر. ومع ذلك، فإن هذا النوع من النهوج يتطلب الاستثمار في القدرات المؤسسية والإدارية. فعلى سبيل المثال، ينفق برلمان المملكة المتحدة أكثر من ١٠ ملايين جنيه إسترليني على وحدات الزوار والتعليم والمشاركة كل عام. وإن الاستثمار في المعدات والهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة أمر بالغ الأهمية. وأشار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض إعداد هذا التقرير مراراً وتكراراً إلى صعوبة الحصول على الموارد.

وفي بعض الحالات، يحتاج الناس إلى مساحة مادية للمشاركة فيها. وقالت النائبة الجزائرية فوزية بن باديس ما يلي في هذا الصدد: «نظراً لمحدودية المساحة، لا يمكن لمجلس الشيوخ أن يفتح بابه للجميع». وأشارت البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى عدم وجود مساحات مادية للأحداث والنقل ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الهواتف والحواسيب ووسائل الاتصال بالإنترنت) بوصفها تحديات أساسية أمام المشاركة. وقد شدد بيلاي تونكارا، وهو نائب من غامبيا، على هذه النقطة قائلاً ما يلي:

> ينبغي أيضاً تزويد النواب بمرفق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنه لا توجد في الوقت الحالي أجهزة لوحية تُعطى للنواب. ومن حيث الاتصال، إذا كنت في دائرتك الانتخابية، على سبيل المثال، فأنت بحاجة إلى أن تكون متصلاً بالإنترنت وتحتاج إلى معرفة ما يحدث حقاً. ولكن عندما تذهب إلى دائرتك الانتخابية في ريف غامبيا، ينقطع ذلك الاتصال إلا إذا كنت تستخدم هاتفك الخاص وتعاني من أجل الاتصال. وصراحةً، ينبغي ألا يكون حالنا كذلك.

وكما وكما ذُكر سابقاً، فعلى الرغم من أن الجائحة قد سرعت من الفرص المتاحة لبعض البرلمانات لتطبيع التفاعلات الهجينة وعبر الإنترنت، فإن القيود القانونية والقيود المفروضة على الموارد تعني أن ذلك لم ينطبق على الجميع. وقد تتمكن البرلمانات والبرلمانيون من الوصول إلى التكنولوجيا التي تتيح لهم العمل والاستجابة عن بُعد. ولكن الأشخاص والمجموعات الذين يرغبون في التفاعل معهم بهذه الطريقة قد لا يفعلون ذلك.

والموارد المحدودة هي حقيقة واقعة ستواجه البرلمانات باستمرار. ولا تؤدي تحديات الموارد إلا إلى تعزيز حالة التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات والتقييم المنهجي – بحيث يمكن تخصيص الموارد المحدودة بأكبر قدر من الفعالية لتحقيق أكبر قدر من التأثير.

> تعتمد المشاركة العامة على الأشخاص والأدوات والعمليات.

رواندا: النواب يحدثون المواطنين عن قضايا تنظيم الأسرة إبّان نشاط مجتمعي.
© Jean-Marie Mbonyintwali

الأرجنتين: حفل توزيع جوائز في البرلمان الأرجنتيني.
© برلمان الأرجنتين

بنغلاديش: أفراد من المجتمع المحلي يشاركون في زيارة توعية برلمانية إلى سيراجغاون. وهدفت الزيارة إلى التوعية بأضرار زواج الأطفال.
© Mosta Gausul Hoque

الباب ٤: الأولويات الاستراتيجية للمشاركة

في عصر يزداد فيه عدم اليقين والقلق، حان الوقت كي تكثف البرلمانات تواصلها مع المجتمعات التي تمثلها من أجل المساعدة في الحفاظ على ثقة الجمهور في الديمقراطية التمثيلية. وبمواكبة العصر، يمكن للمؤسسات المبنية على التقاليد أن تظل ذات صلة بمجتمعاتها وتتواصل معها بشكل هادف.

وتتشكل التوقعات العامة في ضوء المواقف والممارسات المعاصرة. وعن طريق التقييم المستمر لما إذا كانت أساليب مشاركتها تتبع النهوج الحالية للتواصل والتشاور، يمكن للبرلمانات أن تستجيب للأساليب المتغيرة التي يرغب الناس في التواصل بها معها.

ويشجع هذا التقرير البرلمانات على الالتزام الواضح بإشراك الجمهور واتباع نهج استراتيجي ذي أهداف محددة، وتخطيط مناسب، وموارد كافية، وتقييم مناسب. ويشمل ذلك استخدام البيانات المتاحة وإشراك المجتمع للمساعدة على تحديد أفضل القنوات والنهوج للمشاركة.

وتتيح الأولويات المحددة في هذا القسم من التقرير فرصة للبرلمانيين والإدارات البرلمانية لتقييم مدى كفاية نهوجها الحالية إزاء مشاركة الجمهور. وهي تتحدى البرلمانات لتحدد بطريقة شاملة كيف يمكنها تعزيز التواصل والتعاون مع المجتمع المحلي للمضي قدماً.

ومن المهم بالطبع الاعتراف بأن البرلمانات ستكون لديها قدرات متفاوتة على معالجة جميع هذه الأولويات. والبرلمانات الكبيرة والصغيرة مدعوة إلى استخدام المعلومات والأمثلة المقدمة في هذا التقرير لتناسب ظروفها والنهوض بمشاركتها العامة بطرائق مستدامة في المستقبل.

١- تعزيز الالتزام بالمشاركة

١-١ ترسيخ ثقافة المشاركة

القيادة هي أحد مفاتيح المشاركة البرلمانية الفعالة. ومن الضروري تطوير ثقافة المشاركة التي تشمل جميع جوانب النشاط البرلماني.

القيادة بالقدوة

الممثلون المنتخبون هم مركز التنسيق لصنع القرار في البرلمان ولهم دور رائد في تعزيز ثقافة المشاركة. وبشكل فردي، يمكنهم أن يكونوا قدوة يحتذى بها في الطريقة التي يتعاملون بها مع الناس في منطقتهم المحلية أو إقليمهم. وبشكل جماعي، يمكنهم، عن طريق العمليات والهياكل البرلمانية، تشكيل الطريقة التي تتعامل بها البرلمانات مع مجتمعاتهم المحلية والتأثير فيها.

ويحدد النواب طريقة المشاركة عن طريق الممارسات التي يستخدمونها في التفاعل مع المجتمع، إما في دوائرهم الانتخابية وإما مع الجمهور بشكل عام إذا لم يكن لديهم دائرة انتخابية محددة. وتوضح أمثلة مختلفة للممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم كيف يتواصل البرلمانيون بنشاط مع أفراد المجتمع المحلي عن طريق الاتصال المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والمنشورات والأحداث والبرامج. ويمكن للنواب الذين يسعون إلى تعزيز مشاركتهم مع المجتمع أن يحذوا حذو هذه الأمثلة، وأن ينظروا إما في بلدهم أو في بلدان أخرى ذات أنظمة برلمانية مماثلة.

ويمكن أن يواجه الممثلون المنتخبون تحديات مختلفة في استخدام استراتيجيات المشاركة الفعالة، وتختلف هذه التحديات من برلمان إلى آخر. ويمكن أن تتراوح بين ضغوط الوقت والمطالب المتنافسة، والتوظيف والكفاءات ومحدودية الموارد المالية. وقد سلطت النائبة السويدية سيسيليا وايدغرين الضوء على ذلك وقالت رداً على الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير ما يلي:

> بصفتي سياسية، يجب أن أحدد أولويات لكل يوم. إذ توجد الكثير من الأشياء التي يمكنني القيام بها، وتوجد الكثير من الأشياء التي يجب أن أفعلها، ولكن ليس لدي الموارد اللازمة لكل ذلك ... ووظيفتي هي القيام بذلك، وتحقيق التوازن بين مختلف أنواع الأمنيات والمطالب والسلطات.

ولعل إحدى طرائق دعم وتشجيع المشاركة العامة هي تثقيف وإعلام النواب وموظفي الدعم التابعين لهم بشأن نهوج الممارسات الجيدة، خاصة عندما يُنتخبون حديثاً. ونظراً إلى أن البرلمانيين يأتون من خلفيات متنوعة، فقد لا تكون لديهم بالضرورة معرفة متعمقة أو خبرة عملية في جوانب المشاركة مثل العلاقات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المعلومات الرقمية.

ويمكن أن تساعد البرامج التوجيهية والتدريبية البرلمانيين وموظفيهم على اكتساب معارف ومهارات عملية في الأدوات والقنوات التي يمكنهم استخدامها للتواصل بفعالية مع المجتمع المحلي. ويمكن أن تغطي برامج التدريب المخصصة موضوعات مثل ما يلي:

- الأدوات الرقمية للمشاركة الفعالة
- العلاقات الإعلامية، بما في ذلك كيفية إعداد الخطط الإعلامية، وصياغة البيانات الإعلامية، وإجراء المقابلات الإعلامية
- الاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي
- مهارات العرض العام
- كتابة الخطابات
- عمليات التشاور المجتمعي
- التفاعل مع المجتمعات المتنوعة، بما في ذلك المجتمعات ذات الخلفيات المتنوعة ثقافياً ولغوياً، والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

ويمكن لموظفين برلمانيين ذوي مهارات مناسبة أو مدربين خارجيين ذوي خبرة مهنية تقديم هذا النوع من التدريب. ويمكن استكمال التدريب بمجموعات أدوات سهلة الاستخدام توجه ممارسات المشاركة الجيدة. ويمكن الاطلاع على أمثلة لنوع الإرشادات العملية التي يمكن تقديمها في قسم «نصائح للنواب» الوارد في ملحق هذا التقرير.

للاستزادة، انظر الملحق
الأدلة العملية: نصائح للنواب

تعزيز الانفتاح والشمول

يمكن للبرلمانيين المساعدة على تشكيل الطريقة التي تتعامل بها البرلمانات مع مجتمعاتها. فهم يشكلون، بفضل نفوذهم الجماعي، قوة مهمة إما في قيادة التغيير وإما في مقاومته.

وغالباً ما يكون السعي إلى تحسين الأوضاع أو إحداث فرق عاملاً محفزاً رئيسياً للأشخاص للترشح للمناصب أو الانتخاب للبرلمان أو الانضمام إلى مجموعة برلمانية مثل اللجنة. وقد لاحظت ذلك غابرييلا موراوسكا – ستانيكا، نائبة رئيس مجلس الشيوخ البولندي، التي قررت أن تصبح عضواً في لجنة الالتماسات للمساهمة في تحسين عملية سن القوانين. وقالت إنها كانت محامية قبل أن تصبح نائبة في البرلمان، وقالت إنها غالباً ما كان عليها أن تشرح لزملائها العواقب غير المتوقعة لمشروع القانون:

> كنت محامية وكنت أعرف مدى إضرار التشريعات بحياة الناس. ولذلك أردت أن أعمل في هذه اللجنة.

وإن عقلية الانفتاح والشمولية شرط مسبق للمشاركة العامة في الديمقراطية. فبضمان أن العمليات البرلمانية وقواعد العمل لا تشكل أي حواجز أمام المشاركة العامة، يمكن للنواب أن يدعموا بنشاط زيادة وتحسين التفاعل مع المجتمع. وعند العمل في اللجان أو المجالس، يمكن للنواب وضع أو تعديل القواعد والممارسات التي تحكم المشاركة العامة، مثل تلك التي تغطي بث الإجراءات البرلمانية، ووصول وسائل الإعلام إلى البرلمان، وإجراء التحقيقات العامة.

وفضلاً عن ذلك، يمكن للبرلمانيين التأثير في التحول بعيداً عن النهج التقليدي للإشراك عن طريق الدعوة. واللجان البرلمانية مثال بارز على ذلك. وهي وسيلة أساسية للبرلمان للتواصل مع المجتمع. ومع ذلك، لفترة طويلة، كانت اللجان تركز على النواب وأعضاء المجتمع الذين يتفاعلون عبر طاولة بأسلوب «هم ونحن»، مع تحكم أعضاء اللجنة في المدعوين. وعن طريق اللجان، يمكن للنواب استكشاف المزيد من عمليات التشاور الجذابة والتعاونية، بما في ذلك العمل مع منظمات المجتمع المدني.

ويأتي أحد الأمثلة على الممارسة المثيرة للاهتمام من مجلس النواب الأسترالي، حيث عقدت لجنة برلمانية قبل عدة سنوات مائدة مستديرة بشأن الإصلاح الدستوري. ودُعي أعضاء المجتمع لتقديم أسئلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لأعضاء اللجنة لطرحها على لجنة الخبراء. وقد مكّن ذلك أفراد الجمهور من المشاركة مباشرةً في عملية اللجنة لتقصي الحقائق.

وفي نيوزيلندا، تتطلب الأوامر الدائمة للبرلمان إحالة جميع التشريعات باستثناء الميزانية والتشريعات العاجلة إلى لجنة للتدقيق. ويشمل ذلك عملية تقديم عامة تسعى فيها اللجنة بشكل استباقي للحصول على

> إن عقلية الانفتاح والشمولية شرط مسبق للمشاركة العامة في الديمقراطية.

سويسرا: في ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، للاحتفال باعتماد حق المرأة في الاقتراع قبل ٥٠ عاماً، عُقدت الدورة الثانية للمرأة في قاعة المجلس الوطني.
© alliance F / Yoshiko Kusano

جنوب أفريقيا: التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الرقابة والمشاركة العامة ، مبومالانجا ، بلدية منطقة غيرت سيباندي كارولينا ، ملعب سيلوبيلا. المذكرات والأسئلة التي قدمها أفراد الجمهور وردود المسؤولين الحكوميين. © برلمان جنوب أفريقيا

مدخلات من الخبراء والأفراد والجماعات الذين يحتمل أن يكونوا مهتمين بالاقتراح التشريعي. وتتضمن العملية أيضاً دعوة عامة لتقديم الطلبات عن طريق الإعلانات. وغالباً ما تمتد هذه الممارسة إلى التحقيقات غير التشريعية الأخرى وإلى عملية الاستعراض المالي السنوي.

ومن أجل الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين مشاركة الجمهور في عمل اللجان البرلمانية، يمكن للأعضاء العمل مع الموظفين البرلمانيين للتوصل إلى عمليات لجان أقل رسمية وأكثر تشاركية. واستناداً إلى بعض الأمثلة التي تجربها البرلمانات في جميع أنحاء العالم، يمكن أن يشمل ذلك ما يلي:

- آليات للحصول على مدخلات المجتمع المحلي بشأن القضايا التي يجب على اللجنة دراستها
- منتديات مجتمعية أو مشاورات مائدة مستديرة من أجل جمع الآراء والاقتراحات في بيئة غير رسمية أكثر
- أسئلة ودراسات استقصائية على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل قياس وجهات نظر الناس بشأن الموضوعات التي تدرسها اللجنة
- جلسات استماع تفاعلية للجنة تُبث مباشرةً على وسائل التواصل الاجتماعي، مع إتاحة الفرصة للجمهور لوضع الأسئلة في نافذة الدردشة لأعضاء اللجنة لطرحها إبّان جلسة الاستماع
- أفرقة خبراء أو أفرقة مجتمعية تُعقد لمناقشة عواقب توصيات اللجنة قبل وضع صيغتها النهائية.

مناصرة تحسين المشاركة

إلى جانب النواب، يؤدي الموظفون البرلمانيون دوراً قيادياً رئيسياً في صياغة نهج أكثر استراتيجية للمشاركة. ولديهم المعرفة المؤسسية، ويوفرون الاستمرارية بين الدورات الانتخابية، ولديهم تركيز يتجاوز المصالح السياسية. ويتولى فريق الإدارة العليا في البرلمان، بقيادة الأمين العام أو الكاتب، مسؤولية ضمان أن تكون المشاركة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وممارساتها، بالطريقة نفسها التي يقع على عاتقها واجب وضع سياسات فعالة بشأن الموارد البشرية والمالية.

وتحتاج الإدارات البرلمانية إلى توجيه مشاركة الجمهور والتأكد من حدوثها بطريقة منهجية وغير حزبية سياسية. وإن تضمين المشاركة في خطة استراتيجية، بوصفها إحدى الأولويات المؤسسية للإدارة البرلمانية، هو وسيلة مهمة لإظهار الالتزام الرفيع المستوى المطلوب لضمان عمل الموظفين بنشاط نحو تفاعل أكثر وأفضل مع المجتمع.

ويجب أن يكون للمشاركة مكان على طاولة صنع القرار في فريق الإدارة العليا. وعندما تُتخذ قرارات بشأن تخصيص الموارد البشرية والمالية، وعندما تُناقَش سياسات جديدة قد تؤثر في تفاعل المجتمع مع البرلمان، وعندما تُتخذ قرارات بشأن متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل، يحتاج المتحدث باسم الإدارة العليا إلى الدفاع عن مصالح المشاركة. وهذا أمر مهم حتى تأخذ القرارات المتعلقة بالطريقة التي تعمل بها المنظمة في المستقبل في الاعتبار أولويات وإمكانيات المشاركة، وحتى تظل المشاركة في طليعة تفكير الناس في جميع أنحاء المنظمة. وبقيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية مشاركة فعالة، يمكن لهؤلاء المناصرين ضمان أن جميع الموظفين على دراية بالاستراتيجية، وفهم دورهم في تنفيذها، وتشجيعهم على دعمها، وإتاحة الفرص لهم للمساهمة بأفكارهم، ومساءلتهم عن الإجراءات المنبثقة منها.

وبالعمل معاً، يمكن للنواب وفريق الإدارة العليا متابعة الفرص لإحداث تغيير في نهج المشاركة وعمليات البرلمان. ويمكن للبرلمانيين أن يساعدوا بشكل جماعي على جعل العمليات البرلمانية أكثر انفتاحاً وشمولية. ويمكن للأمين العام أو الكاتب وفريق الإدارة قيادة تنفيذ استراتيجية أو خطة تؤثر في ثقافة المشاركة في جميع أنحاء المنظمة.

١-٢ تحديد نهج المشاركة

توجد العديد من الأبعاد للمشاركة البرلمانية، كما نوقشت بالتفصيل في قسم سابق من هذا التقرير. والمجتمعات متنوعة وتشارك مجموعة متنوعة من الأشخاص في عملية المشاركة وتوجد العديد من القنوات التي تمارس عن طريقها. وإن التركيز الاستراتيجي على المشاركة يجمع كل هذه الخيوط معاً ويضمن اتباع نهج شامل وليس مخصصاً.

ويمكن أن تساعد خطة أو استراتيجية إشراك الجمهور في عمل البرلمان على ضمان وضوح الأهداف، وتوجيه الجهود والموارد كما ينبغي لتحقيق أكبر تأثير ممكن. وبتحديد وتوثيق نهجها في إشراك الجمهور، يمكن للبرلمانات أن توضح ما تهدف إلى تحقيقه، وكيف ستضطلع بمشاركتها، ومن هم جمهورها المستهدف.

وهذا لا يعني أن المشاركة لا يمكن أن تحدث بنجاح دون إطار رسمي أو خطة محددة. ولكن البرلمانات الكبيرة والصغيرة سوف تستفيد من تحديد نهجها في المشاركة حتى يفهم الجميع ما هو متوقع وممكن.

وتبين الدراسة الاستقصائية التي أجريت من أجل إعداد هذا التقرير أن استراتيجية المشاركة يمكن أن تنشأ بطرائق متنوعة: من سنوات الممارسة، أو من الالتزامات القانونية، أو من برامج بناء القدرات، أو من الجهود الرامية إلى تحديد أولويات محددة للإدارة البرلمانية.

ولم يكن لدى البرلمانات ذات التاريخ الطويل في المشاركة العامة دائماً استراتيجية محددة تدعم أنشطتها. وإنما قامت بوضع وتطوير مجموعة من الممارسات، بدءاً من برامج وأنشطة صغيرة وأنشطة للمشاركة عندما تتوفر الموارد والإرادة السياسية، واستجابةً لتوقعات الجمهور. وقد أدت المعارف والخبرات المكتسبة بمرور الوقت إلى نهوج ومنتجات وخدمات أكثر شمولاً وتطوراً. وقد قررت البرلمانات التي طورت ممارساتها في مجال المشاركة بهذه الطريقة في بعض الأحيان أن تكتب استراتيجية بعد سنوات من النشاط المخصص، من أجل تعزيز مشاركتها، أو شحذ تركيزها، أو تحديد اتجاهات جديدة.

وتتحدث دراسة حالة عن المشاركة العامة في برلمان المملكة المتحدة عن رحلة قامت بها المؤسسة على مدى سنوات عديدة لوضع استراتيجية ذات أهداف محددة وجماهير مستهدفة. وأدلى إدج ووتورن، المدير الإداري السابق للبرلمان لشؤون المشاركة، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> لقد بدأنا على الأرجح قبل ١٥ أو ٢٠ عاماً، على نطاق صغير جداً. وببساطة كانت رحلتنا هي أن ندرك إلى حد كبير أننا في الواقع لا نريد فقط تعميم المعلومات، ولكننا نريد حقاً التفاعل، ونحتاج إلى أن نكون حيث يوجد الناس.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة القطرية:
المملكة المتحدة: عدم إغفال أحد

وقد استندت استراتيجية المشاركة التي وضعها برلمان المملكة المتحدة إلى البحوث التي ساعدت على تحديد الجماهير المستهدفة في المستقبل. وأظهرت نهجاً استباقياً عن طريق تحديد الثغرات والتركيز بجرأة على الجماهير التي لم تشارك فيها. وتتبع برمجة الأنشطة من الاستراتيجية مباشرةً.

ويمكن أن تكون المتطلبات الدستورية والتشريعية التي تضع مسؤوليات معينة على عاتق البرلمان حافزاً لنهج مشاركة محدد. ففي حالة جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، ينص الدستور على أنه يجب على البرلمان تيسير مشاركة الجمهور في عملياته التشريعية وغيرها من العمليات.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة القطرية:
جنوب أفريقيا: إدماج سُبل إشراك الجمهور المجدية

ونشأ هذا الشرط استجابة مباشرة لعصر الفصل العنصري، عندما استُبعدت غالبية السكان من المشاركة في الحكومة. وقد تعزز ذلك لاحقاً بحكم صادر عن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، شدد على ضرورة أن يتخذ البرلمان خطوات «لإتاحة فرصة معقولة للجمهور للمشاركة بفعالية في عملية سن القوانين».[٦٤]

ونتيجةً لذلك، وُضع إطار للمشاركة العامة في القطاع التشريعي في عام ٢٠١٣. وقد أصبح المبدأ التوجيهي الشامل للهيئات التشريعية في جنوب أفريقيا عبر مختلف مجالات الحكومة لوضع قواعد ومعايير فردية لتنظيم تنفيذ آليات المشاركة العامة. ووضع البرلمان الوطني نموذجاً للمشاركة العامة يحدد الآليات والعمليات التي يمكن للبرلمان أن يوفر بها مشاركة عامة مجدية ومشاركة في أنشطته التشريعية وغيرها من الأنشطة.

وأصبحت استراتيجية المشاركة الواضحة المعالم اتجاهاً بين البرلمانات في الديمقراطيات الجديدة والنامية. وشجع الشركاء الدوليون على إعداد وثائق استراتيجية إشراك المجتمعات المحلية، عادةً بمساعدة مشورة الخبراء، بوصفها جزءاً من مبادرات بناء القدرات في برلمانات مختلف البلدان، بما فيها جزر سليمان وساموا وفيجي. وتفصل دراسة حالة أعدها برلمان فيجي لأغراض هذا التقرير الاستراتيجية التي وضعت هناك بوصفها جزءاً من مشروع لبناء القدرات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ووفقاً لتوماس غريغوري من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، فإن أحد المخاطر في عمليات الاستراتيجية المدفوعة خارجيا هو أن استراتيجية المشاركة التي يعدها خبير خارجي من شريك إنمائي قد تحتوي على أفكار «لا ترتبط حقاً بهذا البرلمان على الإطلاق». ولكي تكون الاستراتيجية ناجحة على المدى البعيد، يجب أن يوجهها البرلمان وأن تجسد تطلعات البرلمان.

ومن أجل التخفيف من حدة هذا الخطر، يمكن استخدام عملية وضع الاستراتيجية بوصفها فرصة إيجابية لبناء روابط داخل البرلمان بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وبين البرلمان والمجتمع. وبالتشاور على نطاق واسع بشأن الاستراتيجية، يزداد احتمال تجسيد المصالح والتطلعات المحلية.

ويمكن أيضاً إدراج المشاركة في الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي يضعها البرلمان بوصفها جزءاً من عمليات التخطيط الشاملة التي يقوم بها. وتضطلع الإدارات البرلمانية بمجموعة واسعة من المسؤوليات، بما في ذلك إدارة الهياكل الأساسية والأفراد والموارد المالية. وقد دفعت ممارسات الحوكمة المعاصرة مختلف البرلمانات إلى وضع خطط استراتيجية، مع تحديد مشاركة المجتمع المحلي بوصفها أولوية مؤسسية في هذه الخطط.

وقد اعترفت البرلمانات التي اعتمدت نهجاً أكثر استراتيجية في مشاركتها بالحاجة إلى التغيير الثقافي من أجل الانفتاح على أساليب جديدة للعمل وأفكار جديدة. وتجربة برلمان نيوزيلندا في تطوير وتوثيق استراتيجية مشاركته هي مثال على ذلك، كما أوضح ديفيد ويلسون، كاتب مجلس النواب، في ما يلي:

> لقد أتاح لنا جلب أشخاص لم أكن لأوظفهم أبداً لأن ذلك بعيداً جداً عن وظائفي الأساسية. فبات لدينا صانع أفلام. ولدينا خبراء في وسائل التواصل الاجتماعي. وربما هم الأشخاص الذين لم نكن لنوظفهم لو لم نغير الأمور. وهذا مكننا من القيام بالكثير من العمل داخلياً واتضح أن ذلك أرخص بكثير وأكثر استجابة.

وتطلب هذا التحول الثقافي أيضاً من الموظفين الحاليين إعادة تقييم أدوارهم ومواقفهم. وقالت إيمي برايز، المديرة السابقة للمشاركة البرلمانية في برلمان نيوزيلندا، إنه «كان يوجد الكثير من المقاومة في البداية». إذ رأى موظفو اللجان أن دورهم هو توفير خدمة الأمانة للجان بدلاً من حشد المزيد من الطلبات من المجتمع المحلي، وهو ما من شأنه زيادة العمل الملقى على عاتقهم. وقد تغير ذلك الآن لأن التوجهات الاستراتيجية التي وضعتها قيادة الإدارة البرلمانية أعطت الموظفين إشارة واضحة إلى أن المشاركة جزء من دورهم.

وعلى الصعيد العالمي، حدث تحول في صفوف البرلمانات نحو وضع استراتيجية توثق الغرض من المشاركة العامة ونهجها، حيث أشارت ٣٧ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير إلى أن لديها استراتيجية مكتوبة. وتدرك البرلمانات في كل مكان أهمية وجود إطار استراتيجي لتوجيه مشاركتها، سواء كان ذلك نتيجة للخبرة العملية أو الالتزامات القانونية أو ضرورات بناء القدرات. ويساعد تحديد هذه الاستراتيجية وتوثيقها على إظهار الالتزام بالمشاركة ويزرع توقعاً باتخاذ إجراءات للوفاء بتلك الالتزامات.

وبالنسبة للبرلمانات الأصغر حجماً التي لديها موارد أقل ومن ثم قدرة محدودة على إشراك الجمهور، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان من الممكن تحديد استراتيجية فعلية. وقد دُرست هذه المسألة في حلقة عمل للمشاركة العامة نسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ لفائدة برلمانات من عدد من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وتضمن تقرير نتائج حلقة العمل الملاحظة التالية:

٦٤ Constitutional Court of South Africa, 2006.

كان هناك اتفاق عام على أن استراتيجية المشاركة أداة مهمة لتوجيه الطريقة التي تتواصل بها البرلمانات مع مجتمعاتها. وينبغي أن تُحدَّد أهداف المشاركة، والجماهير المستهدفة، ومجالات العمل ذات الأولوية، وآليات المشاركة، والمسؤول عن التنفيذ، ومنهجية قياس النتائج وتقييمها.[٦٥]

ومع اعتراف البرلمانات الكبيرة والصغيرة بقيمة تحديد أولوياتها الخاصة بالمشاركة العامة، فإن وجود استراتيجية موثقة يمكن أن يساعد على ضمان توجيه القدرات والموارد المحدودة بأكثر الطرق ملاءمة.

وبالنسبة للبرلمانات التي تفتقر إلى استراتيجية موثقة، فإن وضع استراتيجية يمكن أن يساعد على بناء نهج مركز للمشاركة. ويمكن استخدام الدليل العملي للمشاركة العامة الاستراتيجية الوارد في ملحق هذا التقرير كنقطة انطلاق. ويمكن أيضاً أن تكون أمثلة الممارسات الجيدة لاستراتيجيات المشاركة التي وضعتها مختلف البرلمانات من جميع الأحجام بمثابة مصادر للاستلهام.

للاستزادة، انظر الملحق

الأدلة العملية: المشاركة العامة الاستراتيجية

ويمكن أن تشمل عملية وضع استراتيجية المشاركة أشخاصاً من داخل البرلمان وخارجه. ويمكن أن يساعد ذلك على إظهار أن البرلمان يستمع وضمان استجابة الاستراتيجية لما يريده الناس ويتوقعونه من المشاركة. ويمكن أن تشمل عملية التشاور هذه، التي قد تشمل دراسات استقصائية ومجموعات تركيز ووسائل أخرى، النواب وموظفي الدعم التابعين لهم، والموظفين البرلمانيين، والمجموعات التي يتفاعل معها البرلمان، وحتى المجموعات التي لها صلة سابقة ضئيلة أو معدومة بالبرلمان.

وتوفر عملية وضع استراتيجية المشاركة فرصة للبرلمان لإظهار نهج شامل لتفاعله مع المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ضمان توازن الأشخاص الملتمسة مشورتهم من حيث نوع الجنس والعمر، وإشراك الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو المحرومة، فضلاً عن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية، في العملية. وهذا من شأنه أن يساعد على تضمين مبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» في الوثيقة الرئيسية التي ستوجِّه مشاركة البرلمان في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن استراتيجية المشاركة لا قيمة لها إلا إذا أدت إلى إجراءات فعالة ونتائج ملموسة. وإن توثيق استراتيجية بمفردها لن يحقق المشاركة الفعالة. ولجميع الاستراتيجيات مدة صلاحية ويجب ألا تغفل البرلمانات ذلك إذا أرادت تحقيق تفاعل أفضل مع مجتمعاتها. ولن يُحكم على الاستراتيجية من خلال جودة الوثيقة وإنما بتوسيعها وتعميقها التفاعل بين البرلمان والمجتمع الذي يمثله.

٣-١ تحديد أهداف المشاركة

تُعدّ عملية وضع الاستراتيجية فرصة جيدة لتحديد أهداف واضحة للمشاركة. وكما ذُكر آنفاً، فإن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبرلمانات ذات القدرات المحدودة، لأنها تحتاج إلى اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن ما يمكنها وما لا يمكنها فعله بالموارد البشرية والمالية المتاحة لديها.

وتبيِّن الاستراتيجيات القائمة من مختلف البرلمانات، بما في ذلك دراسات الحالة الخاصة بالمملكة المتحدة ونيوزيلندا وفيجي، أن أهداف المشاركة العامة تركز عادة على تحسين فهم كيفية عمل البرلمان، والتوعية بما يقوم به البرلمان، وزيادة الفرص المتاحة للناس للمساهمة بآرائهم بشأن المسائل التي ينظر فيها البرلمان، وزيادة مشاركة الجمهور في العمل البرلماني. والأهم من ذلك، أن هذه الأهداف ترتبط جميعها بتعزيز معرفة المجتمع المحلي بالأعمال البرلمانية والمشاركة فيها، بما في ذلك سن القوانين وعمل اللجان البرلمانية التي تتناول قضايا السياسة العامة وتشرف على الحكومة.

ويُعدّ تحديد الجماهير المستهدفة للمشاركة جزءاً مهماً من هذه العملية. ونظراً إلى أن جميع أفراد المجتمع المحلي هم الجمهور المستهدف للمشاركة العامة، يجب أن تتاح الفرصة للجميع للتواصل مع ممثليهم المنتخبين. ومع ذلك، ليس من الواقعي أن تتوقع البرلمانات أن يرغب جميع أفراد المجتمع المحلي في التعامل معها. فكثير من الناس لن يهتموا بالسياسة إلا عندما يحتاجون إلى ذلك، كما هو الحال في أوقات الانتخابات. ونظراً إلى أن جميع البرلمانات لديها قيود على الموارد المتاحة لها للمشاركة العامة، فإنها ستحتاج بالضرورة إلى اتخاذ خيارات بشأن الطريقة التي يمكنها بها المشاركة، ومع من.

وقد اعتمدت بعض البرلمانات نهجاً موجَّهاً عمداً، مع التركيز على التواصل مع الأشخاص الذين كانوا تقليدياً ممثلين تمثيلاً ناقصاً في العمليات البرلمانية أو كانوا محرومين من المشاركة فيها. وكما ذُكر آنفاً، كان هذا هو النهج الذي اعتمده برلمان المملكة المتحدة في وضع استراتيجيته لإشراك الجمهور.

والأساس المنطقي للنهج الهادف هو أنه يجب توجيه جهد إضافي نحو الأشخاص الذين أُغفلوا أو أُهملوا في الماضي. ويلاحَظ ذلك في دراسة الحالة التي أعدّها برلمان المملكة المتحدة والواردة في ملحق هذا التقرير، والتي لاحظ فيها ديفيد كلارك، رئيس قسم التعليم والمشاركة، ما يلي:

لقد أمضينا وقتاً طويلاً في إقناع مجلس النواب بأن يقول: «ما نقوم به فقط هو تحقيق تكافؤ الفرص. لذا فإن هؤلاء الأشخاص الذين لا ينخرطون هم منفصلون عن السياسة ومحرومون من حقوقهم. وإذا رفعناهم إلى المستوى نفسه مثل أي شخص آخر ... فإنهم لا يحصلون على مزية مقارنةً بأي شخص آخر».

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة القطرية:
المملكة المتحدة: عدم إغفال أحد

وعند تحديد الجمهور المستهدف، يمكن للبرلمانات أيضاً استكشاف الفرص لنشر رسالتها على نطاق واسع عن طريق التفاعل مع وسائل الإعلام أو التعاون مع منظمات المجتمع المدني. وبالعمل على التواصل مع وسائل

٦٥ هذا الاقتباس مستمد من تقرير غير منشور عن حلقة عمل بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إشراك المواطنين نُظِّمت لفائدة البرلمانات في منطقة المحيط الهادئ. ولمزيد من التفاصيل، انظر: UNDP, 2019.

الإعلام أو التعاون مع المنظمات التي لها عدد كبير من الأتباع في المجتمع المحلي، قد تتمكن البرلمانات من الوصول إلى جمهور أوسع بكثير مما هو ممكن باستخدام مواردها الخاصة وحدها. وهذا أمر يمكن للبرلمانات أن تأخذه في الاعتبار عند تحديد نوع التفاعل التي ستضطلع بها، وكيف ستستهدف الجمهور، والموظفين الذين ستختارهم لتوجيه عملها.

٤-١ الاستثمار في المهارات من أجل تحسين المشاركة

أصبحت المشاركة بشكل متزايد مهمة مهنية متعددة الأوجه. وقد حددت برلمانات عديدة الحاجة إلى توظيف أشخاص لديهم المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لوضع وتطوير واستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والقنوات والنهوج التي تمكن من التفاعل الفعال مع المجتمع.

وتختلف الإدارات البرلمانية في الطريقة التي تنشئ وتنفذ بها المشاركة العامة. وكما ذُكر سابقاً، فإن حوالي نصف المجيبين عن الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير لديهم وحدات تخطيط وحوالي ٧٠ في المئة لديهم وحدات للتثقيف أو التوعية أو الاتصالات. وهذا تطور جدير بالترحيب لأنه يشير إلى أن نسبة كبيرة من البرلمانات قد خصصت موارد لتعزيز تفاعلها مع المجتمع.

ومع ذلك، تواجه البرلمانات الأصغر حجماً تحدياً واضحاً لأنها غالباً ما تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتوظيف موظفين مكرسين تحديداً لشؤون المشاركة العامة. ومن المرجح أن تحتاج هذه البرلمانات إلى التعاون مع شركاء المجتمع المدني داخل البلدان أو التماس الدعم من المنظمات الدولية التي لديها الخبرة اللازمة للمساعدة على بناء قدراتها في نهج المشاركة العامة.

وعلى الرغم من أن ظهور وحدات المشاركة قد وفر مركز تنسيق للبرلمانات لتنسيق استراتيجياتها وأنشطتها في مجال التوعية، فإن هذا لا يعني أن المسؤولية عن المشاركة تقع وحدها أو كلياً على عاتق تلك الوحدات. إذ يمكن للموظفين في جميع أنحاء البرلمان المساهمة في المشاركة وأن يكونوا جزءاً من جهود التوعية التي تبذلها المؤسسة.

وإن عمليات التخطيط التي تمكّن الموظفين من جميع أنحاء البرلمان من الحصول على مدخلات في استراتيجية أو خطة المشاركة ستساعد الموظفين على الشعور بالارتباط بها واكتساب فهم أفضل لكيفية إسهام عملهم ومسؤولياتهم. وبالمثل، يمكن للموظفين الذين لديهم فرص لتحسين معارفهم ومهاراتهم أن يدعموا تحسين التفاعل مع المجتمع. وإن إعطاء الموظفين الفرصة لتقديم ملاحظات بشأن مبادرات المشاركة المجتمعية وتقديم اقتراحات للتحسينات، في إطار عملية التقييم، يمكن أن يساعد على تعزيز مشاركتهم في جهود البرلمان لإشراك الجمهور في عمله.

ومن الأهداف المهمة تعزيز الاحتراف المهني في الطريقة التي يتعامل بها جميع موظفي البرلمان مع الجمهور. وفي هذا الصدد، يمكن للمتخصصين في المشاركة البرلمانية أن يساعدوا على تحسين مهارات الموظفين الآخرين. ويمكنهم أيضاً تقديم استشارات داخلية أو خدمات استشارية للمجالات الوظيفية للبرلمان، وتوجيههم في نهوج الممارسات الجيدة للتواصل والمشاركة. ويمكن أن يشجع كبار المديرين ذلك.

وبالاستعانة بمتخصصين في إشراك المجتمع المحلي في تخطيط الأنشطة البرلمانية منذ البداية، يمكن إدماج نهج المشاركة في الممارسات الجيدة في مرحلة مبكرة. وعلى سبيل المثال، في بداية تحقيق جديد للجنة، يمكن لأخصائيي المشاركة المجتمعية مساعدة اللجنة على وضع خطة اتصالات للتحقيق. ويمكن أن يغطي ذلك مسائل مثل الإعلانات الإعلامية التي تروج للدعوة إلى تقديم التقارير وتقديم المشورة بشأن جلسات الاستماع العلنية. ويمكن أيضاً تحديد الأدوات والأساليب لإبقاء المجتمع على اطلاع دائم على التقدم المحرز في التحقيق، فضلاً عن الترويج لتقرير التحقيق بعد إصداره.

والنهج المثالي هو أن يعمل أخصائيو الموضوع والإجراءات البرلمانيون عن كثب مع المتخصصين في المشاركة المجتمعية. إذ سيضمن ذلك إمكانية الاستفادة من مهارات وخبرات هؤلاء المتخصصين لتحقيق نتائج جيدة، ومن ثم تحقيق أفضل النتائج للبرلمان والمجتمع.

٢- توسيع فرص المشاركة

٢-١ تشجيع المشاركة المجتمعية

ينطوي العمل البرلماني على العديد من العناصر المختلفة، بما في ذلك التمثيل، وسن القوانين، والموافقة على الميزانية الوطنية، وبحث قضايا السياسة العامة، والحوار الوطني، والرقابة. ويمكن أن يكون كل مجال من مجالات النشاط البرلماني محوراً من محاور مشاركة الجمهور، مع إتاحة الفرص لمساهمة المجتمع المحلي مباشرةً في أعمال البرلمان.

ويتماشى ذلك مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. وبتشجيع المجتمع المحلي وتمكينه من المشاركة النشطة في عمليات سن القوانين، والنظر في السياسات العامة، ومساءلة الحكومة، يمكن للبرلمانات دعم التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

وتميل مشاركة الجمهور في البرلمانات تقليدياً إلى التركيز على تعميم المعلومات على المجتمع المحلي لإعلام الناس بالطريقة التي يعمل بها البرلمان. وقد تغير هذا النهج بمرور الوقت، مع تزايد الاهتمام بالمشاركة العامة بدلاً من مجرد تعميم المحتويات.

وكما ذُكر سابقاً في هذا التقرير، فإن المعلومات المستمدة من البرلمانات في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن المشاركة العامة توجَّه أكثر فأكثر نحو العديد من الضرورات الرئيسية، ومنها ما يلي:

- إعلام المجتمع بعمل البرلمان والبرلمانيين يكون ملماً بالمسائل قيد النقاش والتشريع
- تثقيف الناس بشأن عمليات البرلمان لمساعدتهم على أن يصبحوا مشاركين نشطين في الديمقراطية
- التواصل مع المجتمع للتفاعل معهم مباشرةً فيما يخص القضايا التي تهمهم
- التشاور مع الجمهور بشأن المسائل المعروضة على البرلمان حتى يتمكنوا من التأثير في طريقة تعامل ممثليهم المنتخبين مع القضايا
- إشراك المجتمع المحلي في كيفية إدارة المشاركة والمساهمة في الأعمال البرلمانية والتأثير فيها.

وقد تبيَّنت ضرورة مراعاة عوامل التعاون والإبداع المشترك والتصميم المشترك، إذ رأت البرلمانات فائدة في العمل بانتظام مع المجتمع المدني لحشد الخبرات داخل المجتمعات المحلية والاستفادة منها. وستُناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في هذا القسم.

ومن الناحية العملية، فإن اتباع نهج استراتيجي للمشاركة يعني الإجابة عن عدد من الأسئلة، منها ما يلي:

- كيف يصبح الجمهور على دراية جيدة بالقوانين وغيرها من الأعمال التي ينظر فيها البرلمان؟
- كيف يُثقَّف المجتمع بشكل أفضل بشأن عمليات البرلمان؟
- كيف يمكن إدارة وتشجيع التواصل المباشر مع الجمهور بشكل مناسب؟
- كيف يُستشار أفراد المجتمع المحلي بنشاط في المسائل المعروضة على البرلمان؟
- هل يمكن أن يكون للجمهور دور في وضع جدول الأعمال والمشاركة في عملية صنع القرار؟

وفي ظل هذا العصر الذي يتزايد فيه انعدام الثقة العامة، فإن التحديات التي تواجه البرلمانات في تنفيذ المشاركة الفعالة هي ضمان ألا تكون المشاركة مجرد ممارسة للعلاقات العامة. وإن عدم الصدق في المشاركة يزيد فقط من عدم الثقة وخيبة الأمل. وعندما يرى أعضاء المجتمع المحلي أن المشاركة طريق ذو اتجاهين – أي حوار حقيقي ومستمر بين المنتخبين والناخبين – فسوف يغتنمون فرص المشاركة بأي شكل من الأشكال.

٢-٢ استخدام مجموعة متنوعة من القنوات

تشهد المشاركة تغيراً سريعاً، حيث تؤثر التكنولوجيا في النهوج الجديدة. ومع ذلك، فإن إمكانات الوصول إلى تلك الموارد ليست واحدة في جميع أنحاء العالم أو داخل البلدان: فالوصول إلى التكنولوجيا والخبرة اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيا يختلفان باختلاف البرلمانات ومجتمعاتها.

وتركز العديد من البرلمانات على المشاركة الرقمية بوصفها وسيلة لجعل عملياتها أكثر كفاءة وتلبية التوقعات المعاصرة والاستجابة للتحديات مثل جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أن القنوات الرقمية تزداد أهمية، فإن المشاركة غير الرقمية تظل جزءاً ضرورياً من المزيج العام، حيث يجب على البرلمانات أن تعمل على أساس شامل للجميع، وألا تترك أحداً خلف الركب.

وتتضح هذه النقطة تحديداً في دراسة الحالة الخاصة بالتحول الرقمي في برلمان البرازيل الواردة في ملحق هذا التقرير. فالبرازيل بلد رائد عالمياً في استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في البرلمان وفي المشاركة المدنية الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، لا تزال الأدوات غير الرقمية مهمة في بلد يفتقر فيه ثلث السكان إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وأدلى أليساندرو مولون، النائب في مجلس النواب البرازيلي، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> يُعدّ استخدام الإنترنت خطوة مهمة لضمان الشفافية والمشاركة، ولكنه ليس كافياً. وأعتقد أنه لا يزال من الضروري الذهاب بأنفسنا حيث يوجد الناس ... وعلى الرغم من أن لدينا ١٣٠ مليون شخص متصل بالإنترنت في البرازيل، فإنه لا يزال لدينا ما يقرب من ٦٠ مليون شخص [غير متصلين بالإنترنت].

للاستزادة، انظر الملحق

البرازيل: المشاركة الرقمية

واستناداً إلى الردود على الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير، من الممارسات الجيدة أن تعتمد البرلمانات مزيجاً متنوعاً من المشاركة يشمل ما يلي:

- تجارب شخصية، مثل الجولات والأيام المفتوحة والعروض الترويجية والبرامج التعليمية، تُقدَّم في البرلمان وخارج المجتمع
- منصات المعلومات عبر الإنترنت مثل المواقع الإلكترونية
- أدوات المشاركة الرقمية غير المواقع الإلكترونية
- المنشورات المطبوعة
- المعلومات المقدمة عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية أو المتخصصة، بما في ذلك الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون
- بث الأعمال البرلمانية، بما في ذلك الجلسات العامة وجلسات الاستماع والأحداث التي تنظمها اللجان
- قنوات التواصل الاجتماعي التي يمكن استخدامها للإعلام والتفاعل والمشاركة
- المشاورات، لا سيما عن طريق استفسارات اللجان البرلمانية
- المنتديات العامة والندوات بشأن القضايا التي تهم المجتمع
- خيارات الاتصال المباشر، بما في ذلك الاجتماعات والموائد المستديرة وقنوات الاتصال المعتادة مثل الهاتف والبريد الإلكتروني والمراسلات.

وحيثما تستخدم المنصات الرقمية لتحسين إمكانية الوصول، من المهم ضمان استمرار مشاركة أفراد المجتمع المحلي الذين يفتقرون إلى التكنولوجيا أو المهارات اللازمة لاستخدامها. والابتكار لا يعني فقط استخدام أحدث الأدوات الرقمية. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يكون الهدف من الابتكار هو تعزيز المشاركة، فإنه يجب ألا يزيد من الحرمان أو يؤدي إلى الاستبعاد.

وفي البرازيل، عالجت منصة *Ideia Legislativa* (الفكرة التشريعية) هذه المسألة من خلال السماح للناس بتقديم مقترحات عبر الإنترنت أو عبر رقم مجاني أو عبر مقاطع فيديو بلغة الإشارة البرازيلية. وقال أليسون برونو دياس دي كيروز، منسق برنامج e-Cidadania في مجلس الشيوخ البرازيلي: «نرى الكثير من الناس يشاركون عبر الهاتف لأن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو لأنهم غير قادرين على المشاركة عبر الإنترنت». وأشار أيضاً إلى الاختلافات بين المشاركين عبر الهاتف وعبر الإنترنت:

> لدينا كبار في السن، وأشخاص أقل تعليماً أو حتى غير المتعلمين، وأشخاص لا يعرفون الكتابة. وهذا مثير جداً للاهتمام لأننا نرى أن ... هذه [الفرص] للمشاركة عبر الهاتف هي حل للفجوة الرقمية.

وتستخدم برلمانات أخرى مزيجاً من وسائل الإعلام المعاصرة والتقليدية، حيث تجمع بين الجديد والقديم. وأشارت كيت أدو، المديرة المسؤولة

عن الشؤون العامة في برلمان غانا، إلى أن البث البرلماني يحظى بشعبية كبيرة في المناطق الريفية حيث يفتقر الناس إلى إمكانية الاتصال بالإنترنت، وأن البرلمان يستخدم أيضاً الصحف والإذاعة المجتمعية وحتى منابر المدن ورؤساءها والكنائس في التواصل:

> نعلن أرقام هاتف يمكن التواصل معنا عن طريقها. ويحظى ذلك بشعبية كبيرة في صفوف الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الإنترنت. ولذلك نحاول الوصول إلى الجميع باستخدام الوسائط المختلفة، بحسب مكان وجود مختلف الفئات.

ويعني التفكير الاستراتيجي اتخاذ قرارات بشأن الأدوات التي تدعم أهداف المشاركة أفضل دعم وكيف يجب استخدام هذه الأدوات للحصول على أفضل النتائج. ويمكن تطبيق هذا النوع من التفكير الاستراتيجي عند البت في الاحتفاظ ببرامج أو خدمات المشاركة القائمة أو استبدالها.

٢-٣ فتح البرلمان

مبنى البرلمان هو مكان الاجتماع الرسمي للممثلين المنتخبين ورمز رئيسي للديمقراطية. ويعد التفاعل في الموقع مع المجتمع المحلي في المباني البرلمانية عاملاً مهماً في البحث عن نهج أكثر استراتيجية للمشاركة بشكل عام.

للاستزادة، انظر الملحق
دراسات الحالة المواضيعية:
فتح المباني البرلمانية أمام الجمهور

وجرت العادة تاريخياً على تصميم مباني البرلمان لإظهار القوة والسلطة. ومن ثم يمكن أن تكون مخيفة للزوار. وفضلاً عن ذلك، يمكن للمتطلبات الأمنية الحديثة أن تجعل مباني البرلمان تبدو مغلقة. وتتناقض هذه السمات مع صورة الانفتاح والشفافية والشمول التي غالباً ما ترغب البرلمانات في إظهارها.

ولقد أدركت البرلمانات منذ فترة طويلة أن مبانيها يجب أن تكون مفتوحة أمام المجتمع حتى يتسنى له الوصول إليها بوصفها مؤسسة عامة. وفضلاً عن ذلك، من الممارسات الجيدة المقبولة عامةً حالياً أن تُجرى أعمال الجلسات العامة واللجان علناً، إلا في الحالات التي تتطلب سرية حقيقية.

وفي جميع أنحاء العالم، وفرت البرلمانات مجموعة متنوعة من الطرائق للجمهور لاكتساب خبرة مباشرة في الموقع الفعلي الذي تجري فيه الأعمال البرلمانية. ويشمل ذلك الجولات والمعارض والأيام المفتوحة والوصول إلى المعارض العامة إبّان الجلسات العامة والبرامج التعليمية.

وفي الآونة الأخيرة، قامت العديد من البرلمانات ببناء مرافق مجتمعية مخصصة داخل مبانيها لإتاحة أشكال أفضل ومختلفة من التفاعل مع الجمهور. ومن الأمثلة على ذلك غرفة مقلدة في النرويج للبرامج التعليمية، وملعب في برلمان نيوزيلندا، ومرافق لرعاية الأطفال في البرلمان الاسكتلندي، ومركز كبير للزوار في كابيتول الولايات المتحدة استقبل ٥ ملايين زائر في ما يزيد قليلاً على عامين.

واتخذت برلمانات أخرى تدابير لتسهيل وصول الأشخاص الذين قد يجدون صعوبة في زيارة المبنى لأسباب جغرافية أو مالية. فعلى سبيل المثال، قدم البوندستاغ الألماني إعانات للسفر، حيث يمكن لكل عضو دعوة ٥٠ مواطناً من دائرته الانتخابية لزيارة المبنى مرتين في السنة.

وأتاحت مختلف البرلمانات حلولاً قائمة على التكنولوجيا مثل الجولات الافتراضية. وتتيح هذه المبادرات الفرصة للناس لزيارة دهاليز المؤسسة في الوقت والمكان اللذين يختارونهما. وهي تُظهر البرلمان كمؤسسة حديثة تركز على توفير الفرص للمجتمع للمشاركة عبر أحدث التقنيات دون التقيد بساعات العمل أو الحضور الشخصي.

ويمكن للبرلمانات أن تستفيد من تجارب نظيراتها في كيفية جعل مبانيها في متناول المجتمع المحلي وزيادة مشاركة المجتمع فيها. ويمكنها أيضاً التعلم من المؤسسات الأخرى التي تحظى بتقدير كبير داخل المجتمع المحلي للطريقة التي يقدمون بها مبانيهم ويقومون بزياراتهم. ويجب أن

> ينبغي أن تكون تجارب الزائرين ملهمة ولا تُنسى.

النمسا: عرض فني بمناسبة «يوم الباب المفتوح».
© Johannes Zinner / Parlamentsdirektion

أذربيجان: طلاب من جامعة ADA يزورون البرلمان.
© الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان

يكون الهدف النهائي هو توفير تجارب للزوار ملهمة ولا تُنسى، بحيث يُحفَّز الجمهور على التواصل مع البرلمان بشكل أكبر.

ويجب أن تكون المباني البرلمانية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يجب أن يكونوا قادرين على دخول المباني والتجول فيها ومشاهدة الأعمال البرلمانية. ويشمل ذلك وجود حلقات استماع وترجمة بلغة الإشارة في الجلسات العامة وفي غرف اللجان.

ويمكن لخطة رئيسية طويلة الأجل أن تحدد كيف يمكن تكييف مبنى البرلمان للمشاركة فضلاً عن التكنولوجيا والمرافق اللازمة، بما في ذلك للمجموعات المجتمعية، لعرض أنشطتها على البرلمانيين أو إجراء أنشطة المشاركة المرتبطة بالبرلمان.

٣- التواصل مع مجموعة متنوعة من الناس

٣-١ تقريب البرلمان من الشعب

البرلمان هو أكثر من مجرد مبنى في عاصمة. فهو مؤسسة حية. وعلى نحو متزايد، تدرك البرلمانات في جميع أنحاء العالم قيمة التعامل مع الناس في الأماكن التي يعيشون ويعملون فيها. ويُعدّ التواصل العام القائم على المكان جزءاً من قرار استراتيجي لجعل البرلمان أكثر شمولية ومتاحاً لجميع قطاعات المجتمع.

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة المواضيعية:
إخراج اللجان من البرلمان للاستماع والمشاركة

ويساعد نقل البرلمان إلى المجتمعات المحلية على إزالة بعض الحواجز التي تحول دون مشاركة الجمهور، ولا سيما في المواقع البعيدة عن العاصمة. وهو يعالج الانتقادات القائلة بأن البرلمانات تتمحور حول المدن ولا تولي اهتماماً كافياً للمجتمعات الإقليمية أو الريفية. وهذا أمر مهم للحفاظ على التماسك بين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد.

وفي العديد من البلدان، تُعدّ الدوائر الانتخابية للنواب أو مكاتب الناخبين همزة وصل محورية بين الناخبين وممثليهم المنتخبين بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات ومكاناً يلتقي فيه البرلمانيون بالناخبين شخصياً وينظمون فيه مشاورات مجتمعية.

وتعني القيود المفروضة على الموارد والنظم الانتخابية أنه لا يمكن لكل برلمانات العالم أن تزود أعضاءها بمكاتب الدوائر الانتخابية. وأحد البدائل هو المكاتب البرلمانية الإقليمية أو الميدانية. ففي إكوادور وبنما وتونس، على سبيل المثال، أنشئت مكاتب الدوائر الانتخابية المتعددة الأحزاب في جميع أنحاء البلاد لزيادة تواصل النواب مع الجمهور خارج البرلمان.

وفي حالة عدم توفر هذه المرافق، يعتمد البرلمانيون على المساحات المجتمعية القائمة أو يعملون من منازلهم. ويمكن للبرلمانات التي تفتقر إلى القدرة على إنشاء مكاتب أن تنظر في السعي إلى إيجاد بدائل مثل المرافق المشتركة في مباني الحكومة المحلية القائمة، أو المكاتب الناشئة في بيئات المجتمع المحلي، أو فرص المشاركة الرقمية حيث تكون الحلول القائمة على التكنولوجيا قابلة للتطبيق.

وإلى جانب الدوائر الانتخابية والمكاتب الإقليمية، تعلن البرلمانات وجودها داخل المجتمع المحلي عن طريق جلسات الاستماع الميدانية، والبرامج التعليمية، والعروض الترويجية، وحتى أسابيع البرلمان. ويجعل ذلك البرلمان قريباً من الشعب وفي متناول المجتمع.

وقال نصف المشاركين في الاستطلاع لهذا التقرير إنهم عقدوا بعض جلسات الاستماع خارج البرلمان. وتظهر النتائج أن جلسات الاستماع الميدانية أكثر تواتراً في البلدان الكبيرة حيث يحتاج أفراد المجتمع المحلي إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى البرلمان في العاصمة.

وأشار فلاديمير فيليبوفيتش، كبير مستشاري وزارة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية لصربيا، إلى أن جلسات الاستماع الميدانية تشمل دائماً منظمات المجتمع المدني المحلية ووسائل الإعلام المحلية، فضلاً عن الاجتماعات مع ممثلي الحكومات في المنطقة. ويتيح ذلك الفرصة للتعامل مع القضايا المحلية في الأماكن التي تُجرَّب فيها.

والوجود المرئي للبرلمانيين في المجتمعات المحلية مفيد للطرفين. فهو يعزز فهم الناس للبرلمان وثقتهم فيه. ويساعد النواب على فهم مخاوف ناخبيهم. ويعزز العلاقات بين البرلمانيين من مختلف القناعات السياسية في أثناء سفرهم والعمل معاً للتحقيق في قضية ما.

وسلطت النائبة الأوغندية روزماري نوات الضوء على أهمية جلسات الاستماع والزيارات الميدانية، مشيرةً إبّان جلسة برلمانية إلى أن زيارة إلى موروتو، التي تبعد خمس ساعات بالسيارة عن العاصمة كمبالا، مكنت من إعادة قضايا ذلك المجتمع المحلي إلى البرلمان.[٦٦]

وقد ردد هذا الشعور كاخا كوتشافا، نائب رئيس برلمان جورجيا آنذاك، الذي استشهد بمثال زيارة لجنة الثقافة إلى مسرح محلي كان قد تدهور إلى حالة سيئة. وقد ساعد رؤية تلك المشكلة مباشرةً في نهاية المطاف على التوصل إلى حل بشأن حماية التراث الوطني.

ويمكن أن تساعد جلسات الاستماع الميدانية أيضاً في إسماع أصوات الجمهور، ويمكن أن تغير حتى أساليب إجراء المشاورات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أجرت لجنة الزراعة في مجلس النواب جولة استماع بشأن مشروع قانون زراعي. واستهلت العملية بعيداً عن الإجراءات الشكلية والقيود الزمنية في واشنطن العاصمة. وبدلاً من العروض الرسمية المعتادة للشهود والتي تتراوح بين ٥ و١٠ دقائق، يمكن لأعضاء المجتمع ببساطة الحضور والمشاركة في جلسة ميكروفون مفتوحة.

وتبيّن أمثلة أخرى أن الإشراك في الميدان – وبعيداً عن البرلمان – يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً في فهم الجمهور وتصوره للمؤسسة. وبالنسبة لرئيسة المجموعة النسائية نيوماي كافولياتي من قرية فيراتا وايليفو في فيجي، كان الحضور الفعلي لرئيس البرلمان إبّان برنامج البرلمان «قابل رئيس البرلمان»

٦٦ Parliament of Uganda, 2021.

> الإشراك في الميدان – وبعيداً عن البرلمان – يمكن أن يحدث فرقاً حقيقياً في فهم الجمهور وتصوره للمؤسسة.

فييت نام: أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي يتحدثون مع الطاقم الطبي والمرضى في مركز صحي في ديان بيان فو بفييت نام.
© الاتحاد البرلماني الدولي / A. Blagojevic

هو الذي أحدث فرقاً في فهم المجتمع لما يحدث في البرلمان وكيفية إدارة العمليات البرلمانية. ففي الماضي، كان بإمكانهم مشاهدة البرلمان على شاشة التلفزيون ولكن لم تكن تُشرح لهم عملياته.[٦٧]

للاستزادة، انظر الملحق

دراسات الحالة القطرية:
فيجي: المشاركة الاستراتيجية

وتعزز أمثلة أخرى قيمة زيارات التوعية في المساعدة على بناء علاقات إيجابية بين البرلمان والمجتمعات التي تمثلها. وفي بوتسوانا، يأخذ برنامج «البرلمان المتنقل» الموظفين البرلمانيين إلى القرى لشرح دور البرلمان، والوصول إلى الأشخاص الذين قد لا يحصلون على تلك المعلومات لولا ذلك. وفي منغوليا، توفر مراكز الدعوة البرلمانية بيئة منظمة للنواب لتطوير الروابط مع أفراد المجتمع المحلي والهيئات الإدارية المحلية ومنظمات المجتمع المدني بطريقة منهجية.

وفي جنوب أفريقيا وتونس والعديد من البلدان الأخرى، تشهد «أسابيع البرلمان» سفر النواب إلى الدوائر الانتخابية خلال الأسابيع المحددة. ويساعد هذا التدبير على معالجة الإهمال السابق للسكان في المناطق الريفية.

وبتقريب البرلمان من الشعب، يمكن للبرلمانات أن تثبت أنها شاملة للجميع ومتاحة للمجتمعات في جميع أنحاء البلاد. وتبين الدراسة الاستقصائية التي أجريت من أجل إعداد هذا التقرير أن العديد من البرلمانات تضطلع بمجموعة من المبادرات المحلية. بيد أنه توجد أيضاً أدلة على أن هذه التدابير يمكن أن تكون عشوائية، ومحدودة النطاق والوصول، ونادرة الحدوث، وغير مستدامة على الأمد الطويل.

ولكي تكون البرلمانات شاملة في مشاركتها، ينبغي لها أن توضح بدقة كيف يمكن لأعضاء المجتمع المحلي في المناطق الإقليمية والريفية المشاركة في ديمقراطيتهم على قدم المساواة مع الأشخاص الذين يعيشون في العاصمة. ويشمل ذلك وضع التزامات وأهداف محددة لتوسيع وتعميق مشاركة البرلمان عن طريق الأنشطة والبرامج والمشاورات المنتظمة التي تعقد محلياً.

وبتحديد برنامج سنوي للأنشطة في المجتمعات المحلية، يمكن للبرلمانات أن تثبت التزامها بالمشاركة مع الأشخاص الذين يعيشون خارج العاصمة. ويمكن للمؤسسات ذات الموارد المحدودة أن تستفيد من أمثلة من برلمانات أصغر حجماً أخرى وبرامج متواضعة وأقل كثافة في استخدام الموارد.

وإن التعاون مع المنظمات والمجموعات المحلية هو أيضاً وسيلة مهمة لضمان ملاءمة الأنشطة لاحتياجات وظروف كل مجتمع. ويُعدّ استخدام قنوات الاتصال التي عادة ما يصل إليها الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات النائية أو الريفية طريقة أخرى لضمان وصول المعلومات إليهم.

ويمكن للبرلمانات بحث الفرص المتاحة لجلب أشخاص من المجتمعات الريفية والإقليمية لزيارة البرلمان على أساس منتظم، مع إعانات لدعم سفرهم (على غرار البوندستاغ الألماني كما هو مذكور آنفاً). ويمكن للمؤسسات الأقل قدرة

٦٧ Parliament of Fiji, 2015: 2.

على القيام بهذا النوع من المبادرات أن تلتمس الدعم من الشركاء الدوليين لتنفيذ برامج في البرلمان تجمع بين مجموعات من أفراد المجتمع المحلي على أساس عرضي، بالاعتماد على نموذج برلمانات التدريب النسائية وبرلمانات الشباب في بلدان مثل ساموا وتونغا. وحتى لو كانت القيود المفروضة على الموارد تعني أن هذه الأنواع من الأحداث ليست متكررة، فإنها يمكن أن يكون لها تأثير مضاعف قيم إذا وفرت تجربة جذابة للأشخاص الذين لولا ذلك لما تمكنوا من زيارة البرلمان. ويمكن للأشخاص العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية في نهاية البرنامج أن يصبحوا سفراء غير رسميين للبرلمان.

٣-٢ جعل المشاركة شاملة للجميع

في الديمقراطية من الضروري أن يتمكن الجميع من المشاركة وألا يتخلف أحد عن الركب. وهذا المبدأ معترف به في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ويتردد صداه في جميع أنحاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعزز عملية صنع القرار المستجيبة والشاملة والتمثيلية التي تؤدي إلى وضع سياسات فعالة في مجالات رئيسية مثل الحد من الفقر والحد من عدم المساواة وتحسين التعليم والرعاية الصحية.

وتتطلب المشاركة العامة الشاملة من البرلمانات التواصل مع مجموعة متنوعة من المجتمعات في جميع أنحاء البلاد. وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية خاصة في الوصول إلى الأشخاص الذين يواجهون حواجز تحول دون المشاركة أو الذين يعانون نقصاً في التمثيل في العمليات الديمقراطية. والبرلمانات التي لا تفعل ذلك لا تتحدث أو تستمع إلى جميع الأشخاص الذين يمثلونهم.

وتقليدياً، ركزت البرلمانات مشاركتها على جمهور عام. وقد مالت إلى اتباع نهج واحد يناسب الجميع، لا سيما عند التواصل مع المجتمع المحلي. وقد أتيحت المعلومات عن طريق المنشورات العامة أو المنصات الرقمية مثل المواقع الشبكية.

وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجريت من أجل إعداد هذا التقرير إلى أن العديد من البرلمانات قد أدركت الحاجة إلى نهج أكثر استهدافاً لتوسيع نطاق مشاركتها والوصول إلى الأشخاص الذين لم يشاركوا فيها. وقد أوضح كريستوف كونراث، وهو موظف أقدم في المجلس الوطني للنمسا، هذه النقطة تحديداً، قائلاً ما يلي:

> هناك وعي متزايد بكيفية الوصول إلى مختلف المجموعات وهناك الكثير من الجهود لجعل تواصلنا أكثر سهولة والاستفادة من الخبرة التي اكتسبناها على مدى تاريخنا الطويل جداً من المشاركة. ونحن نستخدم هذه التجربة للوصول إلى المزيد والمزيد من المجموعات.

ولدى ما يقرب من نصف البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية برامج تستهدف المرأة. ولدى جزء كبير منها مبادرات للأشخاص ذوي الإعاقة. ولدى ما يقرب من ٨٠ في المئة منها أنشطة تستهدف الشباب أو التلاميذ.

ومع ذلك، فإن أقل من ثلث البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية تستهدف بشكل استباقي الأقليات العرقية، والمجتمعات الريفية والأصلية، أو الأشخاص الذين لا تُعدّ اللغة الرسمية للبرلمان لغتهم الأولى، على الرغم من أن هذه المجموعات تشكل شرائح كبيرة من السكان في العديد من البلدان. والمجموعة الأقل احتمالاً للإشراك الهادف هي الأميون.

الشكل ٨: البرلمانات وأوجه الإشراك الهادفة

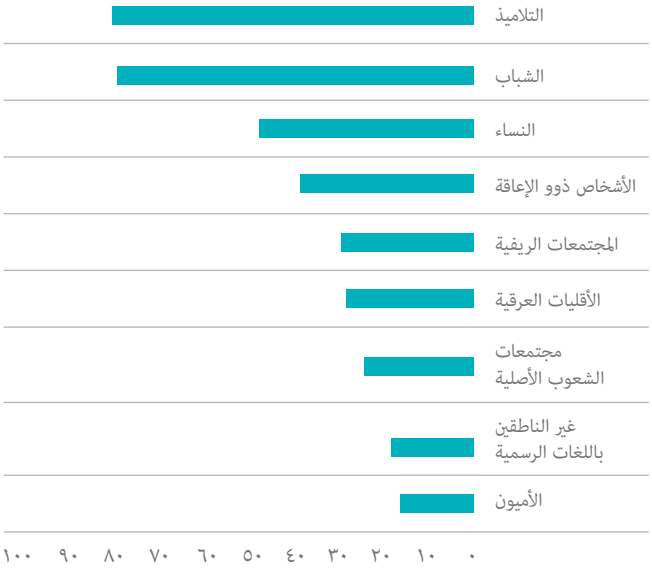

وفي البلدان التي أدى فيها الصراع العرقي إلى تأجيج العنف في الماضي، يمكن للحواجز التي تحول دون المشاركة البرلمانية أن تؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة أو إشعالها مجدداً. ويمكن أن تساعد المشاركة العامة المستهدفة والرامية إلى نزع فتيل العداوات السابقة في الجمع بين الناس والمجتمعات. وقد أكد هذه النقطة جاغديش أير، رئيس رابطة منظمات الشباب في نيبال، الذي أشار إلى أن «المشاركة المنصفة والهادفة لجميع الفئات» يمكن أن تجنبنا «أخطاء الماضي التي أدت إلى صراع عنيف».

وإن لجعل المشاركة العامة شاملة متطلبات عديدة، منها استخدام لغة مفهومة في الاتصالات. وقد شدد على هذه النقطة ألفارو كابريرا، زميل أقدم في مكتب الجمعية الوطنية المجرية، الذي قال: «من المهم دائماً التواصل بطريقة مفهومة مع المواطنين».

وغالباً ما تنطوي التشريعات والجوانب الأخرى للأعمال البرلمانية على مفاهيم معقدة ولغة تقنية. ويمكن للبرلمانات أن تساعد على جعل المجتمع المحلي أكثر اطلاعاً عن طريق ترجمة هذا التعقيد إلى اتصالات يمكن لعامة الناس فهمها بسهولة. وكما ذُكر في الباب ٣ من هذا التقرير، يستخدم مجلس الشيوخ الكندي رسومات وسائل التواصل الاجتماعي للمساعدة على شرح مشاريع القوانين بطريقة سهلة الفهم. وفي نهاية المطاف، فإن جعل المعلومات المتعلقة بالقوانين المقترحة في متناول المجتمع المحلي يسهم في زيادة المشاركة في سن القوانين.

وإن ترجمة المعلومات البرلمانية إلى لغات مختلفة يساعد أيضاً على جعل البرلمان أكثر سهولة في البلدان ذات المجموعات العرقية المتنوعة. وأشار باديفات سونتيبهادا، النائب في برلمان تايلند، إلى أن مجموعات الأقليات التي تستخدم لغات مختلفة يمكن تهميشها و«الشعور بأنها بعيدة» إذا لم تكن قادرة على الوصول إلى المعلومات أو الاتصال بلغتها الخاصة.

وقد تكون تلك أيضاً تجربة أفراد المجتمع الذين يعانون إعاقات سمعية وبصرية، والذين قد يعتمدون على التواصل غير اللفظي. وبإتاحة المعلومات

البرلمانية بلغة الإشارة أو لغة برايل، يمكن للبرلمانات أن تقلل من تهميش بعض أفراد المجتمع المحلي الذين قد يستبعدون أو يُحرمون من المشاركة في العمليات البرلمانية. وقد ذهبت بعض البرلمانات إلى أبعد من ذلك في تكييف تجاربها في المشاركة للاستجابة لاحتياجات هؤلاء الأعضاء في المجتمع المحلي. فبرلمان النرويج، على سبيل المثال، يقوم بجولات بصحبة مرشدين لضعاف البصر تنطوي على لمس أشياء في المبنى البرلماني، وفي الوقت نفسه، أنشأ البوندستاغ الألماني ملصقات برايل ونماذج لمسية مصممة خصيصاً لاستيعاب الزوار الضعاف البصر. وفي أستراليا، يصدر برلمان فيكتوريا نشرة إخبارية منتظمة عن البرلمان بلغة الإشارة.

وهذه التدابير كلها خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي أن تكون أمثلة تحتذي بها البرلمانات الأخرى. ولكن المبادرات الفردية وحدها غير كافية. ومن شأن خطط عمل أكثر شمولاً للاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تيسر مشاركتهم الكاملة (على النحو المناقَش بمزيد من التفصيل في الباب ٥ من هذا التقرير).

والإشراك المستهدِف لا يعني تفضيل مجموعة على الأخرى وإنما توفير فرص متساوية للجميع، عن طريق تزويد المحرومين والأقليات والفئات المغفلة في الماضي بفرصة للمشاركة على أساس شروط مماثلة ومعرفة وفهم مماثلين للفئات التي ظلت في قلب الخطاب السياسي لعقود عديدة.

وعند السعي للوصول إلى مجموعات متنوعة داخل المجتمع المحلي، ينبغي للبرلمانات أن تستخدم أساليب الاتصال التي تستخدمها تلك المجموعات. فمجموعات الأقليات، على سبيل المثال، قد لاتستخدم وسائل الإعلام الرئيسية، ولكنها قد تعتمد بدلاً من ذلك على وسائل الإعلام بلغاتها الخاصة أو على خدمات المعلومات المجتمعية. والتحدي الذي تواجهه البرلمانات هو تحديد قنوات الاتصال المناسبة التي يمكن استخدامها للوصول إلى جماهير محددة.

ويمكن أن تتطلب المشاركة الشاملة أيضاً آليات دعم محددة للمجموعات المحرومة. ويمكن تذليل الحواجز التي تحول دون الوصول والتي تمنع مجموعات معينة من المشاركة عند التخطيط لمبادرات المشاركة. فعلى سبيل المثال، يمكن إدراج ترتيبات الوصول المادي للأشخاص ذوي الإعاقة في الأحداث التي تعقد في البرلمان. ويمكن إدماج تدابير من قبيل التسميات التوضيحية ومترجمي لغة الإشارة في الاتصالات البرلمانية حتى يتمكن الأشخاص الذين يعانون إعاقات سمعية من المشاركة. ويمكن أيضاً إدراج الدعم المالي المستهدف في مزيج التدابير التي تستخدمها البرلمانات لكسر الحواجز التي تحول دون المشاركة.

وبقياس المشاركة من خلال عدسة القائمة المرجعية للإدماج، يمكن للبرلمانات تحديد ما إذا كانت أنشطتها واتصالاتها متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وما إذا كانت تستجيب لاحتياجات الأشخاص الذين لا يتحدثون اللغة الرسمية بكفاءة كافية، وما إذا كان يمكن لذوي التعليم المنخفض فهمها، وما إذا كان يمكن للأشخاص ذوي الموارد المالية المحدودة الوصول إليها. وبتطبيق هذه القائمة المرجعية على أنشطة وقنوات المشاركة الخاصة بها، يمكن للبرلمانات تحديد الثغرات والنظر في التدابير اللازمة لمعالجة الحواجز المستمرة والنظامية التي تحول دون المشاركة.

للاستزادة، انظر الملحق
الأدلة العملية: قائمة مرجعية للإدماج

٣-٣ ضمان أن تكون المشاركة مراعية للاعتبارات الجنسانية

ينبغي أن يكون للرجال والنساء حق متساو في المشاركة في العمليات والهياكل البرلمانية دون تمييز. وهذا شرط مسبق للديمقراطية الحقيقية وحق أساسي من حقوق الإنسان. ومن أجل معالجة الإجحاف الهيكلي الذي تواجهه المرأة وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستويات المشاركة، من المهم أن تستخدم البرلمانات المشاركة التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وتقدم *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني* التعريف التالي:

> البرلمان المراعي للمنظور الجنساني هو البرلمان الذي لا توجد فيه حواجز – جوهرية أو هيكلية أو ثقافية – أمام المشاركة الكاملة للمرأة وأمام المساواة بين أعضائه وموظفيه من الرجال والنساء. وهو ليس فقط مكاناً يمكن للمرأة أن تعمل فيه، ولكنه أيضاً مكان ترغب النساء في العمل والمساهمة فيه. ويشكل البرلمان الذي يراعي الفوارق بين الجنسين مثالاً إيجابياً عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي.[٦٨]

وبالنسبة للبرلمانات التي تسعى إلى تعزيز علاقتها مع مجتمعاتها المحلية، من الأهمية بمكان استهداف المرأة بشكل استراتيجي وضمان إدراج آراء المرأة بصورة مجدية في العمليات البرلمانية.

ويقدم هذا التقرير ثلاث استراتيجيات رئيسية للبرلمانات للمشاركة بشكل أكثر فعالية مع النساء، استناداً إلى مقابلات مع أعضاء البرلمان والأكاديميين وأفراد المجتمع. وبمعالجة كل من هذه الأولويات، على النحو المبيَّن فيما يلي، في إطار استراتيجية المشاركة، يمكن للبرلمانات أن تحرز تقدماً نحو المشاركة المتساوية.

إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة

لا تقتصر عملية إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة على استهداف البرامج والأنشطة الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة فحسب، بل تشمل أيضاً تعميم مشاركة المرأة في جميع أعمال البرلمان. وبالإشارة إلى البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، أبدى الاتحاد البرلماني الدولي الملاحظة التالية:

> لسنوات عديدة، كانت مسؤولية الدفاع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في البرلمانات تقع أساساً على عاتق البرلمانيات. وقد حولنا الآن تركيز تلك المسؤولية إلى البرلمانات، بوصفها مؤسسات تمثل مصالح جميع المواطنين.[٦٩]

٦٨ IPU, 2017: 5.
٦٩ IPU, 2021b.

وتؤكد البحوث التي أجريت من أجل *التقرير البرلماني العالمي* أن الدور القيادي في تعزيز مشاركة المرأة في العديد من البرلمانات لا يزال يقع على عاتق النائبات أو الهيئات المكرسة مثل لجان المساواة بين الجنسين أو المؤتمرات الحزبية. وهي تساعد الهيئات التشريعية على ضمان تحليلإجراءات البرلمانونواتجه من منظور جنساني.

ففي سيراليون، على سبيل المثال، كان لتجمع برلماني نسائي دور فعال في إزكاء الوعي وقيادة العمل للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني. ويراعي التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية الذي سنه البرلمان الشواغل الرئيسية التي أثارها أعضاء التجمع النسائي، الذين أشركوا أيضاً السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي من ست مقاطعات في حملة «١٦ يوماً من النشاط»، وأزكوا الوعي بالتشريع المعتمد حديثاً وناقشوا تنفيذه. ونتيجة لذلك، وضع أعضاء مجالس المقاطعات الستة المشاركة خطط عمل مجتمعية للتصدي لهذا العنف.

وتبيِّن أمثلة من مختلف البلدان أن المشاركة التي تقوم بها المرأة من أجل المرأة تساعد على بناء الثقة، وتستخلص القضايا التي تؤثر في المرأة، وتزيد من مشاركتها. وعندما تؤدي المرأة دوراً قيادياً، فإنها تساهم في زيادة المشاركة وتحسينها.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين بمجرد الاعتماد على النساء البرلمانيات أو زيادة عدد النساء في البرلمانات. ويتطلب «النظر إلى المؤسسة نفسها بعين ناقدة، والاعتراف بالحواجز غير المرئية التي تردع وجود المرأة، أو تحد من مشاركتها أو تعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين، ثم اتخاذ إجراءات قوية لمعالجة هذه القضايا».[٧٠]

ومن المهم أن تلتزم البرلمانات بالمشاركة العامة المراعية للمنظور الجنساني خارج نطاق اللجان والتجمعات المخصصة عن طريق تعميم المشاركة المراعية للمنظور الجنساني في الهيكل البرلماني بأكمله، بما في ذلك اللجان البرلمانية.

ولعل إحدى الطرائق التي يمكن للبرلمانات أن تضفي بها الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في عملها هي أن تكفل اللجان البرلمانية تمثيل كل من المرأة والرجل على قدم المساواة في صفوف الخبراء والشهود في جلسات استماع اللجان. ويتعين على هؤلاء المساهمين، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، أن يكونوا قادرين على مساعدة البرلمان على تقييم آثار التشريعات المخطط لها على جميع قطاعات المجتمع، من أجل ضمان المساواة بين الجنسين.[٧١] ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المشاركة على جميع المستويات، وأن تجعل التوازن بين الجنسين جزءاً من معايير الزيارات الميدانية، وإدارة برامج محددة مثل برلمانات الشباب أو الزيارات الميدانية التي يقوم بها الطلاب.

إشراك المرأة في جميع المحادثات

إن الأولوية الاستراتيجية الثانية لإحراز تقدم نحو المشاركة المتساوية هي أن تشرك البرلمانات المرأة في جميع المحادثات. وينبغي للبرلمانات أن تضع في اعتبارها أن المرأة تشكل نصف السكان ومن ثم فهي تتأثر بجميع القرارات التي تتخذها. والنساء لسن مجموعة موحدة من حيث الاهتمام أو الخبرة. وليس لديهن هوية واحدة ولسن أحاديات البعد: فهن لا يهتمن فقط «بقضايا المرأة». وقد شددت هاريني أماراسوريا، النائبة في برلمان سري لانكا، على هذه النقطة، قائلةً ما يلي:

> هناك افتراض بأنني بصفتي نائبة برلمانية لن أتحدث إلا عن القضايا المفيدة للمرأة مثل النساء والأطفال. وأما الأسئلة الأوسع والأصعب، فإن رأيي لا يهم حقاً. وإني أجلب منظوراً نسائياً إلى كل ما أتحدث عنه، لكنني لن أتحدث فقط عن القضايا التي ينظر إليها على أنها تتعلق بالمرأة. لذا أعتقد أن هذا كان شيئاً كان علي أن أعمل عليه، للتأكد من أنني لا أقتصر على الحديث فقط عن أشياء معينة.

وتتحدث تلك الكلمات عن ظاهرة عالمية وهي قصر النساء على محادثات بشأن بعض القضايا التي تركز على المرأة. وتتطلب المشاركة العامة الهادفة من البرلمانات إشراك المرأة في جميع القضايا قيد المناقشة، من الاقتصاد والأمن، إلى الصحة والزراعة وأي مسألة أخرى تؤثر على المجتمع.

والروابط المنهجية والمؤسسية مع مجموعة واسعة من المجموعات – بما في ذلك الأجهزة الوطنية للمرأة، والمدافعين عن حقوق النوع الاجتماعي ومجتمع الميم والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية – تجلب الخبرة إلى العمليات البرلمانية وتدعم النواب في تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر أدوارهم في صنع القوانين والتمثيل والرقابة.

جعل المشاركة العامة آمنة ومتاحة للنساء

إن الأولوية الاستراتيجية الثالثة المتعلقة بالمشاركة المتساوية هي أن تجعل البرلمانات المشاركة العامة آمنة ومتاحة للمرأة. ويشمل ذلك جعل المشاركة آمنة من منظور جسدي وعاطفي.[٧٢]

ويمكن تشجيع المرأة على المشاركة إذا أخذت سلامتها ومسؤولياتها (مثل رعاية الأطفال) في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن موقع الأنشطة وتوقيتها. وقد تحتاج المرأة أيضاً إلى دعم مالي على سبيل المثال إذا كانت مواردها المالية محدودة أو احتاجت إلى الحصول على رعاية الأطفال أو غيرها من الخدمات من أجل المشاركة.

وينبغي الانتباه أيضاً إلى ما إذا كان شكل نشاط المشاركة يتيح للمرأة التحديث بحرية وانفتاح، وخاصةً إذا كان تاريخ التمييز قد جعل المرأة مترددة في مشاركة وجهات نظرها وآرائها علناً. وتشمل النقاط الرئيسية من يمكنه المشاركة، ومن يقود النشاط، وما القواعد المتعلقة بالحوار والمناقشة، وتصوير وتسجيل الإجراءات، وما خدمات الدعم التي قد تكون مطلوبة عند مناقشة القضايا الحساسة، وكيف ستُستخدم المعلومات المجمعة. وتشير الأبحاث إلى أنه عندما تترأس امرأة مؤتمراً علمياً، أو عندما تطرح امرأة أول سؤال، فمن المرجح أن تشارك نساء أخريات في المناقشة.[٧٣] ويمكن للبرلمانات التحقيق فيما إذا كان هذا صحيحا أيضاً في أنشطتها.

٧٠ IPU, 2021b.

٧١ IPU, 2016.

٧٢ IPU, 2019.

٧٣ Salem and others, 2021.

رواندا: أعضاء مجلس الشيوخ يزورون كبار السن الذين نُقلوا إلى منازل حديثة في مستوطنات مجتمعية تماشياً مع سياسة الحكومة لتوفير منازل للمسنين والمواطنين الضعفاء الذين ما زالوا يعيشون في مستوطنات متفرقة أو في مناطق عالية الخطورة. © مجلس شيوخ رواندا

٤- إشراك المجتمع المحلي بنشاط

٤-١ المشاركة في القضايا المهمة

إن حقيقة بسيطة ولكن قاطعة أن الناس يهتمون بالقضايا التي تؤثر فيهم. والتواصل مع الناس بشأن القضايا التي تهمهم يمكن أن يساعد البرلمانات على الحفاظ على أهميتها بالنسبة إلى المجتمعات التي تمثلها.

وإذا خاب أمل الناس في ممثليهم المنتخبين، وخاب أملهم من المؤسسات العامة وفروا من العمليات السياسية، فسوف يبحثون عن طرائق بديلة للتعبير عن آرائهم وإحداث تغيير يتجاوز البرلمان تماماً.

وشهد النشاط السياسي بشأن قضايا مثل تغير المناخ ظهور حركات واسعة النطاق على المستوى الشعبي. وبمعالجة الشواغل العامة بشأن هذه القضايا والاستجابة لها، تعزز البرلمانات التصور بأنها محفل النقاش العام.

ومن السبل المحتملة قيام البرلمانات بتعديل إجراءاتها وعملياتها القائمة بحيث يمكن مناقشة القضايا التي يقترحها المجتمع المحلي والتحقيق فيها. وبتمكين مسارات المشاركة التي ينشطها المجتمع المحلي، تثبت البرلمانات أنها مهتمة بالموضوعات التي تهم الجمهور، وأنها مستعدة للاستماع إلى الناس بشأن كيفية معالجة هذه القضايا.

ونظام العريضة هو أحد الخيارات. وتحيل بعض البرلمانات بالفعل العرائض التي تجمع ما يكفي من التوقيعات إلى اللجان لعقد جلسات استماع علنية أو إلى جلسة عامة للمناقشة. ويمكن للبرلمانات التي ليس لديها هذه الأنواع من العمليات أن تنظر في كيفية عملها في البلدان الأخرى، وأن تتوصل إلى أساليب مماثلة تنشطها المجتمعات المحلية للمناقشة والاستعراض تناسب ظروفها.

وكما ذُكر سابقاً، فإن اللجان وسيلة أساسية للتفاعل بين البرلمان والمجتمع. وعند وضع جدول الأعمال، تتاح للجان فرصة للانفتاح على أساليب جديدة للتفاعل مع الجمهور فيما يخص الموضوعات التي تهمهم. ويمكن للجان، على سبيل المثال، استضافة منتديات وموائد مستديرة وحلقات عمل بشأن مواضيع يقترحها المجتمع المحلي.

ويمكن للجان أيضاً استخدام المعلومات التي تجمعها من المجتمع بطرائق أكثر جاذبية. وتقليدياً، استخدمت اللجان الأدلة من الخبراء وأفراد المجتمع المحلي فقط في التقارير التي تقدمها إلى البرلمان، وتجنبت أي مناقشة أوسع لتلك الأدلة حتى يُنشر التقرير. ويمكن الاستفادة أكثر من هذه المعلومات. ويمكن للجان أن تعمل مع موظفي المشاركة البرلمانية لإنتاج قصص إخبارية ومقالات وأشرطة فيديو. ويمكن بعد ذلك نشرها عبر القنوات الرقمية، مثل موقع البرلمان على الإنترنت وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي. وسيرى أعضاء المجتمع الذين تستخدم أدلتهم لإنتاج محتوى ذي أهمية إخبارية أنهم يؤخذون على محمل الجد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي استخدام الأدلة بهذه الطريقة إلى زيادة مشاركة الجمهور، مع تقديم معلومات عن القضايا التي تحقق فيها اللجان للجمهور بأساليب تكرر المحتوى الإخباري الآخر الذي تتلقاه عادةً.

ويمكن للجان أيضاً دمج أعضاء المجتمع المحلي في هياكلها ومنحهم مقعداً على طاولة صنع القرار. ومن الأمثلة على هذا النهج من صربيا، على النحو

المبيَّن في الباب ٢ من هذا التقرير، مبادرة الكرسي الأخضر، التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أعمال لجنة البيئة في البرلمان.

وتوجد طريقة أخرى يمكن للبرلمانات أن تتواصل بها مع الجمهور وهي التكليف بإجراء بحوث عن الموضوعات التي تهم المجتمع. ويمكن للمكتبات البرلمانية أو إدارات البحوث إجراء تلك البحوث بشكل مستقل أو بالشراكة مع هيئات بحثية أخرى، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي. واعتاد الباحثون البرلمانيون التركيز على جمع المعلومات ودراسة الموضوعات لمساعدة النواب في عملهم التشريعي واللجان. ويمكن توسيع نطاق اختصاص المكتبات البرلمانية وإدارات البحوث ليشمل المشاركة مع المجتمع. وبعبارة أخرى، يمكنهم إعداد مواد بحثية تتناول القضايا ذات الاهتمام في المجتمع وإطلاع النواب على هذه القضايا.

ويمكن للبرلمان أيضاً أن ينظم منتديات وحلقات دراسية بشأن المواضيع التي يقترحها المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك أن يمنح الناس من جميع أنحاء المجتمع فرصة للتأثير في القضايا التي يدرسها البرلمان ويناقشها. ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك المجتمع بشكل أكثر نشاطاً في مثل هذه المناقشات والمناظرات. ويمكن أن توفر المنتديات عبر الإنترنت التي تبث عبر منصات التواصل الاجتماعي، مثل Facebook Live، فرصاً للتفاعل بين النواب والمجتمع. ويمكن أن يشمل ذلك أفرقة مختلطة تضم برلمانيين وأفراداً من الجمهور على حد سواء.

وإن اتباع نهج يركز على القضايا في برامج التعليم والشباب حول البرلمان يمكن أن يجعل التجربة أكثر تفاعلية ويشجع المشاركين على دراسة الموضوع بدلاً من مجرد اتباع إجراء. أحد الأمثلة على هذا النوع من الممارسة يأتي من برلمان النرويج، الذي يستخدم لعبة محاكاة DEMO للسماح للطلاب بالنظر في القضايا التي تهمهم ثم محاكاة ظروف الحياة الحقيقية التي يناقشون فيها هذه القضايا ويتخذون إجراءات بشأنها. وعلى المنوال نفسه، تتيح برلمانات الشباب القائمة على القضايا في ترينيداد وتوباغو للمشاركين فرصة للمناقشة والخروج بمقترحات لمعالجة مسألة معينة. وركز برلمان الشباب الذي عقد في عام ٢٠٢٠ على سد الفجوة الرقمية.

ويمكن لمسارات المشاركة التي ينشطها المجتمع المحلي أن تسمح للبرلمانات بتوسيع نطاق تفاعلها وتعميقه، مما يوفر حوارا حقيقيا ثنائي الاتجاه بين الناخبين وممثليهم المنتخبين بشأن القضايا التي تهم المجتمع. واستناداً إلى المناقشة الواردة آنفاً، يمكن أن تشمل الأمثلة على هذه المسارات ما يلي:

- آلية لأفراد المجتمع لاقتراح مواضيع للنقاش في البرلمان، ومجالات للتحقيق في اللجان، ومواضيع للبحث في المكتبات البرلمانية وإدارات البحوث.
- المحتوى الإخباري المنشور عبر القنوات الرقمية للبرلمان والذي يعتمد إما على الأدلة المجتمعية المقدمة إلى اللجان وإما الأدلة المجمعة من أعضاء المجتمع ذوي الخبرة في التشريعات أو قضايا السياسة العامة التي يناقشها البرلمان
- المنتديات التي يناقش فيها كل من النواب وأعضاء المجتمع الموضوعات التي يقترحها الجمهور
- جلسات استماع تفاعلية للجنة وموائد مستديرة يمكن لأعضاء المجتمع من خلالها تقديم أسئلة
- الأفرقة الاستشارية المجتمعية التي تغطي مواضيع مختلفة، مثل فريق من المعلمين والطلاب لتقديم المشورة بشأن اتجاه برامج البرلمان التعليمية وموارده.

وهذه الأمثلة ما هي سوى بضع طرائق يمكن للبرلمانات أن تمكِّن بها مختلف فئات المجتمع من المشاركة في العمليات الديمقراطية. وإن تمكين أعضاء المجتمع المحلي من التأثير في المسائل التي يناقشها البرلمان ويحقق فيها ويبحثها يعطي الجمهور رأياً مباشراً فيما يفعله البرلمان ويظهر استعداد البرلمان لزيادة الطابع التشاركي للتعاون مع المجتمع المحلي.

٤-٢ التعاون مع المجتمع المحلي

تنتقل المشاركة إلى مستوى جديد عندما تتعاون البرلمانات مع المجتمع المحلي، ويعملان معاً على تحقيق نتائج تعود بالنفع على الطرفين. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى الإبداع المشترك الذي يدمج المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار، بحيث تُصمم الحلول مع الأشخاص وليس من أجلهم فقط.

ويمكن للتعاون أن يتيح للبرلمانات الوصول إلى الخبرات ولأعضاء المجتمع المحلي التفاعل مع صناع القرار. ويمكن استخدام الموارد المحدودة بكفاءة أكبر، حيث تضع البرلمانات والشركاء الخارجيون مبادرات مشاركة مشتركة بدلاً من القيام بها بمفردهم. ويمكن أن يكون التركيز أكثر على البُعد المحلي للمشاركة ميزة أخرى، إذ قد يمكِّن ذلك البرلمان من الاستفادة من المعرفة المحلية ويسمح للمجتمعات المحلية بالمشاركة بنشاط أكبر في البرامج والعمليات البرلمانية. ويمكن للمنظمات الشريكة التي لديها بالفعل قاعدة عضوية ربط البرلمان بجماهير جديدة.

وقال ما يقرب من ٨٠ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير إنها تعاونت مع شركاء خارجيين بطريقة أو بأخرى، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية.

الشكل ٩: التعاون مع الشركاء الخارجيين

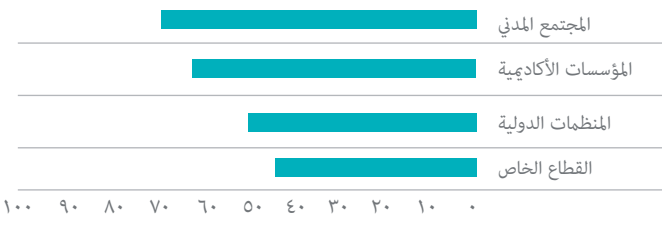

وقد اعتمدت البرلمانات أساليب مختلفة للتعاون. فبرلمان أيرلندا، على سبيل المثال، يدير برلماناً سنوياً للشباب بالاشتراك مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني. وفي ترينيداد وتوباغو، عقد مؤتمر للقيادات الشابة بالشراكة مع برنامج للقيادةالنسائيةوشبكة من الهيئات التشريعية. وفي مقدونيا الشمالية، اشتركت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في دعم مشروع برلماني لبناء القدرات حول التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية والمشتريات. وفي لاتفيا، عملت منظمة جامعة للمنظمات غير الحكومية مع البرلمان للنظر في سبل تعزيز مشاركة هذه المنظمات في العمليات البرلمانية.

ووجدت الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير أيضاً أن العديد من البرلمانات تقيم شراكات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى بشأن برامج التدريب الداخلي والمنتديات والبحوث المتعلقة بالقضايا الرئيسية. ومن الجدير بالتأكيد مجدداً في هذا الصدد ضرورة أن تتدفق فوائد هذا النهج في كلا الاتجاهين: فالبرلمانات تحصل على الخبرة الموضوعية، في حين يستخدم الأكاديميون أبحاثهم في صياغة السياسات العامة ويكتسبون شهرة عامة من عملهم.

وتجاوزت بعض البرلمانات ذلك النهج بتجربة التعاون والمشاركة في الإنشاء في عملياتها التشريعية. وتشير دراسة حالة أعدت لهذا التقرير إلى أمثلة من ثلاثة بلدان. ففي الأرجنتين، يستخدم برنامج «*ليز أبييرتاس*»، المستحدث بالاشتراك بين مجلس النواب والمجتمع المدني، لنشر المقترحات التشريعية، ويتيح للنواب الاطلاع على التعليقات العامة والرد عليها ودمجها في مشروع القانون. وفي إندونيسيا، تتيح أداة مماثلة عبر الإنترنت، تعرف باسم SIMAS، للجمهور التعليق على مشاريع القوانين وتقديم توصيات بشأنها. وفي الولايات المتحدة، استعانت لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب بمنصة POPVOX الشبكية لتمكين أفراد الجمهور من تقديم اقتراحات واقتراح تعديلات على مشروع قانون العدالة البيئية.

للاستزادة، انظر الملحق
دراسات الحالة المواضيعية:
التعاون في العملية التشريعية

ويوجد مثال مختلف قليلاً، هذه المرة من فرنسا، يوضح كيف يمكن إشراك المجتمع في التفكير المستقبلي في القضايا. ففي الأيام الأولى من جائحة كوفيد-١٩، استهلت مجموعة من البرلمانيين الفرنسيين عملية تشاور تسمى «اليوم التالي». وعن طريق منصة مفتوحة المصدر على الإنترنت، يمكن للمواطنين اقتراح أفكار بشأن ما ينبغي أن يحدث بعد مرور الأزمة وتداولها والتصويت عليها. وعُقدت سلسلة من حلقات العمل المواضيعية عبر الإنترنت في إطار الحملة.

ويظهر كل مثال من هذه الأمثلة استعداد البرلمانات لتجربة أساليب جديدة للمشاركة، عن طريق العمل مع الشركاء لتطوير أنظمة جديدة أو عن طريق الاستفادة من المنصات الحالية. ويشكل هذا الانفتاح على التجريب مثالاً يحتذى به للبرلمانات الأخرى في سعيها إلى أن تصبح في متناول المجتمع المحلي.

وعلى الرغم من أن التعاون خطوة إلى الأمام نحو عمليات برلمانية أكثر تشاركية، فلا شك في أن البرلمانات لا تزال في بداية المشوار. ولكن بمواصلة التجربة، يمكن للبرلمانات الحصول على أدلة كافية لتحديد ما إذا كان التعاون والتصميم المشترك مع المجتمع يساهمان في صنع قرار أفضل ونتائج تشريعية أفضل وكيف يساهمان في ذلك.

ويمكن للبرلمانات التي تتطلع إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية أن تضع إطاراً للتعاون، يحدد أهدافها عند البحث عن الشراكات، والمعايير التي تستخدمها لتحديد الشراكات التي ينبغي متابعتها، وكيفية إدارة عملية التعاون على أفضل وجه لتحقيق المنفعة المتبادلة.

٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج

٥-١ وضع خطة عمل

توجد العديد من الخطوات التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لرفع مستوى تفاعلها مع المجتمع وتنشطيه. ويساعد تحديد الاستراتيجية على تحديد أهداف المشاركة. بيد أن النجاح سيعتمد على الإجراءات التي يتخذها البرلمان لتحقيق هذه الأهداف.

وتحدد خطة العمل أو التنفيذ الخاصة بإشراك الجمهور في عمل البرلمان الأمور المحددة التي يتعين إنجازها من أجل تحقيق الأهداف المحددة والمتفق عليها. ومن ثم، فهي جزء مهم من التحول إلى تفكير أكثر استراتيجية. وتحدد هذه الخطة المهام التي يجب القيام بها، والمسؤول عن هذه المهام، والجمهور المستهدف، ومتى يجب إكمال المهام (الإطار الزمني)، والنتائج أو النواتج المحددة المتوقعة.

وتقع مسؤولية وضع خطة عمل المشاركة على عاتق الإدارة البرلمانية. وهي أداة إدارية مهمة تدعم نهجاً منهجياً لتقديم برنامج فعال للمشاركة المجتمعية.

وتتيح مرحلة إعداد الخطة تحديد الأهداف. ومن الأفضل أن تكون الأهداف قابلة للقياس والتحقيق وذات صلة بالنتيجة المتوقعة ومرتبطة بإطار زمني محدد. وسيساعد ذلك على ضمان إمكانية تقييم الإجراءات (على النحو المناقَش بمزيد من التفصيل فيما يلي).

ومن الجوانب المهمة الأخرى لعملية التخطيط لمشاركة الجمهور تخصيص ميزانية لتنفيذ الإجراءات المقترحة. وبتحديد تكاليف أنشطة المشاركة المختلفة المخطط لها لفترة زمنية محددة، في إطار دورة الميزانية السنوية، يمكن للإدارات البرلمانية تحديد أولويات المشاركة.

ويمكن للبرلمانات أيضاً استخدام عملية تخصيص الميزانية للتعهد بالتزامات بأن تكون شاملة. وبتخصيص الأموال للأنشطة والبرامج للأشخاص المحرومين أو الممثلين تمثيلاً ناقصاً، وللأشخاص خارج العاصمة وفي المناطق النائية، يمكن للبرلمانات أن تكفل إعطاء الأولوية لتلك المجموعات في أنشطة التوعية.

٥-٢ التقييم من أجل تحقيق نتائج أفضل

التقييم المنتظم والمحكم مهم للمشاركة الفعالة، بحيث يمكن تقييم نطاق وتأثير برامج وأنشطة البرلمان بطريقة صارمة. وتشمل معايير التقييم عادة الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. وتشدد جوزفين واترا، عضو شعبة الرصد والتقييم في برلمان أوغندا، على أن التقييم يحمل البرلمان «المسؤولية عن النتائج التي نراها» ويمكنه من «التعلم من تنفيذ الأنشطة التي أنجزناها بالفعل».

وكما ذُكر سابقاً، قالت ٣٤ في المئة من البرلمانات التي ردت على الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير إن لديها مؤشرات لرصد وتقييم مشاركة الجمهور. ويشير ذلك إلى أن التقييم يجب أن يصبح أولوية استراتيجية

أعلى للبرلمانات، من أجل ضمان أن تكون مشاركتها على المسار الصحيح وأن تتحسن باستمرار.

ومن المهم النظر في التقييم موضوعاً وأسلوباً ومسؤولاً. ومن الضروري الفصل بوضوح بين مسؤوليات البرلمانيين والموظفين البرلمانيين. وفي كثير من الأحيان، سيركز التقييم على العملية بدلاً من النتائج، فيمكن تضطلع به الإدارة.

ويجب أن تكون المقاييس خاصة بالمشروع. وقد أثار هذه النقطة توماس لارو، رئيس أمانة التقييم والبحوث في برلمان السويد، الذي أوضح أنه بدلاً من استخدام دليل تقييم عام، فإن البرلمان لديه مبادئ تقييم مصممة خصيصا لمشاريع محددة.

ويمكن أن تشمل المقاييس الكمية عدد الأشخاص الذين شاركوا في المشاركة، والمعلومات الديموغرافية التي توضح تنوع الجمهور بحسب الجنس والعمر والموقع والخلفية، ومعلومات عن النتائج المالية. إذ يوضح ذلك الفئات التي تسنى الوصول إليها وتكلفة ذلك.

وتشير البيانات النوعية إلى التجربة التي مر بها الأشخاص في مجال المشاركة العامة. ويمكن أن يشمل ذلك معدلات الرضا، فضلاً عن معلومات عن تأثير المشاركة في الناس، وما اكتسبوه وكيف يعتزمون استخدام التجربة في المستقبل. وينبغي أن تركز المقاييس النوعية أيضاً على ما اكتسبه البرلمان من تجربة المشاركة، ولا سيما على التغيرات الناتجة عن النشاط.

وتعد التعقيبات الواردة من أعضاء المجتمع المحلي جزءاً مهماً من عملية التقييم.

وتتطلب عملية التقييم القوية نظماً مناسبة لجمع البيانات بانتظام واتساق بغية تحليل الاتجاهات بمرور الوقت بحيث يمكن تقييم الأثر الطويل الأجل لأنشطة ونهج المشاركة.

وعلى غرار استراتيجية المشاركة، يجب أن يكون إطار التقييم المستخدم في تقييم المشاريع والأنشطة المنفَّذة في إطار الاستراتيجية شاملاً. ويحدد إطار التقييم الشامل ما يلي:

- المؤشرات التي ستُستخدم لقياس النتائج
- الإحصاءات التي ستُجمع
- سبل جمع التعقيبات من المشاركين
- توقيت إجراء التقييمات (خلال الأطر الزمنية)
- المسؤول عن إجراء التقييم
- طريقة إبلاغ نتائج التقييم، والجهة المتلقية.

ولما كانت البرلمانات تخصص المزيد من الموارد لمشروعات وأنشطة إشراك الجمهور في عمل البرلمان، فقد أصبح التقييم أهم من أي وقت مضى. وستساعد عمليات التقييم المحكمة البرلمانات على ضمان حسن توظيف استثماراتها وإسهامها في تحقيق النتائج المنشودة.

الباب ٥: التركيز المستقبلي على المشاركة

في ظل هذا العالم المتغيّر بسرعة، يتعين على البرلمانات أن تكون متجاوبة وأن تكيِّف وتنشِّط ممارساتها وعملياتها لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ولا يمكن للبرلمانات أن تظل وجيهة بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تمثلها إلا بمواكبة العصر.

وتتمتع البرلمانات بالسلطة والفرصة للارتقاء والقيادة في الممارسة الديمقراطية. وفي كثير من الحالات، خدم التقليد البرلمانات بشكل جيد عن طريق توفير الأسس اللازمة للاستقرار واليقين. ومن موقع القوة هذا، يمكن للبرلمانات أن تبحث عن فرص للتجديد والابتكار، لا سيما في مشاركتها العامة، حتى تكون مستعدة بشكل كاف للمستقبل.

وكما هو موضَّح في *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠[٧٤]، فإن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على تحديث البرلمانات كان سريعاً وجذرياً. ويتيح هذا الوضع فرصة فريدة للتعجيل باعتماد واتباع نهج أكثر انفتاحاً وتشاركيةً.

ويشكل هذا التقرير نداءً واضحاً إلى تركيز البرلمانات على المستقبل في تعاونها مع الجمهور. ويسلم بأن المسؤولية عن ذلك مشتركة. وسيكون الممثلون المنتخبون قدوة يحتذى بها ويقودون الطريق عن طريق الالتزام والعمل، فردياً وجماعياً على حد سواء عن طريق مجموعات الأحزاب البرلمانية. ولكن المسؤولية تقع أيضاً على عاتق الإدارات البرلمانية، التي تمتلك المعرفة والمهارات المؤسسية للعمل مع البرلمانيين لإحداث التغيير.

وناقش الباب ٤ من هذا التقرير مختلف الأولويات التي ينبغي للبرلمانات التي تتطلع إلى توسيع وتعميق مشاركتها أن تعالجها. ويحدد هذا القسم بعض المبادرات الرئيسية لتفكّر فيها البرلمانات وتعمل على أساسها. ويكاد يكون من المؤكد أن هذه المبادرات ستثير عدداً من الأسئلة وتثير نقاشاً قوياً بشأن سبل المضي قدماً. والأمل معقود على أن تبدأ البرلمانات في إعداد نفسها الآن لصياغة نهج أفضل لمشاركة الجمهور كي تظل وجيهة في المستقبل.

١- أخذ الشباب على محمل الجد

الهدف الرئيسي:
زيادة مشاركة الشباب عن طريق نهوج أكثر جرأة يشارك فيها الشباب

يشكل الشباب نسبة متزايدة من سكان العالم. وكي تظل البرلمانات وجيهة بالنسبة لهذه الفئة السكانية المتزايدة، فإنها تحتاج إلى التواصل والتفاعل معها بشكل مفيد. وإذا لم يحدث ذلك، فإن مجموعة حيوية لمستقبل مجتمعنا يمكن أن تنتقل إلى مرحلة البلوغ دون معرفة مفصلة بالبرلمان أو الاهتمام به أو الالتزام به. وسيكون لذلك آثار طويلة الأمد على تفاعل الجمهور مع البرلمان واحترامه.

ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩، يوجد حوالي ١,٢ مليار شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً في العالم، وهو ما يعادل ١٦ في المئة من سكان العالم. وبحلول عام ٢٠٦٥، من المتوقع أن يبلغ عدد الشباب في العالم ذروته بعدد أقل بقليل من ١,٤ مليار شخص.[٧٥]

فهم شباب اليوم

إن شباب اليوم هم جيل رقمي، حتى مع تأثير الفجوة الرقمية. وهم بارعون في التكنولوجيا ومتصلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي. والشباب أكثر قدرة على الحركة من الأجيال الأكبر سناً في حياتهم الاجتماعية ووظائفهم وأماكن إقامتهم، وهم حريصون على السفر وتجربة أشياء جديدة. وهم يميلون إلى التواصل مع القضايا العالمية مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والعنصرية، والتعبئة للمطالبة باتخاذ إجراءات بشأن هذه القضايا. وغالباً ما يركز نشاطهم السياسي على المستوى الشعبي لا القنوات الرسمية القائمة.

ويمكن أن يعزى عدم اهتمام الشباب بالطريقة التي تمارس بها الأجيال الأكبر سناً السياسة إلى عدد من العوامل. فهم يشعرون بأنه لا يتم الاستماع إليهم وأخذهم على محمل الجد، وأن مساهماتهم لا تحظى بالتقدير الكافي، وأنه يجري التعامل معهم بطريقة غير صادقة.

ولقد أظهر الشباب الذين نفد صبرهم من العمليات السياسية القائمة وغير المتحمسين لها أنهم على استعداد لتولي زمام الأمور. والأمثلة المشار إليها سابقاً في هذا التقرير، مثل حملة «ليس صغيراً على الترشح» في نيجيريا وتحالف UKYCC في المملكة المتحدة، توضح كيف أن الشباب على استعداد لتبني قضية وتحدي البرلمانيين لإحداث التغيير.

والأهم من ذلك أنه لا يمكن اعتبار الشباب مجموعة واحدة متجانسة. فهم مجموعة متنوعة لها آراء وخبرات متنوعة تسترشد بها في القضايا التي تهمها والأساليب التي تتفاعل بها. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الشباب ينخرطون فقط في قضايا «الشباب». فقد أظهر الشباب أنهم مهتمون بمجموعة متنوعة من الموضوعات التي تؤثر فيهم الآن وستؤثر فيهم في المستقبل.

إعادة تصور مشاركة الشباب

في الماضي، كانت البرلمانات تميل إلى التركيز على تثقيف الشباب بشأن الديمقراطية والعمليات البرلمانية. ويوجد تقليد راسخ في استخدام الجولات المدرسية وأداء الأدوار والبرامج الطلابية وبرلمانات الشباب والمسابقات لتثقيف الشباب بشأن البرلمان وتجربة جوانب إجراءاته. ومن وقت لآخر، تتواصل البرلمانات أيضاً مع الشباب عن طريق حلقات العمل والمنتديات والموائد المستديرة، بوصفها وسيلة للاستماع إلى آرائهم بشأن القضايا التي تبحثها اللجان البرلمانية.

٧٤ IPU, 2020.

٧٥ United Nations, 2019a: 1.

زيادة مشاركة الشباب
عن طريق نهوج أكثر جرأة
يشارك فيها الشباب.

النمسا: تلاميذ يشاركون في حلقة عمل عن الديمقراطية بمناسبة المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات ٢٠٢١ في فيينا. © Michael Buchner / Parlamentsdirektion

شيلي: حلقة عمل نظمتها اللجنة المعنية بالشفافية المكونة من المجلسين البرلمانيين بالتعاون مع المجتمع المدني لوضع قواعد جديدة بشأن المشاركة المدنية في المجلس الوطني.
© برلمان شيلي

أندورا: جلسة عامة لبرلمان الشباب بحضور رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم وأعضاء اللجنة التشريعية المعنية بالتعليم.
© برلمان أندورا

وقد كثفت بعض البرلمانات جهودها ووضعت برامج أكثر تعمقاً للشباب. ومن الأمثلة على ذلك برنامج التدريب الداخلي في برلمان أوكرانيا، ومجالس الشباب في الدوائر الانتخابية في كندا، ولجنة اختيار الشباب في المملكة المتحدة. وهذه كلها مبادرات مرحب بها تمنح الشباب تجربة أكثر جاذبية للبرلمان عن طريق المشاركة. ولكن مثل هذه البرامج ليست منتشرة على نطاق واسع في صفوف البرلمانات في جميع أنحاء العالم.

ولقد حان الوقت لاتباع نهوج أكثر جرأة تستفيد من حماس الشباب وطاقتهم وأفكارهم وتزيد الاهتمام بالبرلمان والتفاعل معه. ومن أجل التواصل بشكل هادف مع الشباب، تحتاج البرلمانات إلى إعادة تصور نهجها إزاء إشراك الشباب والمشاركة في تصميم مبادرات جديدة للشباب. ويرد فيما يلي موجز لبعض الاقتراحات.

مبادرة الشباب:
التعاون مع الشباب للمشاركة في تصميم ميثاق لمشاركة الشباب

يمكن للبرلمانات أن تحيي مشاركة الشباب عن طريق العمل معهم على تصميم ميثاق لمشاركة الشباب. والتصميم المشترك هو عملية تعاونية تجلب فيها كل مجموعة وجهات نظرها وخبراتها إلى الطاولة من أجل المساعدة في تحديد وفهم ما يجب القيام به للحصول على نتيجة تلبي تطلعات جميع المعنيين.

وهذا النوع من العمليات مهم بخاصةٍ في الحالات التي يكون فيها ميزان القوى غير متساو بين الأطراف المختلفة. وعن طريق التصميم المشترك، يصبح الشباب شركاء متساوين في التخطيط للتفاعلات المستقبلية بين البرلمان والشباب. وهذا نهج مختلف تماماً لأنه يضع الأشخاص الذين هم محور الفكرة أو الحل أو النشاط أو المشروع في قلب عملية صنع القرار. وهو يدرك أن تجربتهم المعيشية لا تقل أهمية عن تجربة صانعي القرار أو أصحاب السلطة.

ويمكن أن تساعد عمليات التصميم المشترك في ضمان موافقة جميع الأطراف على المبادرات المقترحة. وهذا النوع من الالتزام شرط مسبق لتحقيق تغيير وتحسين حقيقيين.

ويمكن لميثاق برلماني للشباب، يوضع بالاشتراك مع الشباب، أن يحدد ما يلي:

- المبادئ التي ينبغي للبرلمان اتباعها للتفاعل مع الشباب، من أجل ضمان التماس وجهات نظرهم وآرائهم وأخذها على محمل الجد وأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات.
- كيف يمكن تحديث برامج وأنشطة التعليم البرلماني بحيث تتماشى مع الفلسفة التربوية المعاصرة بشأن صوت الطلاب وأنشطتهم الترويجية
- الأساليب والنهوج والقنوات التي ينبغي للبرلمان استخدامها للتواصل مع الشباب، وكيف يمكن للشباب أن يضطلعوا بدور قيادي في هذا التواصل
- الخطوات التي يجب اتخاذها لإدماج مشاركة الشباب في العمليات البرلمانية
- الفرص المتاحة للشباب لاكتساب خبرة حقيقية في العمل مع البرلمانيين والإدارات البرلمانية في مشاريع ملهمة وتطلعية ذات نتائج عملية.

تمكين الشباب

توجد أمثلة مختلفة على مواثيق الشباب التي اعتمدت بهدف تحسين المشاركة مع الشباب وتمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار. ومن الأمثلة على ذلك *الميثاق الأوروبي المنقح لمجلس أوروبا بشأن مشاركة الشباب في الحياة المحلية والإقليمية* الذي يتضمن البيانات التالية في ديباجيته:

> المشاركة الفعالة للشباب في القرارات والإجراءات ... أمر ضروري إذا أردنا بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وشمولية وازدهاراً. وإن المشاركة في الحياة الديمقراطية لأي مجتمع هي أكثر من مجرد التصويت أو الترشح للانتخابات، على الرغم من أن هذه عناصر مهمة. وتتعلق المشاركة والمواطنة النشطة بامتلاك الحق والوسائل والمساحة والفرصة، وعند الاقتضاء الدعم للمشاركة في القرارات والتأثير فيها والانخراط في الإجراءات والأنشطة من أجل المساهمة في بناء مجتمع أفضل.
>
> ...
>
> ويجب أن تكفل أي سياسة أو إجراء يرمي إلى تعزيز مشاركة الشباب أن تكون البيئة الثقافية بيئة تحترم الشباب، ويجب أن تأخذ في الحسبان أيضاً الاحتياجات والظروف والتطلعات المتنوعة للشباب. ويجب أن تنطوي على بعض عناصر المرح والاستمتاع.[٧٦]

الشراكة مع الشباب

توجد أساليب مختلفة لعمل البرلمانات مع الشباب على المشاركة في تصميم ميثاق برلماني للشباب. ويشمل ذلك ما يلي:

- الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشبابية
- اختيار مندوبي الشباب من عامة السكان (على سبيل المثال من خلال قنوات مثل وسائل التواصل الاجتماعي)
- دعوة النواب إلى ترشيح مندوبين شباب من دوائرهم الانتخابية أو مناطقهم.

ونظراً إلى أن الشباب هم مجموعة متنوعة، يجب أن تكون عملية التصميم المشترك شاملة. وتشمل العوامل التي يتعين مراعاتها العمر والجنس والخلفية التعليمية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والإعاقة ومكان الإقامة.

استهداف البرلمانيين

وإشراك البرلمانيين في هذه العملية أمر حيوي، لأنه سيبين أن الممثلين المنتخبين يأخذون الشباب على محمل الجد. وعن طريق ميثاق للشباب، يمكن للبرلمانات أن تثبت التزامها بإجراء حوار ثنائي الاتجاه مع الشباب. ويمكن استهداف البرلمانيين الذين لديهم دائرة انتخابية كبيرة من الشباب، والذين لديهم خبرة في العمل مع الشباب أو الذين هم جزء من تجمع شبابي، للقيام بدور قيادي في هذه المشاركة.

إعادة تقييم برامج التعليم

غالباً ما يبدأ تفاعل الشباب ببرامج التعليم البرلماني. ومن أجل تنفيذ نهج أكثر جرأة لإشراك الشباب، تحتاج البرلمانات إلى إعادة تقييم الأنشطة

٧٦ Council of Europe, 2003.

والموارد التي تقدمها. وكما ذُكر آنفاً، تؤكد فلسفة التعليم المعاصر صوت الطلاب والأنشطة الترويجية. ويعترف هذا التفكير بأن الشباب لديهم وجهات نظر فريدة ويجب أن تتاح لهم الفرصة لتشكيل الطريقة التي يتعلمون بها ويشاركون بها.

ويمكن للبرلمانات التي تتطلع إلى السير في هذا الطريق الاستفادة من الخبرة التعليمية في المجتمع المدني بالتواصل مع المعلمين والأكاديميين الذين يعملون بانتظام مع الطلاب ويكونون على دراية بالمناهج الدراسية. ويتمثل أحد الخيارات في إنشاء فريق استشاري للتعليم ليكون بمثابة فريق مرجعي مستمر للبرلمان في وضع برامجه التعليمية. ومن شأن إشراك عدد مختار من الشباب في هذه الحلقة النقاشية أن يعزز التزام البرلمان بالتماس وجهات نظر الشباب بشأن القضايا والعمليات التي تؤثر على الشباب.

النهوض بنهج «من أجل الشباب وبهم»

يوجد مجال آخر للتفكير الجريء وهو النظر في الطريقة التي تبلغ بها المعلومات المتعلقة بالبرلمان إلى الشباب. وسيكون الاتصال الذي يقوده الشباب مثالياً، حيث تتاح للشباب فرص للعمل في مشاريع وأنشطة اتصال محددة، مثل التواصل بشأن ميثاق الشباب وأي أنشطة تنبثق عنه.

ويمكن أن يحصل الشباب على عقود تدريب في مجال الإعلام والاتصالات في البرلمان، أو إذا سمحت الموارد بذلك، على تعيينات مدفوعة الأجر في مشاريع للشباب تقودها الأفرقة المعنية بالمشاركة البرلمانية أو التثقيف. ومن شأن ذلك أن يوفر خبرة عملية للشباب، مع منحهم فرصة لتشكيل الطريقة التي تُبلغ بها المعلومات والأنشطة التي تركز على الشباب إلى الشباب الآخرين.

إنشاء مركز رقمي للشباب

يمكن للبرلمانات أيضاً أن تعمل مع الشباب للنظر في منصات أو محاور رقمية جديدة تتيح زيادة التفاعل بين البرلمان والشباب بشأن القضايا التي تهمهم. فعلى سبيل المثال، يقوم المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك بتجربة منصة رقمية لمحادثات الشباب مع المكاتب القطرية في باكستان وبوتان وتيمور - ليشتي. وستمكن المنصة، التي يجري تطويرها حالياً، من الاستعانة بمصادر جماعية لأفكار السياسات، وستدعم بناء توافق الآراء بشأن أولويات الحكومة، وستساعد على الحث على إيجاد أساليب جديدة للعمل. وسيتم تجميع الردود عبر الإنترنت وتحليلها باستخدام التعلم الآلي. ستُشغَّل المنصة بواسطة Polis، التكنولوجيا المفتوحة المصدر لمنصة Engage Britain.

ومن شأن إنشاء مركز رقمي للمشاركة للشباب، ينسقه البرلمان بالتعاون مع الشباب، أن يظهر التزاماً حقيقياً بمشاركة الشباب. وسيكون تطوير المنصة تجربة قيمة للشباب المعنيين. وهذا في حد ذاته هو محرك لتنشيط الشباب - بناء المهارات والحصول على فرص مثيرة للمشاركة.

الوصول إلى مجموعات الشباب

ولأسباب تتعلق بالقدرات، قد لا تتمكن بعض البرلمانات الأصغر حجماً من وضع ميثاق شامل لمشاركة الشباب. ومع ذلك، لا تزال توجد فرص أمام هذه البرلمانات للأخذ بنهوج أكثر جرأة في تفاعلها مع الشباب: إذ يمكنها التعاون مع مجموعات الشباب المحلية لرسم المبادرات المعنية والتي يمكن إدارتها مثل التدريب الداخلي، ومواضع الخبرة في العمل، والحوارات الشبابية التي توفر فرصاً جذابة وحقيقية للشباب للمشاركة في البرلمان.

اغتنام فرصة فريدة

باختصار، فإن وضع ميثاق برلماني لإشراك الشباب من شأنه أن يوفر فرصة فريدة للتفاعل الذي يركز على المستقبل بين البرلمان والشباب. ومن شأنه أن يظهر التزاماً بالاستماع، والعمل بشكل تعاوني، وأخذ الآراء على محمل الجد، وإجراء التغييرات التي ستمكن الشباب من المشاركة بشكل أكثر جدوى في الديمقراطية البرلمانية.

ومن شأن خطة عمل تنبثق عن الميثاق أن تترجم الأقوال الطيبة إلى أفعال حقيقية. وسيلزم تقييم التقدم المحرز بانتظام، من أجل تقييم ما يصلح وتعديل النهج القائمة على الخبرة والتغذية المرتدة.

ومع الزيادة المتوقعة في عدد الشباب على الصعيد العالمي، لدى البرلمانات أسباب وجيهة للارتقاء وتقديم نهج أكثر جرأة وفعالية لمشاركة الشباب في المستقبل. ومنمصلحة الجميع أن يفعلوا ذلك لأن البرلمانات تحتاج إلى أن تظل ذات صلة بالجيل القادم من صناع القرار وأن تتفاعل معه بشكل هادف.

٢- عدم إغفال أحد

الهدف الرئيسي:

جعل البرلمان أكثر إتاحة وشمولاً للمجتمع بأسره

إن الإدماج والمساواة هما أساس الديمقراطية. وكما ذكر سابقا في هذا التقرير، فهما مبدآن أساسيان يقوم عليهما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى إقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

جعل الإدماج أولوية قصوى

نظراً إلى أن البرلمانات لديها جماهير متنوعة وموارد محدودة، فإن ضمان إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة وعدم تخلف أحد عن الركب لا يزال تحدياً مستمراً. وتعني مواجهة هذا التحدي وضع الإدماج على رأس جدول أعمال المشاركة في المستقبل.

وقد حددت الفصول السابقة من هذا التقرير بعض الطرائق التي بذلت بها البرلمانات في جميع أنحاء العالم جهوداً هادفة لإشراك الأشخاص الذين يواجهون عقبات أمام المشاركة مثل اللغة أو الإعاقة أو البعد أو محو الأمية. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد قطعت شوطاً نحو معالجة مسألة إمكانية الوصول، فلا يزال أمام البرلمانات الكثير قبل أن تكون شاملة حقاً.

وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية خاصة عن ضمان تثقيف الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو المحرومة أو التي وصلت حديثاً إلى بلد ما بشأن العمليات البرلمانية وضمان مشاركتها في تلك العمليات. والإدماج ليس إيثاراً، وإنما فرضية أساسية تبنى عليها المجتمعات العادلة.

وفي الباب ٤ من هذا التقرير، اقترح أن تقاس نهج إشراك الجمهور بقائمة مرجعية للإدماج. وسيتيح القيام بذلك للبرلمانات تحديد الثغرات والحواجز القائمة. ولكن من أجل معالجة أي عوائق للمضي قدماً، سيتعين عليها وضع خطة عمل واضحة بشأن الإدماج.

قدوة يحتذى بها

يمكن للممثلين المنتخبين أن يقدموا مساهمةً جليلةً إذا كانوا قدوة يحتذى بها. فبانفتاح البرلمانيين على مجموعة متنوعة من وجهات النظر حتى تلك التي لا تتفق مع موقفهم السياسي وبالتعامل مع الناس الذين لا يتفاعلون معهم عادة، يستطيع البرلمانيون أن يوجهوا رسالة قوية لصالح الإدماج في الديمقراطية التمثيلية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبرلمانيين من الأحزاب الحاكمة. وعلى الرغم من أن الأغلبية يمكن أن تشق طريقها، فإن الأقلية تستحق أن يكون لها رأي. ويمكن للبرلمانيين أيضاً العمل على ضمان أن تكون أي عمليات برلمانية يقودونها، مثل مشاورات اللجان، شاملة للجميع.

وللإدارات البرلمانية أيضاً دور حيوي تؤديه. إذ يمكنها تقييم جميع أنشطتها واتخاذ إجراءات لمعالجة الحواجز وعدم إمكانية الوصول. ويرد فيما يلي موجز لبعض الاقتراحات.

مبادرة الإدماج:

إنشاء خطة عمل للإدماج

سعياً إلى جعل الإدماج أولوية قصوى، يمكن للبرلمانات وضع خطة عمل للإدماج بالتعاون مع الفئات التي تواجه حالياً عقبات أمام مشاركتها. ومن شأن الخطة الشاملة أن تحدد الحواجز القائمة أمام المشاركة، وأن تحدد الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الحواجز، وأن تحدد أهدافا محددة للإدماج، وأن تتضمن مؤشرات كمية ونوعية يمكن على أساسها قياس النتائج، وأن تحدد المسؤولية عن تنفيذ الخطة.

زرع التزام مشترك بالعمل

يجب أن يكون وضع خطة العمل وتنفيذها مسؤولية مشتركة. ويتمثل أحد الخيارات في إنشاء فريق عامل يتألف من كبار الموظفين البرلمانيين، ومجموعة تمثيلية من البرلمانيين وممثلي المجتمعات المحلية ذوي الصلة. ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تعين مستشاراً أو فريقاً استشارياً معنياً بالإدماج أو الإعاقة للمساعدة في توجيه هذا العمل في المستقبل.

وتشمل المجالات ذات الأولوية التي يتعين تناولها في خطة العمل ما يلي:

- ضمان أن تكون المعلومات والاتصالات الواردة من البرلمان في متناول الجميع
- تيسير دخول مبنى البرلمان
- توفير الفرص لجميع الناس للوصول إلى الأحداث والبرامج والمشاورات البرلمانية والمشاركة فيها
- تصميم البرامج والخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يواجهون الحرمان
- بناء الوعي والثقة بشأن شؤون الإعاقة في صفوف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين.

ومن الخطوات المهمة الأخرى تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يواجهون الحرمان بطريقة لإدراج شواغلهم في جدول أعمال البرلمان. ويمكن التحقيق في آليات جديدة للتعهيد الجماعي للأفكار ومقترحات السياسات.

بحث تدابير الإدماج

اللجان البرلمانية وسيلة مهمة للجمهور للتواصل مع البرلمانيين بشأن القضايا التي تهم المجتمع. ومن ثم، يمكن أن تكون أحد الأماكن التي يمكن أن يحدث فيها عمل أكثر تفصيلاً بشأن الإدماج. ويمكن للجان أن تجري تقييماً لإدراج عمليات التحقيق والتشاور العامة القائمة لديها باستخدام القائمة المرجعية للإدماج الواردة في ملحق هذا التقرير.

> للاستزادة، انظر الملحق
> **الأدلة العملية: قائمة مرجعية للإدماج**

واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، يمكن للجان وضع مجموعة من التدابير يمكن إدماجها بعد ذلك في خطة عمل الإدماج العامة للبرلمان. ويمكنها تحديداً النظر في ما يلي:

- إنتاج معلومات عن عملها ومشاوراتها باللغات الرئيسية المستخدمة في المجتمع (بالإضافة إلى اللغة الأولى للبلد)، بما في ذلك لغة الإشارة
- الحصول على مشورة متخصصة عن الأساليب التي يمكن اللجوء إليها لإجراء الاستشارات العامة
- تمكين أعضاء المجتمع المحلي من تقديم طلباتهم إلى المشاورات العامة بطرق يسهل الوصول إليها، مثل تسجيل مقطع فيديو بلغتهم الأولى (بما في ذلك لغة الإشارة)
- ضمان وجود مرافق وخدمات لجعل المشاورات العامة في متناول شريحة أوسع من المجتمع، بما في ذلك عن طريق التعليق المباشر على البرامج البرلمانية واستخدام مترجمي لغة الإشارة
- إنشاء آلية تمكن أفراد المجتمع من اقتراح مواضيع متعلقة بالإدماج للجان للتحقيق فيها
- تضمين بيان إدماج في تقارير اللجان، وتحديد كيفية إتاحة عمليات التشاور أو التحقيق العام المعين.

معالجة الفجوة بين الجنسين

إذا أريد للبرلمانات أن تصبح أكثر شمولاً في المستقبل، يجب عليها أيضاً أن تعطي الأولوية للمشاركة المتساوية للمرأة والرجل. ويتعين على البرلمانات أن تكثف جهودها لمعالجة الفجوة بين الجنسين التي لا تزال قائمة.

وتهدف *خطة عمل البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني* إلى دعم جهود البرلمانات الرامية إلى أن تصبح مؤسسات أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وهي تقدم مجموعة من الاستراتيجيات في سبعة مجالات عمل يمكن وينبغي أن تنفذها جميع البرلمانات. وتتضمن أيضاً مجموعة أدوات للتقييم الذاتي يمكن لموظفي المشاركة البرلمانية استخدامها لاستعراض مدى استيفاء نهج المشاركة القائم للمعايير التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

واستناداً إلى ذلك التقييم الذاتي، يمكن وضع خطة عمل لمعالجة الفجوات بين الجنسين.

الخضوع للمساءلة

حتى تؤدي خطة العمل إلى برلمان يكون متاحاً وشاملاً أكثر، يمكن للإدارات البرلمانية أن تنظر في إصدار بيان سنوي بشأن التدابير التي اتخذتها والنتائج التي حققتها. ويمكن إما أن يدرج ذلك في التقارير السنوية الحالية الصادرة عن الإدارات البرلمانية، أو أن يتخذ شكل بيان مستقل يقدم إلى البرلمان أو يصدر علناً على موقع البرلمان على شبكة الإنترنت.

الاستعداد للتحولات المجتمعية

إن فهم تركيبة المجتمع حاضراً ومستقبلاً جزء مهم من الإتاحة والإدماج. وعندما تتغير التركيبة السكانية لبلد ما، تحتاج البرلمانات إلى مواكبة الملامح المتغيرة للمجتمع المحلي لضمان قيامها بالإعلام والتثقيف والتواصل والتشاور والمشاركة بطرائق تلبي احتياجات مختلف الفئات داخل المجتمع.

وسوف تؤثر التحولات العالمية الجذرية اليوم في العديد من البلدان في السنوات المقبلة. وسيتعين على البرلمانات التي تتطلع إلى أن تصبح أكثر شمولاً أن تفكر ملياً في كيفية تأثير هذه التغييرات فيها وتفاعلها مع الشعب الذي تمثله.

التكيف مع تغير عدد السكان

على الرغم من أن الشباب يشكلون نسبة متزايدة من سكان العالم، ولا سيما في نصف الكرة الجنوبي، فإن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً هم الفئة العمرية الأسرع نمواً في الشمال. وسيكون لكل مجموعة من هذه المجموعات توقعات ومتطلبات مختلفة للمشاركة ستحتاج البرلمانات إلى التخطيط لها إذا أرادت التواصل معها بفعالية الآن وفي المستقبل.

ويعيش أكثر من ٣ في المئة من سكان العالم، أي نحو ٢٧٢ مليون شخص، خارج بلدانهم الأصلية وهي زيادة كبيرة على مدى العقد الماضي. ويشمل ذلك نسبة أعلى من النازحين قسراً، وقد ترتفع هذه النسبة أكثر مع الاضطراب الناجم عن تغير المناخ.[٧٧] ونتيجة لذلك، في العديد من البلدان، توجد مجموعات كبيرة من الناس الذين لم يولدوا أو يتلقوا تعليمهم هناك – أشخاص قد لا يكونون على دراية بالنظام البرلماني، أو الذين فروا من الصراع، ومن ثم قد يحتاطون من المسؤولين الحكوميين والسلطات. وسيتعين على البرلمانات في البلدان التي يتزايد فيها عدد المهاجرين واللاجئين النظر في أفضل السبل للتفاعل مع هذه المجموعات لضمان قدرتها على المشاركة بفعالية في العمليات الديمقراطية في البلاد.

ومن الاتجاهات المهمة الأخرى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية – وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى ٧٠ في المئة بحلول عام ٢٠٥٠.[٧٨] وسيكون لذلك أيضاً آثار على البرلمانات في مشاركتها العامة، مما يدفعها فيتعين عليها النظر في أفضل السبل للتفاعل مع الناس المنتشرين في المدن المترامية الأطراف بشكل متزايد. وقد تتغير المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة عندما يواجه الأشخاص الذين ينتقلون إلى المراكز الحضرية تحديات مختلفة للقضايا التي تهمهم عندما كانوا يعيشون في المناطق الريفية.

تحديد ملامح المجتمع المحلي

بالحصول على صورة أوضح عن ملامح المجتمع المحلي، ستكون البرلمانات في وضع أفضل لضمان أن تكون نهجها إزاء المشاركة العامة شاملة. ويمكن أن تساعد خريطة ملامح المجتمع المحلي البرلمانات في تخطيطها واتخاذ القرارات بشأن أولويات المشاركة العامة.

ومن شأن هذه الخريطة أن توفر مجموعة من الإحصاءات الديمغرافية التي تبين تركيبة السكان حسب العمر ونوع الجنس والمنطقة المحلية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتحصيل العلمي. ويمكن أن تظهر أيضاً النسبة المئوية للسكان المولودين محليا مقارنة بأولئك الذين ولدوا في بلد آخر. والأهم من ذلك أنه يمكن للتوقعات أن توفر صورة عن الكيفية التي من المرجح أن يتغير بها السكان في المستقبل القريب والبعيد.

وبهذا النوع من البيانات، يمكن للبرلمانات اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن مشاركتها في المستقبل. ويمكنها أن تبتعد عن نهج واحد يناسب الجميع إزاء إشراك الجمهور وأن تحسن مدى وصول البرامج والأنشطة وأهميتها وفعاليتها.

وقد يكون لدى النساء والرجال، وسكان الريف والحضر، والمهاجرين، وأفراد المجتمع المحلي المولودين محلياً تفضيلات مختلفة من حيث كيفية تواصلهم وتفاعلهم. وببناء التخطيط على صورة أكثر اكتمالاً للتركيبة السكانية في البلد، يمكن للبرلمان اتخاذ قرارات أكثر استنارة حول نهج المشاركة التي يمكن ويجب أن يتخذها.

وعلى وجه الخصوص، يمكن للبرلمانات أن تحدد بسهولة أكبر المكان الذي ينبغي أن تستثمر فيه طاقاتها ومواردها لضمان أن تكون في متناول المجتمع بأسره وأن تكون شاملة للجميع من خلال استهداف الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أو المحرومة. وبالاستعداد للتغيرات، يمكن للبرلمانات أن تصمم وتوجه تفاعلها مع المجتمعات القائمة والناشئة.

الاستفادة من الخبرة

يمكن تكليف موظفي البحوث في المكتبات البرلمانية أو أقسام البحث برسم خريطة لملامح المجتمع المحلي. ولدى صياغة استراتيجية المشاركة، استخدم برلمان المملكة المتحدة باحثيه في المكتبات لتحديد مجموعات الأشخاص الذين انسحبوا من الارتباط. وبدلاً من ذلك، يمكن للبرلمانات استخدام الشراكات الخارجية بوصفها وسيلةً للاستفادة من الخبرة البحثية في مؤسسات التعليم العالي.

تعلم الدروس من تجربة المجتمع المدني

لسنوات عديدة حتى الآن، ابتكرت مجموعات المجتمع المدني الوطنية والدولية أساليبها ومنصاتها الخاصة للتفاعل مع البرلمان وتقييم تأثير الأعمال البرلمانية. وبعبارة أخرى، ليس من الضروري أن تأتي كل مبادرة للتفاعل من البرلمان نفسه. ولا حاجة لتكرار المبادرات القائمة على منظمات المجتمع

٧٧ United Nations, 2019b.

٧٨ United Nations, 2019b.

المدني. ومن شأن القيام بذلك أن يكون مضيعة للموارد، ومن المرجح أن يؤدي إلى نتائج عكسية للحوار الجاري.

وبدلاً من ذلك، عندما تصمم البرلمانات قنواتها الخاصة للمشاركة، ينبغي لها أن تتعلم الدروس من هذه المبادرات، وأن تنظر في ما نجح وما لم ينجح كثيراً، وفي الفجوات الموجودة. وينبغي للحلول التي يقودها البرلمان أن تهدف من الناحية المثالية إلى سد هذه الثغرات.

٣- التحول عن طريق التكنولوجيا

الهدف الرئيسي:
تنشيط المشاركة العامة بالتركيز على التفاعل الرقمي

الأساليب الجديدة للتواصل والتعلّم والعمل تحوِّل المجتمع. ولكي تظل البرلمانات وجيهة في عالم سريع التغير ومتصل رقمياً، فإنها تحتاج إلى التركيز على أفضل الطرق لتسخير التكنولوجيا لتوسيع وتعميق مشاركتها العامة. ومع تزايد عدد الأشخاص الذين يستخدمون التكنولوجيا في حياتهم اليومية، ستحتاج البرلمانات بشكل متزايد إلى معالجة توقعات الجمهور بشأن زيادة التفاعل الرقمي وتحسينه.

وفي مقال نشر عام ٢٠١٦ للمنتدى الاقتصادي العالمي، أدلى مؤسس المنتدى ورئيسه التنفيذي السيد كلاوس شواب بالملاحظة التالية بشأن تأثير التكنولوجيا في الحكومة:

> مع استمرار تقارب العوالم المادية والرقمية والبيولوجية، ستمكن التقنيات والمنصات الجديدة المواطنين بشكل متزايد من الانخراط مع حكوماتهم، والتعبير عن آرائهم، وتنسيق جهودهم، وحتى التحايل على إشراف السلطات العامة.[٧٩]

وتنشئ التقنيات الرقمية مساحات جديدة للانخراط والمشاركة المدنية. وقال عالم الاتصالات مارك جاكوب أميراداكيس: «مع ظهور الإنترنت والتقنيات الرقمية المختلفة التي تدعمها وتسهلها، كان هناك أيضاً توسع فيما يتعلق بالمجالات التي يمكن أن تحدث فيها المشاركة الديمقراطية والنقاش العام».

إظهار الطريق

بدأت العديد من البرلمانات في تمهيد الطريق بتنفيذ أدوات رقمية جديدة للمشاركة. وكما ذُكر سابقاً، تستخدم البرلمانات في بلدان، مثل البرازيل والأرجنتين وإندونيسيا والولايات المتحدة، منصات مبتكرة على الإنترنت لتمكين المجتمع من التعليق على التشريعات وتقديم مقترحات بشأنها. وفي الوقت نفسه، استخدمت البرلمانات في أيرلندا واليابان ومقدونيا الشمالية وغيرها الواقع الافتراضي والمعزز لتزويد أفراد المجتمع بتجارب تفاعلية من منازلهم وفصولهم الدراسية وأماكن عملهم، دون الحاجة إلى زيارة مبنى البرلمان.

وقد أتاحت كل هذه الأدوات الجديدة للمشاركة فرصاً مثيرة لتغيير الطريقة التي تتواصل وتتفاعل بها البرلمانات مع مجتمعاتها المحلية. وقد أظهرت البرلمانات التي تستخدم تلك الأدوات كيف يمكن للتكنولوجيا أن تغير نطاق المشاركة، وتجعل العمليات أكثر كفاءة، وتعزز تجربة المستخدم، ويكون لها تأثير أكبر. ولكن يتعين حاجة إلى بذل المزيد من الجهود إذا أريد للبرلمانات أن تستفيد استفادة شاملة من التفاعل المقدم عن طريق التكنولوجيات الرقمية.

تسريع التحول إلى الرقمية

وفرت جائحة كوفيد-١٩ الزخم للبرلمانات لتسريع تحولها الرقمي. وكما ذُكر سابقاً، عندما أصبحت التجمعات المادية غير آمنة، انتقلت المساحات المدنية إلى الإنترنت. واستجابت البرلمانات عن طريق التحول إلى الأدوات عبر الإنترنت حتى تتمكن من مواصلة عملياتها، بما في ذلك عقد جلسات استماع للجنة عبر الإنترنت، والسماح للنواب بالمشاركة في المناقشات العامة عن بعد، وإجراء برامج تثقيف الطلاب عبر الإنترنت. وتشير الأدلة من مختلف البلدان إلى أن استجابة الجمهور لهذه التجارب عبر الإنترنت كانت إيجابية للغاية.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الرقمية قد أصبحت جزءاً مهماً من مزيج المشاركة في ظل الجائحة، فلم تتخلى البرلمانات عن الأنشطة التقليدية مثل الاجتماعات والعروض التقديمية وجلسات الاستماع والندوات. وكان التركيز أكثر على إبقاء المؤسسة مفتوحة بدلاً من زيادة فتحها أمام الجمهور.

ولم تغتنم البرلمانات هذه الفرصة لتغيير طريقة عملها تماماً أو للذهاب إلى أبعد من ذلك في المشاركة العامة – وهي نقطة أكدتها ميشيل فولبين من منظمة Directorio Legislativo، وهي منظمة مجتمع مدني في الأرجنتين:

> اعتقدنا أنها قد تكون فرصة جيدة حقاً لهم لإعادة التفكير في إجراءاتهم الداخلية لتمكين الساحة المدنية. ولكن لسوء الحظ، لم ننجح. لذلك أعتقد أن هذا منظور نحتاج حقاً إلى النهوض به في عصر ما بعد جائحة فيروس كورونا.

الحفاظ على المحور الرقمي

إن مدى استدامة هذا المحور الرقمي هو مسألة نقاش واهتمام للعديد من البرلمانات. ويوجد توقع عام بأن التحول الرقمي المدفوع بجائحة كوفيد-١٩ سيؤدي إلى تغييرات دائمة في طريقة عمل البرلمانات. فعلى سبيل المثال، شهدت الجمعية الوطنية في زامبيا تحولاً كبيراً وسريعاً إلى العمل عن بعد، وتتوقع الاحتفاظ بما لا يقل عن ٨٥ في المئة من هذه الابتكارات بعد الجائحة.

ومع ذلك، يوجد خطر من أن ممارسات المشاركة الرقمية اعتُمدت في ظل الأزمة، والتي مكنت من المشاركة على نطاق أوسع، قد لا تستخدم على نطاق واسع، أو حتى يمكن أن تتراجع بحسب التفضيلات الفردية للبرلمانيين والموظفين. ويمكن للبرلمانات أن تعود إلى أساليب العمل الحضورية التقليدية، مثل عقد جلسات استماع للجان وجهاً لوجه بشكل أساسي، وهو ما قد يحد من مشاركة الأشخاص البعيدين عن البرلمان.

والخطر المقابل هو أن زيادة الاعتماد على الاتصالات والتفاعل الرقميين سيكون له تأثير سلبي لأنه سيزيل أو يقلل من العنصر البشري المهم جداً في المشاركة. وقد تؤدي زيادة الأنشطة البرلمانية عبر الإنترنت إلى تصور أن

٧٩ Schwab, 2016.

البرلمان بعيد عن المجتمع. وقد لا يسفر الحوار عبر الإنترنت عن المستوى نفسه من التبادلات الذي يحدث عندما يلتقي الناس وجهاً لوجه لمناقشة القضايا والمخاوف. وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من العروض التقديمية الثابتة من الناس عندما يتعاملون مع البرلمانيين وفرصة أقل للمشاركة في محادثات ثنائية الاتجاه.

وعند النظر في أفضل طريقة للمضي قدماً، تحتاج البرلمانات إلى تحديد ما إذا كانت مجهزة ولديها الهياكل المناسبة لتعزيز المشاركة الرقمية في المستقبل. وتكدس هذه الاعتبارات تعقيدات وضغوطا إضافية على البرلمانات التي تواجه بالفعل التحدي المتمثل في التعامل مع ما يحدث هنا والآن.

وبالنسبة للبرلمانات ذات الموارد والقدرات المحدودة، يمكن أن يشكل الاستعداد لمستقبل رقمي تحدياً خاصاً. وبدون دعم من المجتمع الدولي، يمكن أن تتسع الفجوة الرقمية بين البرلمانات الكبيرة والصغيرة في عصر ما بعد الجائحة.

مواكبة الاتجاهات

تستخدم الحكومات على مختلف المستويات بشكل متزايد الأدوات الرقمية للحصول على آراء أفراد المجتمع حول مجموعة من قضايا السياسة العامة وتقديم الخدمات. وإذا لم تواكب البرلمانات هذا الاتجاه، فإنها تخاطر بأن تصبح أقل أهمية بالنسبة للمجتمع.

وإذا كان بإمكان الناس استخدام منصات خارج البرلمان للمشاركة المدنية، وإذا كانت هذه المنصات أسهل في الاستخدام أو أكثر شعبية من القنوات البرلمانية، فهل سيتضاءل دور البرلمانيين في طرح القضايا من المجتمع المحلي وإثارتها في البرلمان؟ وإذا كانت المنصات الخارجية على الإنترنت تتيح إجراء العمليات البرلمانية، مثل تقديم الالتماسات، وتفعل ذلك بطريقة تحقق مشاركة مجتمعية واسعة النطاق، فهل تصبح عمليات البرلمان أقل أهمية؟ وإذا استخدمت السلطة التنفيذية أدوات عبر الإنترنت للتشاور مع الناس مباشرة بشأن المقترحات السياسية والتشريعية، فهل ستكتسب بعض آليات البرلمان للتشاور، مثل استفسارات اللجان، قوة جذب أقل لدى الجمهور؟

اتخاذ خطوات أكبر إلى الأمام

حتى الآن، لم تخط البرلمانات سوى خطواتها الأولى في تحويل المشاركة العامة عن طريق التكنولوجيا. وقد أشار إلى ذلك توماس غريغوري من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار قائلاً ما يلي:

> أرى صلة بين أشياء مثل الابتكار التكنولوجي والشرعية، لأن [النواب] غالباً ما يواجهون صعوبة في فهم ما يريده الجمهور، وهو ما يؤدي غالباً إلى انهيار استطلاعات الرأي التقليدية. وما زلنا نفتقر إلى الأدوات التي تساعدنا على فهم ما يريده الناس وما يحتاجون إليه وما يحتاجه البرلمان ليمثل المجتمع.

ويتعين على البرلمانات أن تذهب إلى أبعد من ذلك في أن تكون مبدعة ومبتكرة في المشاركة العامة الرقمية. وفي الآونة الأخيرة، كان التركيز إلى حد كبير على الأمن السيبراني. وبتوجيه المزيد من الاهتمام إلى الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا، ولا سيما للتفاعل والمشاركة العامة، يمكن للبرلمانات أن تعمل نحو فرص مشاركة رقمية أكثر تجاوباً.

مبادرة رقمية:
وضع محفظة من الأدوات الرقمية للتفاعل مع المجتمع

يتعين على البرلمانات إيلاء الأولوية لتحولها الرقمي، ولا سيما في نهوجها الرامية إلى إشراك الجمهور في عملها، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي. وفي كل جوانب التفاعل – أي الإعلام والتثقيف والتواصل والتشاور والمشاركة – ستستفيد البرلمانات من وضع مجموعة من الأدوات الرقمية لتعزيز التفاعل مع المجتمع المحلي.

ويمكن أن تشمل المحفظة الرقمية الشاملة ما يلي:

- تطبيقات الأجهزة المحمولة لسهولة الوصول إلى مجموعة من المعلومات
- النشرات الإلكترونية ومقاطع الفيديو لمزيد من الاتصالات الجذابة
- التقنيات الرقمية في مبنى البرلمان لتشكيل تجربة زائر أكثر جاذبية
- الواقع الافتراضي والمعزز لتوفير تجارب نابضة بالحياة للبرلمان وعمله
- استخدام الألعاب لإضافة جانب ممتع وتنافسي للتعلم
- أحداث تُبث على الهواء مباشرةً وتتيح المشاركة على نطاق أوسع
- استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية الرقمية لقياس المشاعر العامة ووجهات النظر حول القضايا
- منتديات الدردشة عبر الإنترنت للتبادلات ثنائية الاتجاه
- أدوات التعهيد الجماعي لالتماس الأفكار والمقترحات من المجتمع
- منصات إشراك العملاء التي توفر نهجاً شاملاً للتفاعل مع المجتمع
- مراكز المشاركة الرقمية لتوفير مساحات جذابة للمشاركة عبر الإنترنت.

رسم خريطة المستقبل الرقمي

ستحتاج البرلمانات التي تسعى إلى بناء محفظة شاملة من أدوات المشاركة الرقمية إلى خارطة طريق تحدد الخطوات الرئيسية والمعالم الرئيسية. ويمكن للخبراء في التحول الرقمي العمل جنباً إلى جنب مع الإدارات البرلمانية والبرلمانيين لوضع الأدوات الرقمية التي من شأنها أن تستجيب لأهداف واحتياجات مشاركة البرلمان على أفضل وجه في المستقبل. ويمكنها تحديد الأدوات الرقمية المتاحة وما إذا كانت مناسبة للغرض، أو ما إذا كانت توجد حاجة إلى حلول مصممة لهذا الغرض.

وستكون اعتبارات الميزانية عاملاً مهماً في تنفيذ خريطة الطريق. ويمكن للبرلمانيين العمل مع الإدارات البرلمانية لتأمين التمويل الحكومي.

اتخاذ نهج استراتيجي

يمكن أيضاً أن تسهم مراجعة القدرات التكنولوجية الحالية للبرلمان ونهجه وثقافته في وضع خريطة طريق رقمية. ويمكنه تقييم مدى فعالية استخدام التكنولوجيا حاليا للتواصل مع الناس ومدى دمج المشاركة الرقمية في استراتيجية البرلمان الأوسع نطاقاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن ينظر التقييم أيضاً في كيفية مقارنة المشاركة الرقمية للبرلمان بمشاركة المؤسسات الأخرى. وسيكون الهدف العام هو تحديد استراتيجيات محددة ستحتاج البرلمانات إلى اتباعها لتصبح أكثر تركيزا على التكنولوجيا الرقمية في مشاركتها.

وستحتاج البرلمانات أيضاً إلى ضمان تكامل الأدوات الرقمية التي تختارها للمشاركة مع الأنظمة الأوسع نطاقا التي تستخدمها في عملياتها اليومية. وبالنظر في كيفية تناسب المشاركة الرقمية مع بنية أنظمة البرلمانات الأوسع نطاقاً، فضلاً عن تخطيطها الاستراتيجي العام، يمكن للبرلمانات التأكد من أن أدواتها ليست قائمة بذاتها ومستدامة على المدى الطويل.

وكما هو الحال في أي عملية تخطيط، سيتعين تحديد الأولويات. وستستغرق بعض مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقتاً أطول من غيرها.

٤- تشجيع الابتكار

الهدف الرئيسي:

زيادة الابتكار في المشاركة العامة

إن دوامة الحياة السياسية والضغط لإصلاح الأمور الآن غالباً ما يعنيان أن البرلمانات تركز على الدورات الانتخابية. ومع ذلك، يطالب الناس بالمزيد من برلماناتهم والضغط مستمر لتطوير التفكير على المدى البعيد والابتكار في مواجهة التحديات المتزايدة. ولا يمكن للبرلمانات أن تكون بعيدة عن التوقعات المجتمعية المتغيرة إذا أريد لها أن تظل ذات صلة بالشعب الذي تمثله.

وقد اعتُرف بهذه التغييرات في *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠١٨*، الذي أشار إلى أن الجمهور يتوقع الآن سهولة الوصول إلى البرلمان، كما هو الحال بالنسبة للعلامات التجارية، وبشكل متزايد، إلى الخدمات العامة الأخرى، وذكر أن «البرلمانات يجب أن تبتكر وإلا تُهجر».[٨٠] ولحسن الحظ، أظهر *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠*[٨١] أن البرلمانات تتبنى الابتكار بشكل متزايد. وأكثر من نصف البرلمانات لديها على الأقل شكل من أشكال الابتكار غير الرسمي، ولدى ٢٦ في المئة منها استراتيجية رسمية للابتكار.

التركيز على ثقافة الإبداع

التحدي الذي تواجهه البرلمانات متعدد الأبعاد. إذ يعتمد الابتكار على ثقافة إبداعية، وآليات مؤسسية تعزز التفكير المستقبلي، والتعاون مع الأشخاص الذين لديهم خبرة في الأدوات التي تحدث فرقا في حياة الناس. ولكن البرلمانات غالباً ما تكون محافظة وتميل إلى أن تكون مقيدة بالإجراءات. وهذا يمكن أن يعوق الابتكار.

ويعتمد التعاون الفعال مع الجمهور على أن يكون البرلمان مفتوحاً أمام الجمهور ويرحب بمشاركته. ويدفع الانفتاح أيضاً الابتكار بإتاحة أساليب جديدة للتفكير والتخطيط والعمل. ويُظهر الاستعداد للتعاون والابتكار مع المجتمع المدني.

كوستاريكا: رفع الستار عن لوحات بينيميريتوس دي لا باتريا (أبطال الأمة). © برلمان كوستاريكا

٨٠ IPU, 2018: 34.

٨١ IPU, 2020.

وإن تغيير العقليات من الطريقة التي كانت تتم بها الأمور من قبل إلى الطريقة التي يمكن اعتمادها في المستقبل ليس سهلاً. فهو يتطلب قيادة قوية وتوجيهاً واضحاً من النواب والإدارة العليا للإدارة البرلمانية. ومن أجل الابتكار، يجب تشجيع الموظفين على البحث عن أساليب جديدة للعمل وترجمة أفكارهم إلى واقع. ومن المهم أيضاً أن ندرك أنه مع التجريب والابتكار يأتي احتمال الفشل. ولا يكون ذلك بالضرورة أمراً سيئاً إذا استفادت البرلمانات من الدروس السابقة، وإذا أدى ذلك إلى نهج أفضل في المستقبل.

مبادرة من أجل الابتكار:
إنشاء فريق عمل معني بالابتكار

تكمن إحدى طرائق إحداث التحول الثقافي المنشود فيما يتعلق بمشاركة الجمهور في إنشاء فريق عمل معني بالابتكار. ويمكن لهذا الفريق الاستفادة من الخبرات الموجودة داخل البرلمان وخارجه. ويمكنه تقييم سبل المشاركة العامة وتوصية البرلمان باعتماد سبل جديدة لتحسين الاتصال بالمجتمع المحلي ومشاركته. وإن مشاركة أشخاص من جميع أنحاء البرلمان في فريق العمل هذا من شأنه أن يساعد على تعزيز ثقافة الابتكار والتعاون التي يتطلبها التفكير الذي يركز على المستقبل.

ومن المهم أيضاً تعزيز قدرة الموظفين على الابتكار، ويمكن دعم ذلك عن طريق التدريب المناسب. ففي البحرين، على سبيل المثال، يقدم مجلس النواب تدريباً على التفكير التصميمي لموظفي المشاركة العامة.

قيادة الطريق إلى الأمام

يمكن للبرلمانات أيضاً إنشاء آليات رسمية تمكن النواب من العمل بشكل تعاوني في النظر في الحوافز الإدارية والتشريعية والسياسية اللازمة لدفع عجلة الابتكار. ويمكن أن يشمل ذلك الابتكار في البرلمان فضلاً عن قيادة النقاش حول الابتكار داخل المجتمع الأوسع.

وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، شُكلت لجنة التحديث المختارة في مجلس النواب في عام ٢٠١٩ للتحقيق والدراسة والتوصل إلى نتائج وعقد جلسات استماع عامة ووضع توصيات لجعل الكونغرس أكثر فعالية وكفاءة وشفافية نيابة عن الشعب الأمريكي. وتشمل القضايا التي قدمت اللجنة توصيات بشأنها تبسيط العمليات، وتحديث وتنشيط تكنولوجيا مجلس النواب، وجعل مجلس النواب في متناول جميع الأمريكيين.[٨٢]

ويأتي مثال آخر من برلمان فنلندا، الذي لديه لجنة للمستقبل منذ عام ١٩٩٣. وتعمل اللجنة الدائمة المكونة من ١٧ عضواً من أعضاء البرلمان بوصفها مركز أبحاث حول المسائل المستقبلية بما في ذلك سياسة العلوم والتكنولوجيا في فنلندا.[٨٣] وتتمثل مهمتها في توليد حوار مع الحكومة بشأن المشكلات والفرص المستقبلية الرئيسية. وفي تقرير عن التعهيد الجماعي من أجل الديمقراطية، أبدت اللجنة الملاحظة التالية:

> يوفر التعهيد الجماعي إمكانيات مثيرة للديمقراطية. ويمكن للمواطنين المشاركة في عمليات التفكّر والمناقشة والإعداد وحتى تنفيذ القرارات التي كانت في الماضي حكراً على النخبة السياسية والخبراء.[٨٤]

وتضمن التقرير سلسلة من التوصيات لزيادة عمليات المشاركة في رسم السياسات.

ويوضح كل مثال من هذه الأمثلة أن الإرادة السياسية للبرلمانيين يمكن أن تؤدي إلى جهود تعاونية لتحديث وتعزيز التفكير المستقبلي لصالح المؤسسة والمجتمع. ويمكن للبرلمانات مراجعة الآليات القائمة للنواب للمساهمة في تحديث البرلمان والنهوض بالمجتمع في المستقبل. ويمكن استخدام الهياكل المؤسسية القائمة، مثل اللجان الحالية، لهذا الغرض، أو إنشاء هياكل جديدة إذا لزم الأمر.

ويوجد تحد منفصل ولكن مهم يتعلق بالتعقيد المتزايد للسياسة العامة نتيجة للابتكار. وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات النشاط البشري هو مثال على ذلك. وعلى الرغم من أن البرلمانات قد ترغب في إشراك المجتمع المحلي في مثل هذه المسائل – لأنها ستؤثر في حياة الناس – فمن المرجح أن يكون عدد الأشخاص الذين سيفهمون تماماً هذه المسائل المعقدة ويكونون قادرين على التفاعل معها بطريقة ذات مغزى محدوداً. وسيتعين على البرلمانات أن تنظر بعناية في كيفية إشراك المجتمع المحلي في هذه المحادثات، حتى لا تخلق التكنولوجيا انفصالا سياسيا للجمهور.

بحث الإمكانات عن طريق التعاون

السمة المميزة للابتكار هي التجريب. ويمكن أن يساعد العمل مع خبراء خارجيين البرلمانات على بحث إمكانيات المستقبل. والتحديات المدنية، والتعهيد الجماعي للأفكار، والإقامات التعاونية، وشراكات الابتكار هي بعض الأمثلة على كيفية إشراك البرلمانات للمجتمع في التفكير المستقبلي، كما هو مفصل في *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠١٨*:

> في برلمانات مثل مجلس العموم البريطاني ومجلس النواب البرازيلي والكونغرس الوطني الأمريكي، يتعلم الموظفون كيفية الاستفادة من ذكاء المتسللين وتنوعهم وإبداعهم وجرأتهم بتنظيم مسابقات الهاكاثون.[٨٥]

وإن وجود تحد منتظم للابتكار، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، يمكن أن يكون وسيلة مثيرة للبرلمانات لإشراك مجتمعاتها في بعض التفكير المستقبلي. ويمكن أن يركز التحدي على شيء يحتاج إلى تحديث في البرلمان. ويمكن أن يتعمق أيضاً في قضية أو مشكلة مجتمعية أوسع نطاقا، مما يمنح البرلمان فرصة لقيادة التفكير والمناقشة المجتمعية المبتكرة.

٨٢ لمزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، انظر: United States Congress, 2021.

٨٣ لمزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، انظر: Parliament of Finland, 2021.

٨٤ Aitamurto, 2012.

٨٥ IPU, 2018: 34.

دفع عجلة الابتكار

ينبغي ألا يترك المستقبل للصدفة. ويؤكد تقرير *البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠ ذلك بوضوح:

> الابتكار ليس حتمياً بل مدفوعاً. وفي حالة البرلمانات، تشكل الدوافع ضغطاً عاماً من أجل الانفتاح والشفافية والالتزام السياسي داخل المؤسسة.[٨٦]

وإن الابتكار في العمليات وتوجيه النقاش العام بشأن المستقبل يتيح للبرلمانات الفرصة لإبراز صورتها بوصفها مؤسسات استشرافية وتطلعية. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً للطريقة التي يعمل بها البرلمان ويمكن أن يغير قواعد اللعبة فيما يخص نظرة المجتمع للمؤسسة وتقديره لها.

٥- العمل معاً

تشير التحديات العالمية والفئات السكانية المتنقلة والتكنولوجيات الرقمية التي تعبر الحدود الوطنية إلى مستقبل يزداد فيه ترابط المجتمع العالمي. ويتيح ذلك الفرصة للبرلمانات من أجل التعاون معاً والاستفادة من خبراتها وأساليبها وحلولها المختلفة.

التعلم من الآخر

يمكن للبرلمانات أن تستفيد من العمل معاً والتعلم من بعضها بعضاً للتصدي لتحديات مماثلة. وفكرة عدم ترك أحد خلف الركب موضوع مهم يتكرر في جميع أنحاء هذا التقرير. ويسري هذا المبدأ على البرلمانات أيضاً: فمن المهم لها أن تدرك أنها ليست وحدها.

وتنظر البرلمانات باستمرار في ممارساتها الإجرائية التي تراكمت على مدى عقود عديدة. وينطبق الشيء نفسه على المشاركة: فقد ظهرت مجموعة كبيرة من الممارسات على مدى سنوات عديدة، وظهر ممارسون للمشاركة العامة يعملون لصالح البرلمانات في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون أي برلمان قادراً على الاستفادة من هذه التجربة والخبرة للحصول على أفكار وأمثلة بشأن كيفية ضمان جودة المشاركة العامة.

تشجيع مجتمع الممارسة

يمكن للبرلمانات العمل معاً لإقامة وتعزيز مجتمع ممارسة في مجال المشاركة البرلمانية. ويمكن أن يحدث ذلك بين فرادى البلدان، إقليمياً ودولياً. ويمكن أن يشمل مجتمع الممارسة تبادل المعلومات، والمناقشات والمنتديات عبر الإنترنت، وحلقات العمل، وحتى مواضع تنمية المهارات. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً بخاصةٍ للبرلمانات الصغيرة التي ترغب في بناء قدراتها في مجال المشاركة العامة.

ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز مجتمع الممارسة هذا عن طريق مجموعة من الآليات والمشاريع، بما في ذلك مركز الابتكار في البرلمان، الذي ينسق مجموعة من المراكز البرلمانية اللامركزية حيث تتناول البرلمانات المهتمة موضوعات مثل العمل عن بعد والشفافية في تبادل الأفكار والممارسات الجيدة.

ويوفر هذا التقرير زخماً للمشاركة على نطاق أوسع وأعمق، بما في ذلك على المستوى البرلماني الدولي. وسيكون بمثابة نقطة انطلاق لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته المقبلة التي تركز على مشاركة الجمهور في البرلمانات.

اتخاذ إجراءات لتعزيز المشاركة

أوجز هذا التقرير مختلف التدابير التي تتخذها البرلمانات لتحسين إشراك مجتمعاتها المحلية. وفي الوقت نفسه، يدعو إلى اتخاذ إجراءات لتوسيع نطاق تلك المشاركة وتعميقها، بهدف واضح هو تعزيز المشاركة العامة.

وتوفر التوصيات الواردة في القسم الأخير من هذا التقرير سبيلاً للبرلمانات والبرلمانيين والموظفين البرلمانيين من أجل المضي قدماً في تحسين مشاركة الجمهور. وبالنظر بعناية في هذه التوصيات والتفكير في كيفية تطبيقها في البرلمانات بحسب حجمها، يمكن للمجتمع العالمي للبرلمانات أن يوحد الجهود لإحداث فرق في الطريقة التي ينظر بها الجميع إلى الديمقراطية البرلمانية ويشاركون بها فيها.

٨٦ IPU, 2020: 77.

التوصيات

توصيات رفيعة المستوى

التفكير الاستراتيجي: ترسيخ ثقافة المشاركة في البرلمان من أجل توحيد الجهود وضمان تضافرها لتحقيق مشاركة عامة أفضل وأوسع نطاقاً.

الشمولية: جعل الإدماج أولوية ليكون البرلمان متاحاً لجميع أفراد المجتمع.

التشاركية: تشجيع الناس على المشاركة في وضع جدول الأعمال عن طريق فرص للتأثير في القضايا التي يتناولها البرلمان.

الابتكار: القيادة باتباع نهوج جريئة وإبداعية تشرك المجتمع المحلي في العمل وتلهمه للتفاعل مع البرلمان في الحاضر والمستقبل.

التجاوب: التركيز على الاستجابة لتوقعات الجمهور عن طريق الاستماع إلى تعقيبات المجتمع المحلي والتحسين المستمر.

توصيات مفصلة

١- **التفكير الاستراتيجي: ترسيخ ثقافة المشاركة في البرلمان** من أجل توحيد الجهود وضمان تضافرها لتحقيق مشاركة عامة أفضل وأوسع نطاقاً.

- تحديث وتجديد العمليات البرلمانية لتوفير فرص أفضل للمشاركة، مع اضطلاع النواب بدور قيادي في فتح عملية سن القوانين واللجان أمام المزيد من المشاركة العامة.
- جعل المشاركة العامة أولوية استراتيجية للبرلمان وتحديد وتوثيق ونشر استراتيجية المشاركة عن طريق عملية تصميم مشتركة تشمل أشخاصاً من جميع أنحاء البرلمان والمجتمع.
- إظهار القيادة في المشاركة العامة، بأن يكون النواب قدوة في تفاعلاتهم مع المجتمع، وبأن يدافع فريق الإدارة العليا في الإدارة البرلمانية عن المشاركة العامة في جميع أنحاء المنظمة.
- تزويد النواب وموظفيهم بتدريب وتوجيه شاملين لمساعدتهم على رفع مستوى تواصلهم مع المجتمع.
- تنفيذ خطة عمل المشاركة التي تحدد مساراً لتحقيق النتائج.
- زيادة الاستثمار في القدرات والمهارات المهنية اللازمة في الإدارة البرلمانية لبناء وتنفيذ برنامج مشاركة شامل.
- حث الموظفين في جميع أنحاء البرلمان لتعزيز المشاركة العامة في مجالات عملهم وبناء قدراتهم في مجالَي المشاركة والمساهمة.
- ضمان ربط التوعية والتعليم والمشاركة بالاستراتيجية الرقمية للبرلمان.

٢- **الشمولية: جعل الإدماج أولوية** ليكون البرلمان متاحاً لجميع أفراد المجتمع.

- تنفيذ خطة عمل شاملة للإدماج لإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة في جميع جوانب النشاط البرلماني بحيث يتمتع جميع أفراد المجتمع بفرص متساوية للمشاركة ولا يتخلف أحد عن الركب.
- تقييم جميع المشاركات البرلمانية من خلال عدسة قائمة مرجعية للإدماج تضمن مشاركة واسعة النطاق في البرامج والأنشطة استناداً إلى عوامل مثل الدخل والجنس والعمر والعرق والإثنية وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي.
- ضمان أن تكون المشاركة مراعية للاعتبارات الجنسانية عن طريق تعميم مشاركة المرأة في جميع أعمال البرلمان، وإشراك المرأة في جميع المحادثات، وجعل المشاركة العامة آمنة ومتاحة للمرأة.
- تقديم التزامات محددة لنقل البرلمان إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد وتحديد أهداف لمثل هذا التواصل لضمان وجود برلماني منتظم في المجتمعات خارج العاصمة.

٣- **التشاركية: تشجيع الناس على المشاركة في وضع جدول الأعمال** عن طريق فرص للتأثير في القضايا التي يتناولها البرلمان.

- دعم العمليات التي تمكن أفراد المجتمع من اقتراح مسائل للتحقيق والمناقشة والبحث من قبل البرلمان.
- لجوء اللجان البرلمانية إلى العمليات الاستشارية والتشاركية التي تشمل المشاركة المجتمعية.
- إقامة شراكات وأنشطة تعاون مع المنظمات المجتمعية في جميع أنحاء البلاد لتوسيع نطاق المشاركة وعمليات التصميم المشترك التي من شأنها أن تطلع البرلمان على أفكار وأساليب جديدة للمشاركة.
- توفير الفرص للمجتمع للمشاركة مع النواب في القضايا التي تهم الجمهور.

٤- **الابتكار: القيادة باتباع نهوج جريئة وإبداعية** تشرك المجتمع المحلي في العمل وتلهمه للتفاعل مع البرلمان في الحاضر والمستقبل.

- الاستفادة من الخبرات الخارجية بشأن النهوج المعاصرة للمشاركة وسبل تنفيذها في البرلمان.
- تنفيذ خارطة طريق للمشاركة الرقمية لتعزيز الاتصال بين البرلمان والمجتمع عن طريق التقنيات الجديدة، مع ضمان إمكانية الوصول والتأكد من عدم ترك أي شخص خلف الركب.

- تضمين التفكير الإبداعي والمستقبلي في التخطيط البرلماني عن طريق فريق يُعنى بالابتكار داخل البرلمان ويكون مكلفاً بالبحث عن سبل جديدة لإشراك المجتمع والتواصل والتفاعل معه.
- العمل مع الشباب لوضع ميثاق برلماني لمشاركة الشباب، مع خطة عمل تحدد نهجاً أكثر ديناميكية لمشاركة الشباب.
- تنظيم زيارات ملهمة ولا تُنسى إلى مبنى البرلمان لتحفيز الجمهور على الاستمرار في التواصل مع البرلمان.
- وضع رؤية لتعزيز مرافق الزوار والتواصل والتفاعل داخل مبنى البرلمان عن طريق خطة رئيسية تحدد طرائق لتحسين وصول المجتمع إلى المبنى.

٥- **التجاوب: التركيز على الاستجابة لتوقعات الجمهور** عن طريق الاستماع إلى تعقيبات المجتمع المحلي والتحسين المستمر.

- عقد مجموعات تركيز منتظمة مع المجتمع المدني لفهم توقعات المجتمع المحلي للمشاركة في المستقبل.
- إنشاء مجموعات استشارية مجتمعية للمساعدة في تحديد ممارسات جيدة للمشاركة العامة تلقى صدى لدى المجتمع.
- المشاركة بنشاط في مجتمعات الممارسة العالمية والإقليمية حيث يمكن للبرلمانات أن تتبادل الممارسات الجيدة في مجال المشاركة العامة، مع الاستفادة من الخبرات الوجيهة لدى منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.
- إبلاغ نتائج المشاركة باستمرار إلى المجتمع عن طريق مجموعة متنوعة من القنوات.
- وضع أداء لمتابعة التقييم تحدد مشاريع وبرامج وأنشطة المشاركة التي ستخضع للتقييم، والأطر الزمنية للتقييم، وأساليب التقييم.
- وضع تدابير واضحة لتقييم فعالية مشاريع وبرامج وأنشطة المشاركة، وجمع البيانات بطريقة منهجية لدعم التقييمات المحكمة والمنتظمة.
- وضع إطار للإبلاغ بشأن المشاركة العامة يحدد كيف ومتى وإلى من تُبلغ نتائج التقييم.

المراجع المذكورة في هذا التقرير

Aitamurto, T., 2012. "Crowdsourcing for Democracy: A New Era in Policy-Making". ECAS Knowledge Centre. Available at: https://ecas.issuelab.org/resource/crowdsoarcing-for-democracy-a-new-era-in-policy-making.html

Change.org, 2021. "Impact". Available at: https://www.change.org/impact

Constitutional Court of South Africa, 2006. *Doctors For Life International v. The Speaker of the National Assembly and others*, Case no. CCT 12/05, Judgment, 17 August 2006. Available at: https://collections.concourt.org.za/bitstream/handle/20.500.12144/2265/Full%20judgment%20%281.05%20MB%29-7605.pdf?sequence=22&isAllowed=y

Council of Europe, 2003. *Revised European Charter on the Participation of Young People in Local and Regional Life*. Available at: https://www.coe.int/en/web/youth/-/revised-european-charter-on-the-participation-of-young-people-in-local-and-regional-life

Council of Europe, 2017. *Guidelines for civil participation in political decision making*, CM(2017)83-final, 27 September 2017. Available at: https://rm.coe.int/guidelines-for-civil-participation-in-political-decision-making-en/16807626cf

Council of Europe, 2019. *Women in politics and in the public discourse: What role can national Parliaments play in combating the increasing level of harassment and hate speech towards female politicians and parliamentarians?*, Background document for the European Conference of Presidents of Parliament, Strasbourg, 24–25 October 2019. Available at: http://www.assembly.coe.int/LifeRay/APCE/pdf/ConfPres/2019Strasbourg/20191024-WomenPolitics-EN.pdf

Dalia Research, Alliance of Democracies and Rasmussen Global, 2018. *Democracy Perception Index 2018*. Available at: https://www.allianceofdemocracies.org/wp-content/uploads/2018/06/Democracy-Perception-Index-2018-1.pdf

Di Meco, L., and S. Brechenmacher, 2020. "Tackling Online Abuse and Disinformation Targeting Women in Politics", 30 November 2020. Carnegie Endowment for International Peace. Available at: https://carnegieendowment.org/2020/11/30/tackling-online-abuse-and-disinformation-targeting-women-in-politics-pub-83331

Egbas, J., 2018. "How young Nigerians forced president to agree on bill". Pulse News. Available at: https://www.pulse.ng/news/politics/buhari-how-young-nigerians-forced-president-to-agree-on-bill/l34gkj3

Evans, M., 2019. "Trust in politicians and government is at an all time low. The next government must work to fix that". The Conversation, 25 February 2019. Available at: https://theconversation.com/trust-in-politicians-and-government-is-at-an-all-time-low-the-next-government-must-work-to-fix-that-110886

Fournier, P., and others, 2011. *When Citizens Decide: Lessons from Citizen Assemblies on Electoral Reform*. Oxford: Oxford University Press

Glitch, 2021. "About Glitch". Available at: https://glitchcharity.co.uk/about/

Global Barometer Surveys (GBS), 2018. *Exploring Support for Democracy Across the Globe: Report on Key Findings, June 2018*. Available at: https://www.globalbarometer.net/ileServlet?method=DOWNLOAD&fileId=1532652452008.pdf

Government of France, 2020. "Convention citoyenne pour le climat : les 150 citoyens tirés au sort rendent leurs propositions". Available at: https://www.gouvernement.fr/convention-citoyenne-pour-le-climat-les-150-citoyens-tires-au-sort-rendent-leurs-propositions

Hedström, J., and J. Smith, 2013. *Overcoming Political Exclusion: Strategies for marginalized groups to successfully engage in political decision-making*. International IDEA. Available at: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/overcoming-political-exclusion.pdf

International Labour Organization (ILO), 1989. *Indigenous and Tribal Peoples Convention of 1989*. Available at: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C169

Inter-Parliamentary Union (IPU), 2016. *The freedom of women to participate in political processes fully, safely and without interference: Building partnerships between men and women to achieve this objective*, Resolution adopted unanimously by the 135th IPU Assembly (Geneva, 27 October 2016). Available at: http://archive.ipu.org/conf-e/135/item4.pdf

IPU, 2017. *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments*. Available at: https://www.ipu.org/file/3215/download

IPU, 2018. *World e-Parliament Report 2018*. Available at: https://www.ipu.org/file/5920/download

IPU, 2019. *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament*. Available at: https://www.ipu.org/file/8412/download

IPU, 2020. *World e-Parliament Report 2020*. Available at: https://www.ipu.org/file/12443/download

IPU, 2021a. *Conference Report: Democracy and the changing role of parliament in the twenty-first century*, Revised version, Fifth World Conference of Speakers of Parliament. Available at: https://www.ipu.org/file/11352/download

IPU, 2021b. "Gender-sensitive parliaments". Available at: https://www.ipu.org/our-impact/gender-equality/gender-sensitive-parliaments

IPU, 2021c. "Monthly ranking of women in national parliaments". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: https://data.ipu.org/women-ranking?month=6&year=2021

IPU, 2021d. *Social media guide for parliaments and parliamentarians*. Available at: https://www.ipu.org/file/10213/download

IPU and Council of Europe, 2018. *Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Europe*, Issues Brief, October 2018. Available at: https://www.ipu.org/file/5472/download

IPU, European Broadcasting Union (EBU) and Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP), 2007. *The challenge of broadcasting parliamentary proceedings*. Available at: http://archive.ipu.org/pdf/publications/ebu_en.pdf

IPU and United Nations Development Programme (UNDP), 2012. *Global Parliamentary Report 2012: The changing nature of parliamentary representation*. Available at: https://www.ipu.org/file/659/download

IPU and others, 2014. *Implementing the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples*. Available at: https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/implementing-un-declaration-rights-indigenous-peoples

Lobo-Pulo, A. E., and others, 2019. *Government and Digital Engagement Technologies: The Elusive Search for Consensus*. Available at: https://osf.io/download/5d683df3536cf5001a8674ea/

Lovo, B. D., 2021. "Coalición Anticorrupción exige una CICIH en Honduras". Diario Roatán. Available at: https://diarioroatan.com/coalicion-anticorrupcion-exige-una-cicih-en-honduras/

New Zealand Parliament, 2021. *Survey of the New Zealand Public: January 2021*. Available at: https://www.parliament.nz/media/7833/office-of-the-clerk-survey-of-the-public-2020-website.pdf

Norris, P., 2007. "New Feminist Challenges to the Study of Political Engagement" in R. J. Dalton and H-D. Klingemann (eds.), *The Oxford Handbook of Political Behavior*, Oxford: Oxford University Press

O'Neill, K., and J. L. Herman, 2020. *The Potential Impact of Voter Identification Laws on Transgender Voters in the 2020 General Election*. UCLA Williams Institute. Available at: https://williamsinstitute.law.ucla.edu/wp-content/uploads/Trans-Voter-ID-Feb-2020.pdf

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 2021. "Protecting and expanding civic space". Available at: https://www.ohchr.org/EN/Issues/CivicSpace/Pages/ProtectingCivicSpace.aspx

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2019. "Trust in Government". Available at: https://www.oecd.org/gov/trust-in-government.htm

OECD, 2020. *Digital transformation and the futures of civic space to 2030*, OECD Development Policy Papers no. 29, June 2020. Available at: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/79b34d37-en.pdf?expires=1642591591&id=id&accname=guest&checksum=3B2462FCED69ECB38930CE612959E085

Parliament of Australia, 2018. "Petitions". *House of Representatives Practice (7th edition)*. Available at: https://www.aph.gov.au/About_Parliament/House_of_Representatives/Powers_practice_and_procedure/Practice7/HTML/Chapter17/Petitions

Parliament of Australia, 2019. "Action on Petitions". Available at: https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/House/Petitions/Futureofpetitioning/Report/section?id=committees%2freportrep%2f024237%2f26768

Parliament of Austria, 2020. *Parliaments Promoting Democracy: Report on programmes of national parliaments promoting democracy and human rights*. Available at: https://www.parlament.gv.at/ZUSD/PDF/IPU_Publikation_ParliamentsPromotingDemocracy_2020_BF.pdf

Parliament of Fiji, 2015. *Parliament Newsletter: 2015 Parliament Bi-Annual Newsletter*, Issue No. 1. Available at: http://www.parliament.gov.fj/wp-content/uploads/2017/03/Parl_Newsletter_Issue-1-1.pdf

Parliament of Finland, 2021. "Committee for the Future". Available at: https://www.eduskunta.fi/EN/valiokunnat/tulevaisuusvaliokunta/Pages/default.aspx

Parliament of the United Kingdom, 2017. *Public engagement in the UK Parliament: overview and statistics*, House of Commons Library, Briefing Paper no. CBP 8158, 25 November 2017. Available at: https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-8158/CBP-8158.pdf

Parliament of Uganda, 2021. "Plenary discussion, 23 March 2021". Available at: https://www.parliament.go.ug/cmis/views/10f52f31-4510-49dc-87be-1f7ae8c3e946%253B1.0

Parliament of Victoria, 2021. *Inquiry into the impact of social media on Victorian elections and Victoria's electoral administration*. Electoral Matters Committee. Available at: https://www.parliament.vic.gov.au/images/stories/committees/emc/Social_Media_Inquiry/EMC_Final_Report.pdf

Rousseau, S., and A. Morales Hudon, 2017. *Indigenous Women's Movements in Latin America: Gender and Ethnicity in Peru, Mexico, and Bolivia*. New York: Palgrave Macmillan

Salem, V., and others, 2021. "Scientific medical conferences can be easily modified to improve female inclusion: a prospective study". *The Lancet Diabetes & Endocrinology 9(9)*, July 2021. Available at: https://www.thelancet.com/journals/landia/article/PIIS2213-8587(21)00177-7/fulltext

Schroedel, J., 2019. "How to support local citizen initiatives". Citizen Lab. Available at: citizenlab.co/blog/civic-engagement/how-to-support-local-citizen-initiatives/

Schwab, K., 2016. "The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond". World Economic Forum. Available at: https://www.weforum.org/agenda/2016/01/the-fourth-industrial-revolution-what-it-means-and-how-to-respond/

Senate of Canada, 2021. "Social Media". Available at: https://sencanada.ca/en/sencaplus/social-media

Solijonov, A., 2016. *Voter Turnout Trends around the World*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA). Available at: https://www.idea.int/sites/default/files/publications/voter-turnout-trends-around-the-world.pdf

The Guardian, 2016. "The slow-burning hatred that led Thomas Mair to murder Jo Cox", 23 November 2016. Available at: https://www.theguardian.com/uk-news/2016/nov/23/thomas-mair-slow-burning-hatred-led-to-jo-cox-murder

The Guardian, 2019. "Here, here: the Swedish online love army who take on the trolls", 15 January 2019. Available at: https://www.theguardian.com/world/2019/jan/15/the-swedish-online-love-army-who-battle-below-the-line-comments

Tibúrcio, T., 2015. *The Right to Petition: Study for the PETI Committee*. European Parliament. Available at: https://www.academia.edu/19769477/The_right_to_petition_Study_carried_out_for_the_Policy_Department_for_Citizens_Rights_and_Constitutional_Affairs_upon_request_of_the_PETI_committee_of_the_European_Parliament_2015

Tormey, S., 2014. "The Contemporary Crisis of Representative Democracy". *Democratic Theory* 1(2), December 2014: 104–112. Available at: https://www.berghahnjournals.com/view/journals/democratic-theory/1/2/dt010211.xml

Tucker, J. A., and others, 2018. *Social Media, Political Polarization, and Political Disinformation: A Review of the Scientific Literature*. Hewlett Foundation. Available at: https://www.hewlett.org/wp-content/uploads/2018/03/Social-Media-Political-Polarization-and-Political-Disinformation-Literature-Review.pdf

UK Youth Climate Coalition (UKYCC), 2018. *Ten year report 2008–2018*. Available at: https://issuu.com/ukycc/docs/ukycc_10_year_report

UKYCC, 2021. "How Green is Your MP?" Available at: https://www.ukycc.com/how-green-is-your-mp

UNDP, 2019. "Effective Citizen Engagement Key to Avoiding Disconnect with Parliaments". Press release, UNDP Pacific Office in Fiji, 18 October 2019. Available at: https://www.pacific.undp.org/content/pacific/en/home/presscenter/pressreleases/2019/effective-citizen-engagement-key-to-avoiding-disconnect-with-parliaments.html

UNDP, 2021. *Trust in Public Institutions: A conceptual framework and insights for improved governance programming*, Policy Brief. Available at: https://www1.undp.org/content/dam/undp/library/Global Policy Centres/OGC/Trust in Public Institutions Policy Brief_FINAL.pdf

United Nations, 2018. Youth 2030: *The United Nations Youth Strategy*. Available at: https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2018/09/18-00080_UN-Youth-Strategy_Web.pdf

United Nations, 2019a. *International Youth Day, 12 August 2019: Ten key messages*. Available at: https://www.un.org/development/desa/youth/wp-content/uploads/sites/21/2019/08/WYP2019_10-Key-Messages_GZ_8AUG19.pdf

United Nations, 2019b. "Shifting Demographics". Available at: https://www.un.org/en/un75/shifting-demographics

United Nations, 2020. *COVID-19 and Human Rights: We are all in this together*. Available at: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf

United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), 1998. *Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-making and Access to Justice in Environmental Matters*. Available at: https://unece.org/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2018. "Developing communities through radio", 20 June 2018. Available at: https://en.unesco.org/radioict/press/developing-communities-through-radio

United Nations Office of the Secretary-General's Envoy on Youth, 2016. "Launching Global Campaign Promoting Right of Young People To Run for Public Office", November 2016. Available at: https://www.un.org/youthenvoy/2016/11/launching-global-campaign-promoting-rights-young-people-run-public-office/

United States Congress, 2021. "Making Congress Work Better for the American People". Select Committee on the Modernization of Congress. Available at: https://modernizecongress.house.gov/

Wike, R., L. Silver and A. Castillo, 2019. "Many Across the Globe Are Dissatisfied With How Democracy Is Working", 29 April 2019. Pew Research Center. Available at: https://www.pewresearch.org/global/2019/04/29/many-across-the-globe-are-dissatisfied-with-how-democracy-is-working/

World Wide Fund for Nature (WWF), 2009. "Climate change Young Ambassadors". Available at: https://web.archive.org/web/20090702082125/http:/www.wwf.org.uk/what_we_do/tackling_climate_change/our_work_in_the_uk/climate_change_young_ambassadors/

المنهجية ومصادر البيانات

استخدم هذا التقرير مجموعة واسعة من مصادر البيانات يلي بيانها:

المقابلات: أجريت، على مدى عام ٢٠٢٠، ١٣٦ مقابلة مع برلمانيين وموظفين من جميع أنحاء العالم. وكانت مجموعة المشاركين متوازنة تقريباً بين الجنسين، ومتوازنة نسبياً من الناحية الإقليمية (٣٣ في المئة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٣٣ في المئة من أوروبا، و٢٠ في المئة من الأمريكتين، و١٤ في المئة من آسيا والمحيط الهادئ).

الدراسة الاستقصائية: أُرسلت دراسة استقصائية إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في صيف عام ٢٠٢٠. ووردت ردود من ٦٣ برلماناً تمثل ٦٩ مجلساً برلمانياً. وشملت هذه التقارير ٢٧ رداً من أوروبا، و١٣ رداً من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٣ رداً من آسيا والمحيط الهادئ، و١٠ ردود من الأمريكتين، و٦ ردود من الشرق الأوسط. وسُجِّل ذلك التفاوت في الردود أيضاً على مستوى فئات الناتج المحلي الإجمالي المحددة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة (٣١ رداً من البلدان المرتفعة الدخل، و١٨ رداً من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، و١٥ رداً من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و٥ ردود من البلدان المنخفضة الدخل) وحجم السكان (٣٠ رداً من البلدان الصغيرة (تعداد السكان أقل من ٢٠ مليون نسمة)، و٢٠ من البلدان المتوسطة (تعداد السكان أكبر من ٢٠ مليون نسمة وأقل من ٥٠ مليون نسمة) و١٧ من البلدان الكبيرة (تعداد السكان أكبر من ٥٠ مليون نسمة).

وراعينا ذلك في التحليل بإدراج عوامل ترجيح إقليمية إضافية في جميع النماذج الإحصائية، فضلاً عن متغيرات لضبط الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان. ورُجِّحت البيانات الواردة من المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل أكبر من أجل تعويض ذلك التفاوت.

مجموعات التركيز المواضيعية: عُقدت أربع مجموعات تركيز مواضيعية (عن إشراك الشباب، وتعاون منظمات المجتمع المدني، والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، والنوع الاجتماعي، والمشاركة) في خريف عام ٢٠٢٠. وجمعت إجمالاً ٢٨ مشاركاً من ٢١ بلداً يمثلون البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وممارسي تعزيز البرلمانات والأوساط الأكاديمية.

وشاركنا في تنظيم مجموعة تركيز أخرى للمراهقات اللواتي شاركن في البرلمان في شباط/فبراير ٢٠٢١ مع منظمة Plan International، بدعم من مؤسستي Child Rights Connect وSave the Children. وفي هذه الجلسة، شاركت الناشطات الشابات من مختلف البلدان تجاربهن في المشاركة بوصفهن مواطنات.

المدخلات المكتوبة من منظمات المجتمع المدني: جُمعت مدخلات مكتوبة مفصلة من أكثر من عشر منظمات رائدة من منظمات المجتمع المدني.

الفريق الاستشاري: في النصف الأول من عام ٢٠٢١، عُقدت اجتماعات شهرية مع مجموعة استشارية من الخبراء شملت البرلمانيين والموظفين البرلمانيين وممارسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأكاديميين وقادة المجتمع المدني. وواصلت هذه الاجتماعات توجيه عملية إعداد التقرير ووفرت مصدراً آخر للمدخلات.

وعلى مدى عملية البحث، رُكِّز على التناسب بين الجنسين. ومن بين البالغين الذين أجريت معهم مقابلات والمشاركين في دراسات الحالة، كان ٥١ في المئة منهم ذكوراً و٤٩ في المئة منهم إناثاً.

شكر وتقدير

هذا *التقرير البرلماني العالمي* منشور مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأصبح البحث ممكناً بفضل مئات الأفراد والمنظمات الذين ساهموا بأفكارهم وخبراتهم ورؤاهم. ودعمت شراكة قيمة مع Civicus البحث المتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني في المشاركة العامة، بما في ذلك فريق تركيز شارك في تصميمه وضم منظمات من مختلف البلدان والمجالات الفنية. ويود الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أن يعربا عن امتنانهما للمعهد الديمقراطي الوطني، والشراكة الدولية للميزانية، وParlAmericas، وPlan International على دعمها التنظيمي في عملية البحث.

وقامت Maya Kornberg بتصميم وقيادة الأبحاث الخاصة بالتقرير. وأجرى Alex Prior مقابلات مع النواب والموظفين البرلمانيين. وأدارت Maya Kornberg وAlex Prior دراسات الحالة. وقدم كل من Karim Chalhoub وMarine Guéguin وAhjeong Nah وTemitayo Odeyemi وKatherine Zegarra وMaanasa Sivashankar وChristine Sheldon المساعدة في مجال البحث والصياغة للتقرير ودراسات الحالة.

وكتبت المسودة الأولى للتقرير Maya Kornberg. وكتبت النسخة النهائية Tamar Chugoshvili وAndres Lomp. وقام Andy Williamson بتحرير دراسات الحالة الواردة في الملحق. ودعمت Maya Kornberg إعداد الصيغة النهائية للتقرير.

وقاد إدارة المشروع Andy Richardson بالتعاون مع Charles Chauvel وAgata Walczak وبدعم من Irena Mijanovic. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت Sarah Lister بالموافقة على نص التقرير.

ونحن مدينون لكل من Cristina Leston-Bandeira، أستاذة السياسة في جامعة ليدز، وSven Siefken من معهد السياسة العامة في جامعة مارتن لوثر – هال – فيتنبرغ، على مشورتهما وتوجيهاتهما الجليلة طوال فترة إعداد هذا التقرير.

واستفاد التقرير كثيراً من رؤى فريق استشاري من الخبراء من البرلمانات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني: Elisabete Azevedo-Harman، وMaria Baron، وTamar Chugoshvili، وFrank Feulner، وThomas Gregory، وIqra Khalid، وBiljana Ledenican، وCristina Leston-Bandeira، وAsa Lindestam، وRocio Noriega، وEmanuele Sapienza، وLeo Sibanda، وSven Siefken، وPenelope Tyawa، وSusan Wilding.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانهما للأشخاص التالية أسماؤهم لمشاركتهم في المقابلات وأفرقة التركيز وغيرها من المشاورات:

Harini Amarasuriya، وYahya Almulla، وOrly Almagor Lotan، وAntonio Anastasia، وJane Atterton، وJagdish Ayer، وElisabete Azevedo-Harman، وMeriem Baba Sy، وTibor Bana، وBruno Bazzana، وEhud Becker، وImen Ben Mohamed، وVinod Bhanu، وSimon Burall، وAlvaro Cabrera، وDavid Carr، وAntonio Carvalho e Silva Neto، وJuan Carlos Chavarría، وLuis Arlette، وGerardo Chaves، وPatrick Chemwolo، وDavid Clark، وSonia Cruz، وContreras Agustina، وJorge Paulo De Franca، وDe Luca، وDerek Dignam، وDejan Dimitrievski، وFinda Fraser، وFlavia Freidenberg، وCedric Frolick، وMarija Golubeva، وPatricia Gomes Rego de Almeida، وMiguel Gonzalo، وAmna Solveig، وBožena Jelušić، وThida Htun، وKeren Horowitz، وJónsdóttir Iqra، وTara-Jane Kerpens-Lee، وErnest Kamanzi، وKhalid Intissar Kherigi، وKarl Koessler، وChristoph Konrath، وKakha Kuchava، وJamila Ksiksi، وShashini Kulanayake، وLord Laming، وMaika Lakeba، وMateo Lagimiri، وThomas Tirisiane Logavatu، وMaria Liz، وÅsa Lindestam، وLarue Davit Maisuradze، وZenaide Maia، وAlasdair Mackenzie، وNader Koos Mirck، وCynthia Mbamalu، وPaulina Maturana، وAlessandro Madimetsa Molekwa، وTumi Mogorosi، وMnif Gabriela Morawska-Stanecka، وShirley Montsho، وMolon Japhet Muthomi، وJonathan Murphy، وMike Morden، وArchibold Nyambi، وFatimata Niambali، وHye-Ri Nam، وLassad Kadri Org، وBen Opoku Aryeh، وAlex Ogutu، وMeritxell Paulo Paim، وBlanca Ovelar، وOuerghemmi، وVinicius Poit، وRodolfo Peña Flores، وPalmitjavila Alisson Bruno، وThanapod Puttarak، وIrina Pruidze، وArantxa Rodríguez، وMephato Reatile، وDias de Queiroz، وWinnie Seoposenge، وVerónica Seguel، وMaría Rosado، وRosaline Smith، وJames Sloam، وSteingrímur Sigfússon، وPadipat Suntiphada، وEmma Stephenson، وSoe Soe، وConstanza Toro، وRobin Teitsman، وSanja Šurina، وLuvuyo Tyali، وSefania Tudonu، وSikhumbuzo Tshablala، وDaniela Valerie Vaz، وSøren Væver، وBermet Ubaidillaeva، وVega Charles Walker، وMichelle Volpin، وJuris Vigulis، وEdge Watchorn، وJosephine Watera، وKristine Zonberga.

البرلمانات المشاركة في عملية البحث الخاصة بهذا التقرير

فيما يلي قائمة بالبرلمانات التي ساهمت في التقرير بالمشاركة في المقابلات ومجموعات التركيز والدراسات الاستقصائية بحسب الحال.

البلد	المقابلات	مجموعات التركيز	الدراسة الاستقصائية
الأرجنتين	X	X	X
أرمينيا	X		X
إسرائيل	X		
أفغانستان			X
إكوادور			X
ألمانيا			X
أندورا	X		X
أنغولا			X
أوروغواي			X
أوكرانيا			X
إيران			X
أيرلندا	X	X	X
إيسلندا	X		X
إيطاليا	X		
باراغواي	X		
البحرين	X	X	X
البرازيل	X		
بلجيكا			X
بنغلاديش	X		X
بوتسوانا	X		X
بوروندي			X
بولندا	X		X
بيرو	X		
تايلند	X		X
ترينيداد وتوباغو			X
تونس	X		X
الجبل الأسود		X	
الجزائر			X
الجمهورية التشيكية	X		X
جمهورية كوريا	X		
جنوب أفريقيا	X		
جورجيا	X		
الدانمرك	X		X
رواندا	X		X
رومانيا			X
سان مارينو			X
سري لانكا		X	
سلوفينيا	X		X
السويد	X	X	
سيراليون	X	X	X
شيلي	X	X	X

البلد	المقابلات	مجموعات التركيز	الدراسة الاستقصائية
صربيا			X
الصين			X
غامبيا	X		X
غانا	X		
غيانا	X		X
غينيا			X
غينيا الاستوائية			X
الفلبين			X
فيجي		X	
قبرص			X
قطر	X		X
قيرغيزستان		X	
كابو فيردي	X	X	
كرواتيا	X		X
كندا	X	X	X
كوستاريكا	X		X
كولومبيا		X	
كينيا	X		X
لاتفيا	X		X
لكسمبرغ			X
مالي	X		
ماليزيا			X
المغرب	X		X
مقدونيا الشمالية	X		X
المكسيك			X
المملكة المتحدة	X	X	X
موريتانيا	X		
مولدوفا			X
ميانمار	X		X
النرويج			X
النمسا	X		X
نيبال		X	
نيكاراغوا			X
نيوزيلندا	X		X
هنغاريا	X		X
هولندا	X		X
الولايات المتحدة الأمريكية	X		
اليابان			X

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org